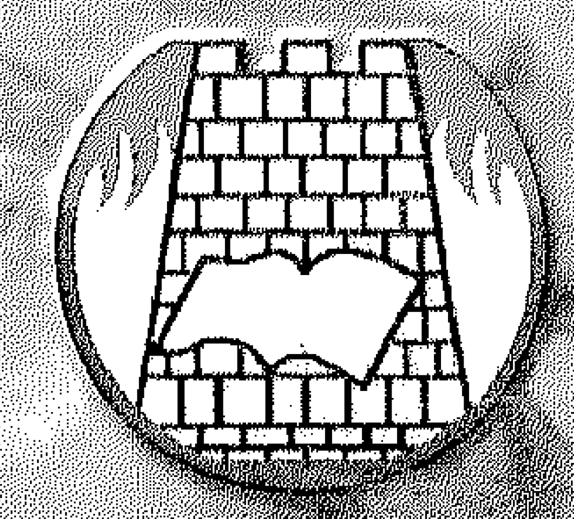


مركز الدراسات والوثائق

ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة

٢٦-٢٨ جمادي الآخر ١٤١٥هـ ٣٠ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ١٩٩٤م

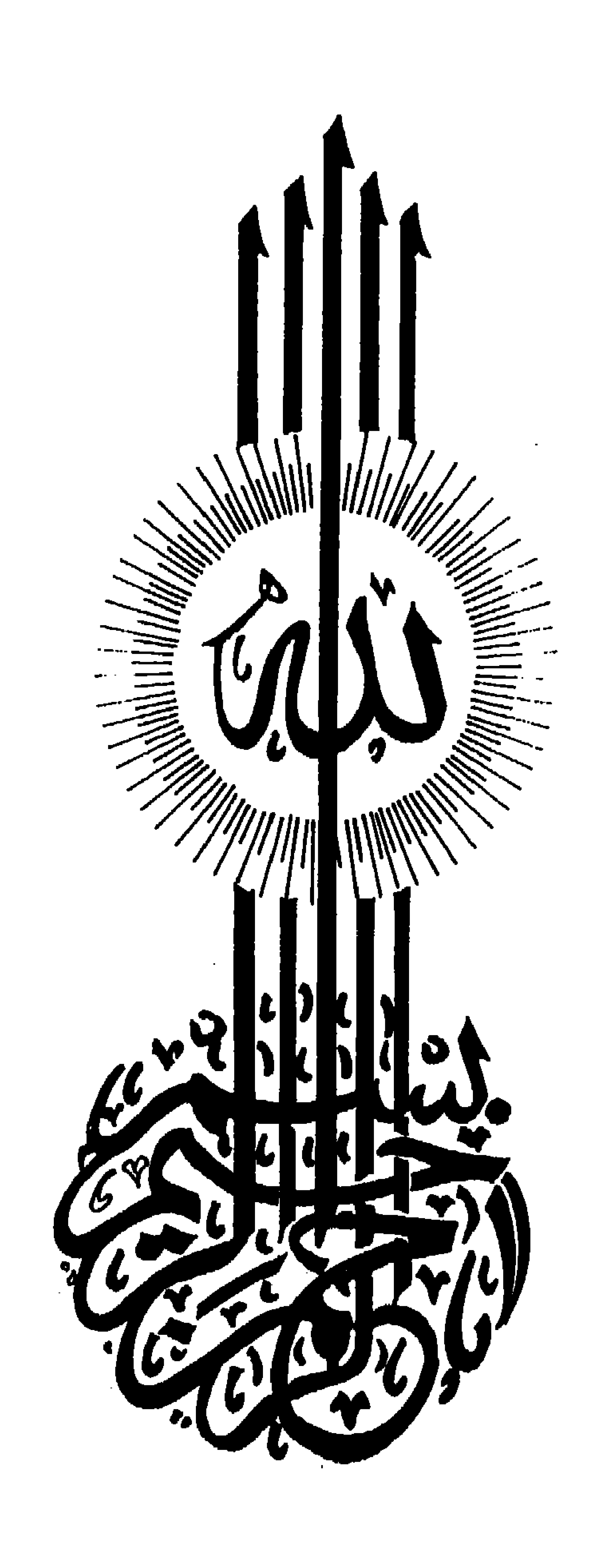
ندوة جزر السلام

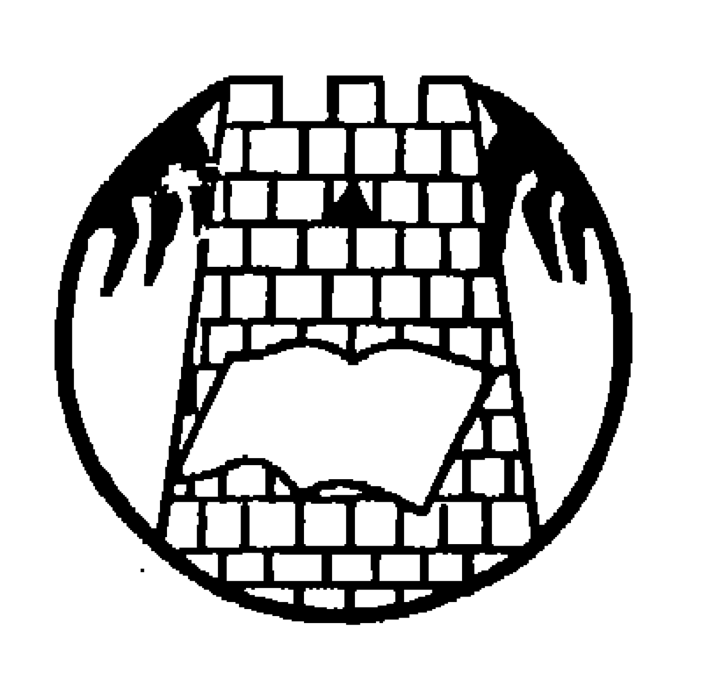
(مجموعة أبحاث)

سلسلة الندوات التاريخية

(٤)

اهداءات ٢٠٠٢
حكومة رأس الخيمة الديوان الاميرى
الامارات العربية


الله
بسم الله الرحمن الرحيم



ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة

٢٦ - ٢٨ جمادى الآخرة ١٤١٥هـ

٣٠ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ١٩٩٤م

ندوة جزر السلام

(مجموعة أبحاث)

سلسلة الندوات التاريخية

(٤)

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

الطبعة الأولى

رقم الإيداع لدى وزارة الإعلام والثقافة

٤٦٥ بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠١م

م د و
٩٥٣,٥

ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة

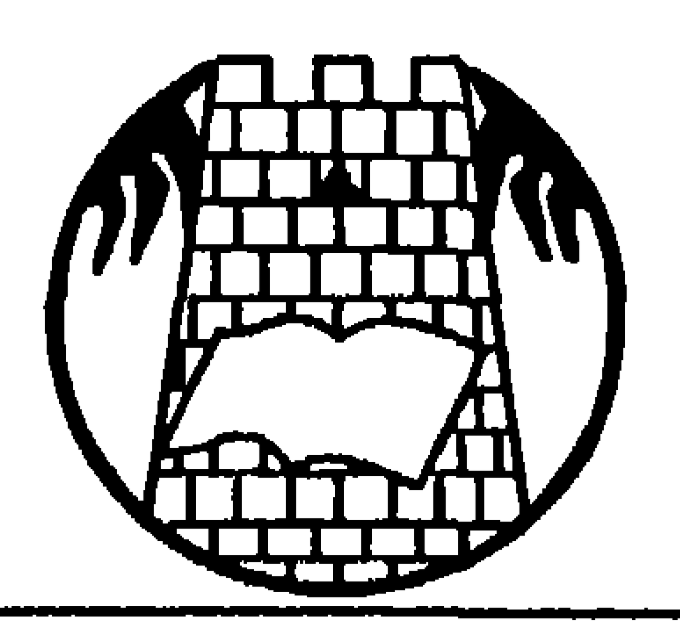
ندوة جزر السلام

(مجموعة أبحاث)

إصدار مركز الداسات والوثائق

رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

مقاس : ١٧ × ٢٤ ص: ١٦٦



مركز الدراسات والوثائق

ص.ب: ١٥٥٩ - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٢٣٣١١١١ - ٧ - ٠٠٩٧١ - فاكس : ٢٣٣١٠٠٠ - ٧ - ٠٠٩٧١

DOCUMENTARIES & STUDIES CENTRE

Tel.: 00971 - 7 2331111 - Fax : 00971 - 7 - 2331000

P.O.Box : 1559, Ras Al Khaimah, U.A.E.

E-mail: dscgrak@emirates.net.ae

www.dsc_amiricourt.com

تصدير

في القرن الأول الميلادي أطلق المؤلف والمؤرخ الروماني بليني، الذي ولد عام ٦٢م وتوفي ١١٣م على الخليج العربي اسمه الحقيقي الصحيح، أي الخليج العربي، كما جاء في كتاب (الخليج الفارسي) للسير أرنولد ويلسون.

وللخليج العربي شطران أو ساحلان ، الغربي منهما جزء لا يتجزأ من أرض الجزيرة العربية التي لم تعرف غير العرب سكاناً لها، والشرقي الذي كان يسكنه العرب فقط، وهذا ما يؤكده الرحالة الدانمركي الرائد كارستن نيبور الذي جاب الجزيرة العربية عام ١٧٦٢م وخرج على العالم عام ١٧٧٢م بمؤلف ضخم يعتبر الأروع في قصص الرحلات (رحلات في الجزيرة العربية، وبلدان أخرى في الشرق) ويقول نيبور عن الشطر ، أو الساحل الشرقي للخليج العربي في مؤلفه آنف الذكر :

"لكنني لا أستطيع أن أمر بصمت مماثل بالمستعمرات الأكثر أهمية، والتي رغم كونها منشأة خارج حدود الجزيرة العربية، فهي أقربها إليها، أعني العرب القاطنين الساحل الجنوبي من بلاد الفرس، المتحالفين على الغالب مع الشيوخ المجاورين، أو الخاضعين لهم، وتتفق ظروف مختلفة لتدل على أن هذه القبائل استقرت على الخليج الفارسي قبل فتوحات الخلفاء، وقد حافظت دوماً على استقلالها، ومن المضحك أن يصور جغرافيونا جزءاً من بلاد العرب كأنه خاضع لحكم الفرس، في حين أن هؤلاء الملوك لم يتمكنوا قط من أن يكونوا أسياد ساحل البحر في بلادهم الخاصة، لكنهم تحملوا صابرين على مضض، أن يبقى هذا الساحل ملكاً للعرب".

وفي حقيقة الأمر، فإن الوثائق التاريخية تثبت أن العرب قد سكنوا الخليج بشاطئيه الشرقي والغربي، ومنذ قديم الزمان، وإمارة لنجه التي حكمها العرب ردحاً طويلاً من الزمن، ثم القواسم في أواخر القرن الثامن عشر، خير دليل على صحة ذلك، كما تثبت هذه الوثائق أن الفرس لم يكونوا يركبون البحر، حتى في أوج عظمتهم، وإذا ما أنشأوا في الخليج أسطولاً، كان بحارته من غير الفرس.

وتثبت هذه الوثائق التاريخية أيضاً أن العرب قد استوطنوا وحكموا كل جزر الخليج العربي دون استثناء، ولم يذكر التاريخ المدون، أو الأثريات المكتشفة اسم شعب آخر استوطن الخليج العربي، وحكم موانئه، ومدنه، وجزره غير العرب، لكن الاحتلال البرتغالي، فالصراع الفرنسي الهولندي البريطاني للسيطرة على منطقة الخليج العربي، والذي أدى في نهاية المطاف إلى تفرد السيطرة البريطانية على المنطقة، تسبب في تحجيم القوة العربية،

وتراجع قدراتها، مقابل نمو ملحوظ في القوة الفارسية وقدراتها، انطلاقاً من تنامي المصالح البريطانية الفارسية، واتساع دائرة التحالف القائم بين البريطانيين والفرس، الأمر الذي أنعش الأطماع الفارسية في منطقة الخليج العربي، لتمتد لاحقاً إلى جزيرة قشم، وهنجام، ولارك، وهرمز، وفرور، والشيخ شعيب، وقيس، ولنجه، وصري.

لكن الأطماع الفارسية لم تقف عند هذه الحدود، إذ لم يكد الانسحاب البريطاني يتم من إمارات الخليج العربي، حتى سارعت القوات العسكرية الإيرانية الشاهنشاهية، بموافقة بريطانية ضمنية، بالانقضاض على الجزر العربية الثلاث، طنب الكبري، وطنب الصغرى، وأبو موسى.

ورغم انتصار الثورة الإسلامية في إيران، والتي انتهجت سياسة مغايرة للسياسة الشاهنشاهية المهزومة، فناصرت القضايا العربية والإسلامية، ورغم وضوح قضية الجزر العربية الثلاث النابعة من وضوح وثائقها التاريخية، ورغم السياسة الحكيمة الهادئة التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذه القضية، سواء بواسطة المفاوضات المباشرة، أو بواسطة التحكيم الدولي، إلا أن طهران لم تستجب حتى الآن لصوت العقل، ولم تزل تماطل في الوصول إلى حل عادل يحول دون تشعب هذا الخلاف، وتحوله إلى نزاع يؤثر بشكل أو بآخر على أمن واستقرار المنطقة.

إننا مع تقديرنا لمواقف الجارة جغرافياً، والشقيقة إسلامياً إيران مع قضايانا العربية والإسلامية، نتمنى على طهران أن تستجيب لصوت حكمة العقل الذي رفعته قيادة الإمارات العربية المتحدة ممثلة برمزها الخالد الشيخ زايد، فتفاوضنا، أو تقبل التحكيم الدولي؛ لحسم هذه القضية، قبل أن تستغل، فتتحول إلى مشكلة، فنزاع لا قدر الله.

وإننا إذ نقدم للأجيال هذا الكتاب الوثائقي، نرجو من الله سبحانه وتعالى أن نكون قد وفقنا في عرض وتحليل القضية الأهم في دائرة أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

والله ولي التوفيق

٢٠٠٢/٤/٢٢م

مدير المركز

د. علي عبد الله فارس

تقديم

تشكل قضية احتلال قوات شاه إيران للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى تهديداً دائماً للسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

ورغم محاولات دولة الإمارات العربية المتحدة الكثيرة لدفع السلطات الإيرانية في عهد الشاه ومن ثم في العهد الإسلامي الجمهوري في إيران للعدول عن ذلك الاحتلال وإعادة الحق إلى نصابه والجزر الإماراتية إلى حياض الوطن العربي، إلا أن تلك المحاولات لم تثمر شيئاً، بل أن القضية زادت حدة باتخاذ السلطات الإيرانية إجراءات استفزازية في جزيرة أبو موسى في عام ١٩٩٢ من خلال التجاوزات التي تتناقض مع مذكرة التفاهم التي سبق أن وقعت في نوفمبر ١٩٧١ بين صاحب السمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة آنذاك والحكومة الإيرانية الشاهنشاهية.

واستمراراً في الدعوة إلى الحل السلمي لهذا النزاع والتي دأب عليها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، فقد قمنا بتنظيم ندوة علمية تاريخية حول هذه القضية بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب الحاكم وإشراف سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي رئيس الديوان الأميري رئيس المركز، ومن منطلق سياسة دولتنا - الإمارات العربية المتحدة - بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد في الدعوة إلى التفاهم والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وحفاظاً على السلام وحسن الجوار في منطقة الخليج العربي، فقد سمينا هذه الندوة (ندوة جزر السلام).

وقد أقمنا إلى جوار أعمال الندوة معرضاً للوثائق والخرائط والصور التي تمثل حق دولة الإمارات وملكيتها لجزرها الثلاث.

شاركت في أعمال الندوة عدة جهات عربية، ووفود تمثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد الدولي للعمال العرب، واتحاد المحامين العرب، وجامعة الإمارات، وعدد من مراكز البحث العلمي، مثل مركز الأبحاث العربية من

بريطانيا، ومركز الدراسات العربي الأوربي في باريس وبعض مراكز الأبحاث العربية، بالإضافة إلى عدد من الأساتذة المتخصصين والمؤرخين والسفراء العرب عامة وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي المعتمدين في دولة الإمارات.

وقد تركزت أعمال الندوة على ثلاث محاور:

- الوثائق التاريخية لعروبة الجزر.
- الأسانيد القانونية لتبعية الجزر لدولة الإمارات والبعد القانوني للخلاف بين إيران والإمارات بشأنها.
- الموقف الإماراتي والموقف الإيراني.
- الجهود السلمية المتواصلة لدولة الإمارات لاستعادة حقوقها الوطنية.
- البعد العربي والأمن القومي لقضية الجزر الثلاث وانتمائها لتربة الوطن الكبير.
- دور الهيئات العربية في المطالبة باستعادة الجزر الثلاث إلى سيادة دولة الإمارات.
- خلفية تاريخية لمحاولات الاحتلال الإيراني للجزير العربية في الخليج.

وقد أدلى السادة المشاركون بدلوهم في تلك المحاور من منطلق تخصصاتهم ومسؤولياتهم سواء بما قدموه من أبحاث ودراسات، أو بما شاركوا فيه من تعقيبات ومداخلات مما جعل جلسات الندوة وأوراقها متميزة في طرحها وفي معالجتها لهذا النزاع، وفي سعيها لرسم الطريق إلى السلوك السليم ومناشدة الجارة إيران التعامل بإيجابية مع دعوة الإمارات السلمية.

د. أحمد جلال التدمري

مستشار سمو رئيس المركز

المقرر العام المنظم للدورة

كلمة صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي
ولي العهد نائب الحاكم
في ندوة جزر السلام في ٣٠/١١ و ١/١٢/١٩٩٤.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أيها السادة الضيوف..

أيها الإخوة المشاركون في أعمال هذه الندوة.

إنه لمن دواعي غبطتي وسروري، أن أرحب بكم اليوم، هنا في دولة الإمارات العربية المتحدة ، هنا في رأس الخيمة، حيث تتدارسون الحقائق التاريخية والقانونية، التي تؤصل عروبة جزرنا الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) بل تؤصل عروبة الخليج، التي لا يمكن أن تطمسها أطماع أو ادعاءات، أو تمحوها ظروف وأحداث.

نجتمع هنا في يومنا هذا، الذي يحمل ذكرى أليمة في قلوبنا، تلك هي ذكرى العدوان الشاهنشاهي الغاشم على جزرنا الثلاث، مستخدماً مختلف قواته الجوية والبحرية والبرية، في الوقت الذي تمثل فيه حرص صاحب السمو الوالد الشيخ صقر بن محمد القاسمي على التمسك بعروبة الجزر، والذود عن حياض الوطن دون تساهل أو تفريط.

ففي فجر مثل هذا اليوم الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ احتلت القوات الإيرانية الجزر الثلاث، وأخرجت أهالي طنب من ديارهم، مهجرة إياهم من موطنهم بالقوة والعنف والقسوة، منتهكة الحرمات والحقوق والأوطان.

ومنذ ذلك الحين ودولتنا - دولة الإمارات العربية المتحدة - تطالب بإعادة هذه الجزر، التي هي جزء لا يتجزأ من أرضها، مقتدية بالسياسة الهادئة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولتنا.

فقد كانت مطالبتنا مستمرة لجارتنا إيران، بأن تعيد الحق إلى أهله، وبإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر، متمسكين بقيم حسن الجوار، وبروابط الأخوة الإسلامية،

ولما وصلت محاولات التفاهم الثنائي إلى طريق مسدود، جاءت مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة في الدعوة للتوجه إلى محكمة العدل الدولية، لتقول كلمتها ، وتقضي بالإنصاف والعدل. يدعمنا في ذلك تأييد الدول العربية الشقيقة، ودول العالم في مقدمتها الدول الكبرى، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين.

إننا أيها الأخوة وببالغ التقدير نحيي جهودكم فيما أعددتهم من دراسات وبحوث تخدمون فيها الحق والعدالة، وتدحضون الإدعاءات الباطلة، وتناهضون العدوان والاحتلال، حتى ينحسر العدوان، ويعود الحق إلى أصحابه، وتعود الجزر الثلاث إلى الوطن الأم، دولة الإمارات العربية المتحدة .

وفقكم الله أيها الأخوة، وأهلاً بكم في بلدكم الثاني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي عهد ونائب حاكم إمارة رأس الخيمة

إن هذا اللقاء الذي يتم في إمارة رأس الخيمة برعاية سمو الشيخ خالد ولي العهد، وتنظيم مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميري، والذي يجمع نخبة من أهل الفكر والرأي يتصف بأهمية بارزة، لا بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة وإمارتي رأس الخيمة والشارقة فحسب، بل وأيضاً وبنفس المقدار بالنسبة لجامعة الدول العربية.

لقد جاء احتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١ والذي استخدمت فيه القوة العسكرية ضد دولة مجاورة تعبيراً عن حلف القوة وجبروتها وساهم في إنجاحها دعم سياسي خارجي لشاه إيران ثمناً للدور الذي أنيط به آنذاك.

ولم يكن ممكناً دفع ذلك العدوان نظراً للواقع العربي المجزأ وقوى أمتنا غير المحدودة بالرغم من التأييد المطلق من كافة الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذه القضية العادلة.

لقد أملنا أن يتم حل هذا الخلاف عبر السنين وأن تتجاوب إيران مع المواقف الحكيمة التي وقفتها دولة الإمارات.

ولكن في الوقت الذي كنا نتوقع فيه هذا التجاوب الإيراني، فوجئنا بإجراءات إيرانية جديدة لا تأخذ في الاعتبار اتفاقات وقعت أو وعودا قطعت.

ومرة ثانية كان موقف دولة الإمارات العربية المتحدة متميزاً بأمرين: الأول التمسك التام بالحقوق ورفض منطق التحدي والعدوان. والثاني الموقف الحكيم الواثق من حقه والمؤمن بأهمية التسوية السلمية ابتعاداً بالمنطقة عن توتر يهدد الأمن والسلم والاستقرار.

وفي إطار جامعة الدول العربية نوقش هذا الموضوع من كافة جوانبه، وجاءت القرارات العربية بالإجماع دعماً وتأييداً للدول العربية الشقيقة في العمل لاسترجاع

الحقوق. وقد قمت، كأمين عام لجامعة الدول العربية ببذل كل الجهود الممكنة مع أطراف دولية عديدة حشداً للدعم الدولي لإحدى أهم قضايانا العربية.

إن قرار دولة الإمارات العربية المتحدة بعرض القضية على محكمة العدل الدولية يؤكد ثقة الدولة الشقيقة بعدالة قضيتها وسلامة موقفها، وبالمقابل فإن رفض الحكومة الإيرانية هذا الاقتراح يؤكد بأنها لا تملك من شرعية الموقف إلا منطق القوة.

إن هذه القضية الهامة تمس الأمن القومي العربي وهي أحد الأمثلة على ما يمكن أن يلحق بنا كأمة، وما يمكن أن نواجه من تهديدات نتيجة تفرق الكلمة. وشتات الصف. والطامعون في كل مكان لا يرعون حرمة جوار، ولا يحترمون قواعد قانون، بل توجههم نزعاتهم أينما لمسوا ضعفا أو تفرق شمل.

ولعل المثال الأكثر خطورة ومأساوية هو موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ما زالت إسرائيل تبني منطقها وسياستها على تفتيت الموقف العربي آملاً بالتهرب من الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وأملاً في تجنب الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

ورغم مسيرة السلام التي مرت عليها ثلاثة أعوام منذ مدريد ورغم الجهود التي بذلتها كافة الأطراف العربية المعنية مباشرة بالمفاوضات فإن إسرائيل مازالت تؤجل بحث جوهر القضية الفلسطينية بل وتعلن التمسك الكامل بالسيادة على كامل القدس. وترفض إزالة المستوطنات، كما وترفض قبول القرارات الدولية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير.

وتتحدث إسرائيل عوضاً عن السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية عن التطبيع وإقامة العلاقات، والتعاون الاقتصادي متجاهلة أن الشعوب لا تتعاون مع قوى احتلال وعدوان، وأنه لا بد من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية قبل الحديث عن أي موضوع آخر.

أن على إسرائيل أن تعيد النظر وبصورة جذرية بطريقة تفكيرها وبمنطقها وسياستها، وأن تدرك جيداً أنه لا يمكن أن يقوم أي سلام في الشرق الأوسط إلا إذا تم

تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وأيضاً القرار رقم ٤٢٥ المتعلق بالإنسحاب من الأراضي اللبنانية. وإلا إذا وافقت إسرائيل على الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بإتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وقبلت الدعوة لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل.

وإن دولنا العربية تريد السلام وتعمل من أجل تحقيقه ولكنها لا يمكن ان تفرض بحجة السلام بأي حق ولا سيما الحقوق المتعلقة بالوطن والسيادة وبالكرامة. إن عدالة قضايانا لا تكفي لاسترجاع حقوقنا. وهذا يضعنا أمام أهمية إعادة بناء التضامن العربي قوياً راسخاً يستفيد من كافة أخطاء الماضي وسلبياته، تضامناً يقوم على ميثاق الشرف بالالتزام بالثوابت والعهود والقرارات.

وإدراكاً مني للأهمية المصيرية لهذا الموضوع، فقد قدمت إلى مجلس الجامعة في جلسة أيار/مايو ١٩٩١ من بداية تسلمي مسؤولياتي كأمين عامة لجامعة الدول العربية برامج المستقبل وخطواته، مؤكداً أن كل تطلعاتنا وكل توجهاتنا تتوقف على مدى قدرتنا وتصميمنا للانتصار على أخطائنا وسلبياتنا، وترسيخ بنيان تضامن حقيقي.

كما أكدت في المبادرة الهامة التي بعثت بها إلى جميع القادة العرب منذ أكثر من عام بعنوان (المصالحة والمصارحة) هذا الهدف الملح والمصيري، ولقد شجعني التجاوب المبدئي الذي لقيته من غالبية القيادات العربية وحفزني ذلك إلى التحرك الذي أستطيع أن أسجل بموضوعية أنه حقق بعض الإيجابيات التي وإن لم تكن كافية لإصلاح الخلل إلا أنها مؤشر مشجع يحتاج إلى المثابرة وتكثيف الجهود.

وأود أن أسجل بهذه المناسبة الموقف القومي البناء الذي لمسته من قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، هذا الموقف البناء الذي تجلى على الدوام بالحرص الصادق على مصالح الأمة والاستعداد لدعم كافة المساعي الخيرة ومساندتها بكل قوة وإيمان.

إن جميع قضايانا العربية، بل أن وجودنا العربي في المستقبل في مواجه التحديات والتطورات الدولية المتسارعة يتوقف كلياً على ما يمكن أن تحققه جهودنا من نجاح في

إعادة الوئام والثقة إلى أبناء الأسرة العربية الواحدة. لن يصان اليوم أو غداً أي أمن لأي من دولتنا إذا لم ننتصر على أخطائنا ونواجه المستقبل وتحدياته بالإرادة الصادقة في التعاون والتعاضد والتضامن خدمة لأجيالنا العربية القادمة.

وفقكم الله في ندوتكم التي لا بد وأن تساهم في الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل استرجاع الحق العربي.

وأتوجه من خلال هذه الندوة بالنداء إلى إيران كي تتجاوب مع الجهود الخيرة التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذه الأزمة.

والدول العربية كلها والتي تساند دولة الإمارات العربية المتحدة تعبر عن تقديرها للأسلوب وللنهج الحكيمين الذين تنتجهما الدولة الشقيقة لمعالجة هذه الأزمة. وتأمل أن يتحقق الحل الذي ينهي كافة أشكال التوتر ويعزز التعاون بين كافة شعوب المنطقة.

وفي الختام، أود أن أسجل التقدير والمودة بالخصوص لإمارة رأس الخيمة بقيادة صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي، وسمو الشيخ خالد ولي العهد ونائب الحاكم مؤكداً تضامننا مع جهودكم الكريمة في العمل لصيانة الحق العربي والدفاع عنه بكل الطاقات.

متمنياً لهذا اللقاء الهام كل نجاح

كلمة الأستاذ/حسن جمام
الأمين العام للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

- صاحب السمو الشيخ/خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب حاكم رأس الخيمة
- أصحاب المعالي الوزراء.
- أصحاب السعادة السفراء.
- السيد/مدير مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميري برأس الخيمة.

والسادة الضيوف والحضور.

يسعدني باسم الأمانة العامة للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وباسم ملايين العمال العرب ومنظماتهم النقابية من المحيط إلى الخليج المنضوية تحت لواء إتحادنا أن أتقدم إليكم بأطيب التحيات وأتوجه إليكم بالشكر والتقدير على دعوتنا للمشاركة في هذه الندوة التاريخية التي تعالج قضية قومية ألا وهي جزر السلام التي هي من مهام نضالنا.

صاحب السمو..

إن الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب منذ نشأته سنة ١٩٥٦ وفق ثوابت لا تقبل المراجعة ومن أهم هذه الثوابت صيانة وتعزيز السيادة العربية على كل شبر من الأرض العربية، ومقاومة ورفض احتلال أية أرض عربية من أية جهة كانت، والدفاع عن الحق العربي وكل شبر وقطرة ماء في الوطن العربي.

وانطلاقاً من هذا المبدأ الثابت القومي للعمال العرب لاتحادنا المعلن والمكرس ببيان أصدره ١٩٧١ يدين ويستنكر إعلان نظام الشاه المخلوع في إيران احتلال الجزر العربية الثلاث بدعم وتأييد من بريطانيا آنذاك وهو موقف تآمري وتكرار لما فعلته في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

صاحب السمو..

ومنذ ١٩٧١ لم يتوقف الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في الدفاع عن عروبة الجزر وحق دولة الإمارات العربية المتحدة في استرجاع سيادتها عليها على المستويين

العربي والدولي ودعت العمال العرب والشعب العربي إلى النضال بمختلف السبل والوسائل لتحرير هذه الجزر وجميع الأراضي العربية المحتلة، فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان، وأن أي تنازل عن هذا المبدأ فهو تنازل وتفريط بالحقوق العربية وتشجيع الطامعين في أرض العرب وثرواتهم يستوجب محاسبة كل من يحاول التنازل أو التخلي عن هذا الحق من قبل الشعب العربي، وجماهير أمتنا العربية وعدم السكون عن ذلك. وأن العمال العرب حذروا كل حاكم عربي يحاول ذلك.

صاحب السمو..

إذا كانت الثورة الإيرانية التي قوضت حكم الشاه قد أدانت وأبطلت كل ما اتخذه الشاه من سياسات على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد كان أولى بهذه الثورة أن تعيد النظر في قضية الجزر الثلاث وتعيدها لدولة الإمارات العربية المتحدة وليس في تأكيد سيطرتها العسكرية عليها وضمها لإيران، والابتعاد عن الاطماع والتوسع الإقليمي.

وفي هذا الإطار ندعو إيران أن تراعي حسن الجوار وما تمليه عليها العلاقات التاريخية المشتركة مع جاراتها العربيات، وما تفرضه الإخوة الإسلامية وتستجيب للمواقف الحكيمة المسئولة الإيجابية السلمية التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة ومطالبتها بالحوار من أجل عودة هذه الجزر الثلاث إلى السيادة الكاملة لدولة الإمارات، وأن تدرك إيران أن استمرار الاحتلال يعني تهديداً لأمن واستقرار لمنطقة الخليج العربي وتشجيع لأطماع والتدخل الخارجي، بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بالعلاقات التاريخية والمصالح المشتركة التي تربط شعب إيران بالأمة العربية.

صاحب السمو والحضور....

باسم الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وباسم ٣٥ مليون عامل عربي ومنظماتهم النقابية في الوطن العربي والمهجر، نؤكد على الموقف الثابت الدعم لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وإعادتها إلى السيادة العربية.

كما تساند مواقف الإمارات العربية المتحدة المسئولية لاسترجاع الحق العربي في هذه الجزر الثلاث بالطرق السلمية ونطالب إيران في الوقت نفسه الاستجابة إلى مبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز التفاهم العربي الإيراني خاصة في هذه الظروف التي تمر بها منطقتنا العربية ولحرمان القوى الأجنبية للاستفادة من احتلالها للجزر العربية.

وبهذه المناسبة نؤكد لدولة الإمارات شعباً وقيادة مواصلة نضالنا من أجل تحرير الجزر الثلاث وجميع الأراضي العربية المحتلة بمختلف السبل والوسائل المتاحة وبدعم ومساندة كل الشرفاء والمخلصين في الوطن العربي والعالم.

ختاماً..

نأمل أن تكون هذه الندوة تأكيد ومبعث لعودة الجزر الثلاث إلى القطر الأم الإمارات العربية المتحدة وخاصة للوطن العربي عامة.

قال تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين).

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الدكتور أحمد جلال التدمري
مستشار سمو رئيس مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة

قال تعالى (قل هاتوا برهاتكم إن كنتم صادقين) صدق الله العظيم

صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد ونائب الحاكم

صاحب السمو الشيخ سلطان بن صقر القاسمي نائب الحاكم

أصحاب السعادة

أيها الإخوة ا لضيوف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن لقاءنا اليوم - في ندوتنا هذه - العلمية التاريخية. لقاء مبارك ، لما يضمه من رجالات العلم والقانون، ورجال الحكمة والمسؤولية، قدموا إلينا من أقطار وطننا العربي الكبير، ومن مراكز البحث العلمي في الخارج.

وإن ما يزيد لقاءنا هذا تثميناً كونه في ظل الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي، الحريص دائماً على إحياء الحق والمطالبة بإحقاقه.

وإن ما ستشهده ندوتنا من دراسات قانونية وأبحاث علمية وتاريخية، مدعمة بالوثائق المحلية والدولية، وما ستتضمنه من مداخلات فكرية تثري أعمال الندوة ومناقشتها. لكفيل بأن يحقق الهدف من ورائهاوذلك بالرأي السديد والكلمة الطيبة.

وبالتالي فإن أعمال ندوتنا ستثمر بالموضوعية العملية والوثائق الثابتة تدعيماً للحقائق وترسيخاً للوقائع التي تؤكد عروبة الجزر الثلاث- طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى- وانتماءها لدولتنا - الإمارات العربية المتحدة.

ولعل معرض الوثائق والصور المقام إلى جانب ندوتنا، خير شاهد ماثل أمامنا على يقيننا الراسخ وعلى موضوعيتنا في تناولنا العلمي لقضية الجزر.

وبالمنطق العلمي والموضوعي كانت دعوة الإسلام الحنيف إلى العدالة، وإلى الأخوة الإسلامية من أجل إشاعة الوفاق والإنصاف في التعامل بين المسلمين.

ومن هذا المنطلق أيضاً كان البحث بالأسلوب العلمي الأخوي وبالسياسة

الحريصة على علاقات حسن الجوار بين العرب وإيران، منهجاً لدولتنا بتوجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

لن أطيل عليكم الحديث - أيها الإخوة - عن موضوع ندوتنا، فأنتم على علم بجوانب القضية وأبعادها، ولكني أشير إلى أن عدداً من الشخصيات الرسمية والعلمية، العربية والأجنبية، كانت تود الحضور والمشاركة في أعمال الندوة، ولكن ارتباطاتها وظروفاً طارئة خاصة بها حالت دون وصولها ومشاركتها.. أذكر منهم سعادة /أنطوني هاريس/ السفير البريطاني لدى الدولة الذي حالت ارتباطاته الرسمية دون مشاركته فأرسل لنا معتذراً متأسفاً لعدم تمكنه من الحضور وقال في رسالته:

لقد قالت الحكومة البريطانية في مناسبات عديدة بأن بريطانية تدعم بالكامل التوجه بقضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية،كما قررت ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإننا ببالغ الرغبة نود في أن نرى السلام وقد تحقق وبكل الهدوء، وأنا متأكد بأن ندوتكم ستؤدي إلى هذه النتيجة.

وأضاف السفير البريطاني في رسالته قوله:

وسأكون شاكراً أن توصلوا اعتذاري لصاحب السمو الشيخ خالد، وأن تؤكدوا له امنياتي بنجاح ندوتكم وإننا سنستمر بوقوفنا إلى جانب الإمارات العربية المتحدة في حقها في هذا النزاع.

كما وصلنا اتصال من سمو الشيخ فاهم بن سلطان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أعرب فيها عن اعتذاره لعدم تمكنه من المشاركة في أعمال ندوتنا لانشغاله بالتجهيز لاجتماعات القمة لمجلس التعاون والتي ستعقد خلال الأيام القادمة، وأكد سموه في اتصاله موقف دول المجلس بالتأييد الكامل لدولة الإمارات في حقها بالجزر الثلاث وفي اتجاهها للجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل هذه القضية، ذلك الموقف الذي عبرت عنه دول المجلس في قراراتها المتعاقبة وبياناتها العديدة، كما أعرب عن تحياته للمشاركين في ندوتنا وثقته في نجاح أعمالها.

كما تلقينا اتصالاً من معالي الأخ/عبد الله الخاني المستشار القانوني الدولي والقاضي السابق، يتمنى في لهذه الندوة النجاح في تحقيق أهدافها.

واتصال آخر من الأخ الدكتور/عزيز شكري المستشار في القانون الدولي وعميد كلية الحقوق في جامعة دمشق، الذي أبدى أسفه لعدم تمكنه من المشاركة لالتزاماته الأكاديمية، وتمنى لندوتنا التوفيق وكل النجاح.

وأخيرا أيها الإخوة فإنني أتمنى من الله التوفيق لكم ولندوتنا بالنجاح في أعمالها، وأن تتفوق في موضوعها ، وأنتم خير من يمثل ذلك.

ولا يفوتني أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لكافة أجهزة الدولة، ولأجهزة الإعلام المحلية والعربية والأجنبية على جهودها في خدمة الحق والإعلاء من شأنه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قضية الاحتلال الإيراني لجزر
طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى
التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (خلفية تاريخية)

إعداد الدكتور / أحمد جلال التدمري
مستشار سمو رئيس المركز

مقدمة:

مع الإعلان البريطاني في عام ١٩٦٨ بالانسحاب من شرقي السويس بنهاية عام ١٩٧١، بدأت المشاورات لإقامة دولة إتحادية في منطقة الخليج العربي، وقد تمخضت هذه المشاورات عن الإعلان في ٢ ديسمبر ١٩٧١ عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من سبع إمارات وهي : أبوظبي ، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ورأس الخيمة.

وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة فور قيامها إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة والعديد من الوكالات المتخصصة، وانتهجت منذ قيامها سياسة خارجية ترتكز على مبادئ التعايش السلمي، وحسن الجوار،ونبذ سياسة اللجوء للقوة أو التهديد بها والإلتزام باتباع الوسائل السلمية لحل الخلافات في علاقاتها الدولية إيمانا منها بالقيم والمبادئ السامية التي نادى بها الإسلام وأيضاً تلك المبادئ التي جسدها ميثاق الأمم المتحدة وسائر الواثيق والأعراف الدولية.

الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى:

قبل ٤٨ ساعة من إعلان قيام الاتحاد تعرضت جزيرتي طنب الكبرى، وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة لعدوان سافر من قبل نظام شاه إيران، نجم عنه احتلال الجزيرتين. وبعد مقاومة باسلة من قبل قوة الشرطة التابعة لإمارة رأس

الخيمة المتواجدة على جزيرة طنب الكبرى للقوة المعتدية دفاعاً عن سيادة الإمارة على الجزيرة، سقط قتلى وجرحى من الجانبين وأجبر السكان على المغادرة إلى الإمارات تاركين ورائهم منازلهم وممتلكاتهم.

ومنذ وقوع العدوان وحتى الآن استمرت دولة الإمارات وفي مناسبات عديدة وبأساليب متنوعة في استنكار ورفض هذا العدوان وفي المطالبة بإزالته ورد الجزيرتين لسيادتها.

الآثار المترتبة على احتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى:

إن الإحتلال الإيراني العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ ١٩٧١/١١/٢٩ يعد خرقاً واضحاً لمبادئ وأحكام القانون الدولي وتحدياً صارخاً لمبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار بين الشعوب والدول، والتي أرسى دعائمها ميثاق الأمم المتحدة وغدت ركائز لصرح العلاقات الدولية. كذلك فإن استعمال القوة العسكرية لاكتساب حقوق وامتيازات، إجراء نبذه المجتمع الدولي وحرمته قيم ومبادئ الشرعية الدولية المقننة في إتفاقية لاهاي والمكرسة بنصوص وأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي أكدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراريها المشهورين.

القرار رقم (٢٦٢٥) (دورة ٢٥) الصادر في عام ١٩٧٠ عن مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة، والقرار رقم (٣٣١٤) (دورة٢٩) الصادر في عام ١٩٧٤ بشأن تعريف العدوان. كل ذلك أضحى من القواعد الآمرة في القانون الدولي ومن الأسس الراسخة للعلاقات الدولية المعاصرة.

وضع جزيرة أبو موسى:

أما عن جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، فقد احتلت القوات الإيرانية جزءاً منها بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين حاكم الشارقة والحكومة الإيرانية تحت إشراف الحكومة البريطانية في نوفمبر عام ١٩٧١. وبالرغم من أن مذكرة التفاهم بنصها الصريح لا تمس إدعاء الطرفين بالسيادة على الجزيرة ولا تتجاوز

كونها مجرد ترتيبات لإدارة الجزيرة مؤقتاً، إلا أنها وقعت دون رغبة حقيقية من جانب إمارة الشارقة في ظل ظروف قاهرة وملحة تمثلت في :

١) تصميم بريطانيا على الإنسحاب من المنطقة في الموعد المحدد وسحب مظلة الحماية عن الإمارات.

٢) تهديد إيران بأنها سوف تحتل الجزر الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها قبل قيام الدولة الإتحادية المقترحة.

٣) تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الإتحادية المقترحة بل ومعارضتها لقيام هذه الدولة ما لم تتوصل إلى تسوية حول الجزر تتلاءم مع رغبات إيران.

سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث:

إن رفض دولة الإمارات العربية المتحدة للعدوان على جزرها ومطالبتها بإزالته ينبع من إيمانها الراسخ بحقها الذي لا يدانيه أي شك في سيادتها على الجزر المشار إليها.

وإيضاحاً للأمر فإنني سنلقي مزيداً من الضوء عليه من خلال النقاط التالية والتي ستجمل الأسانيد والأدلة الدامغة والمعززة لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وممارستها الفعلية لأعمال السيادة عليها عبر السنين الطويلة:

- إن سكان هذه الجزر (أبو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى) عرب ولغتهم عربية، وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربي للخليج، ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل قبائل السودان وأل بومهير وبني حماد والشوامس وبني تميم وغيرهم وهم يدينون بالولاء لحكام الشارقة ورأس الخيمة.

- تؤكد الحقائق التاريخية أن هذه الجزر كانت تابعة للقواسم في الشارقة ورأس الخيمة على الأقل منذ القرن الثامن عشر وحتى عند مجيء بريطانيا إلى المنطقة وإبرامها عدة إتفاقيات مع حكام الإمارات ومنها الإتفاقية الأولى في عام ١٨٢٠، فإن ذلك لم يؤثر على سيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على تلك الجزر، حيث كانت

الإمارتان آنذاك إمارة قاسمية واحدة، وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة في بداية القرن العشرين آلت جزيرة أبو موسى إلى قواسم الشارقة وآلت طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى قواسم رأس الخيمة وكانت حيازة الإماراتين للجزر فعلية ومتواصلة وهادئة حتى نوفمبر عام ١٩٧١م، وكانتا تمارسان من أعمال السيادة على الجزر الثلاث ما يتناسب مع طبيعتها الجغرافية ومساحتها وكثافتها السكانية. وليس ثمة ما يثبت أن الإمارتين قد تخلتا عن سيادتهما على الجزر الثلاث أو كفتا عن الإهتمام بمجريات الأمور فيها. وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أي مظهر من مظاهر السيادة على أي من الجزر الثلاث، كما أن مطالبتها المتقطعة بالجزر لم تمر دون معارضة أو منازعة. ومن المستقر قانوناً أن الادعاءات الورقية لا تكفي لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للإقليم.

- وقد تجلت مظاهر ممارسة السيادة في التصرفات التالية:

أ) أن الجزر الثلاث ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة وتطبق قوانينها وأنظمتها وأعرافها كما أن سكانها يحملون جنسية الإمارتين.

ب) وجود ممثلين لحاكمي الإمارتين في الجزر بصفة مستمرة.

ج) استيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسوماً سنوية عن الأنشطة الإقتصادية التي يقوم بها سكان الجزر كالصيد والغوص ورعي الماشية.

د) وجود مرافق عامة تابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى. أما طنب الصغرى فنظرا لصغر حجمها ولافتقارها لمصادر المياه العذبة فإنه لا يوجد بها مرافق، وكانت تخضع للرقابة والإشراف المباشر من قبل ممثل حاكم رأس الخيمة في طنب الكبرى والذي كان يزورها من وقت لأخر.

هـ) قيام إمارتي الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لاستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية. ومثال على ذلك فقد منح حاكم الشارقة امتيازات للتنقيب عن أوكسيد الحديد في أبو موسى لشركات مختلفة في أعوام ١٨٩٨ و١٩٢٣ و١٩٣٥ وكانت فترة الامتياز الأخير

٢١ عاماً، كما منح حاكم الشارقة أيضاً امتيازات للتنقيب عن النفط في أبو موسى في عام ١٩٣٧ لشركة الامتيازات البترولية المحدودة، وفي عام ١٩٧٠ لشركة بيوتس. أما بخصوص جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى فقد منح حاكم رأس الخيمة امتيازاً للتنقيب عن أوكسيد الحديد في عام ١٩٥٢، كما منح الحاكم امتيازاً للتنقيب عن النفط لشركتين أمريكيتين في عام ١٩٦٤.

وقد أثارت إيران ادعاءات متقطعة حول الجزر، بيد أن تلك الإدعاءات افتقرت إلى الأسانيد والأدلة القانونية المعززة لها، كما أنها تعارضت مع سلوك إيران اللاحق والتمثل في طلب الحكومة الإيرانية لشراء جزيرتي طنب من حكومة رأس الخيمة عبر الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٩ إلا أن حاكم رأس الخيمة رفض هذا العرض جملة وتفصيلاً مهما كان الثمن وقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ إيران برفض حاكم رأس الخيمة للعرض.

وفي أكتوبر عام ١٩٣٠ اقترحت الحكومة الإيرانية على حاكم رأس الخيمة استئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة ٥٠ عاماً، وفي عام ١٩٧١م طلبت حكومة إيران مرة أخرى شراء جزر طنب ورفض حاكم رأس الخيمة الطلب الإيراني.

ويشكل سلوك إيران هذا أساساً لتطبيق المبدأ القانوني المستقر دولياً والذي يقضي بأنه إذا اتخذ أحد الأطراف باعترافه أو سلوكه موقفاً يخالف مخالفة بينة الحق الذي يدعيه فإنه يمتنع عليه المطالبة بذلك الحق.

وقد عبرت الحكومة البريطانية في أكثر من مناسبة، من خلال الوثائق والمراسلات الرسمية منذ القرن التاسع عشر، عن اعترافها بسيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على الجزر، ومعارضتها للإدعاءات الإيرانية، حتى أن الحكومة البريطانية في سبتمبر عام ١٩٣٤ وجهت تحذيرات للحكومة الإيرانية بعدم المساس بالأوضاع القائمة في الجزر، حيث اعتبرت أن المزاعم الإيرانية لا أساس لها من الصحة وهددت بمقاومة أي تدخل من جانب إيران في الجزر.

التكيف القانوني لمذكرة التفاهم بين إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى عام ١٩٧١ :

كما أشير سلفاً إلى ظروف الإكراه والتهديد باستعمال القوة التي سبقت وواكبت إبرام مذكرة التفاهم فإنها لا تعدو كونها مجرد ترتيبات إدارية مؤقتة قصد منها إتاحة الفرصة للطرفين لإدارة الجزيرة واستثمار بعض ما بها من ثروات إلى أن يحسم موضوع السيادة عليها.

ويمكن إجمال مضمون مذكرة التفاهم في النقاط التالية:

أ) إن إمارة الشارقة لم تتنازل بموجب مذكرة التفاهم عن سيادتها على جزيرة أبو موسى أو على أي جزء منها.

ب) إن مذكرة التفاهم لم تنقل لإيران السيادة على جزيرة أبو موسى أو على أي جزء منها.

ج) إن وجود القوات الإيرانية في جزء الجزيرة المحدد في الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم لا سند له سوى مذكرة التفاهم ولذلك فإن أثره مقيد ببنودها.

د) إن مذكرة التفاهم تسبغ على إيران ولاية كاملة فقط وفي حدود المنطقة المتفق على احتلالها من قبل القوات الإيرانية والمحددة بموجب الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم.

هـ) إن مذكرة التفاهم لا تعطي إيران الحق أو الاختصاص أو السلطة في التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف في جزء الجزيرة الذي قضت مذكرة التفاهم بأنه يخضع للولاية الكاملة لإمارة الشارقة.

إنتهاكات إيران لمذكرة التفاهم:

منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن أقدمت إيران على العديد من التصرفات التي تشكل إنتهاكاً صارخاً لمذكرة التفاهم وتدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وأن الدولة لا تجد تفسيراً لهذه التصرفات سوى رغبة إيران في ضم الجزيرة وبسط السيادة الإيرانية عليها.

ومن أمثلة هذه التصرفات:

أ) التعدي على الأراضي التابعة لدولة الإمارات والتي تقع خارج حدود جزء الجزيرة المخصص للتواجد العسكري الإيراني وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع.

ب) التدخل في الحياة اليومية لمواطني دولة الإمارات المقيمين في الجزيرة بمنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المباني القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية.

ج) إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيراني.

د) فرض الحصول على إذن مسبق عند قدوم الموظفين الجدد للجزيرة وعند استبدالهم.

هـ) قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الذي تنص مذكرة التفاهم على أن يتبع دولة الإمارات العربية المتحدة.

و) عرقلة عمل شرطة دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك بسبب الدوريات العسكرية الإيرانية التي تجوب الشوارع والأسواق.

ز) إنشاء بلدية في أبو موسى تابعة لمحافظة بندر عباس، ومحاولة ربط الخدمات البلدية للسكان مع الخدمات البلدية للجزء المخصص لإيران في الجزيرة.

ح) إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم.

ط) اعتقال بعض الصبية عندما كانوا يلهون أمام منازلهم في الجزيرة.

ك) طرد ٦٠ عاملاً من الجزيرة في مارس ١٩٩٢ وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطني دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً.

ل) منع المعلمين الذين يعملون في الجزيرة وبعض مواطني الدولة من النزول في الجزيرة في نهاية أغسطس ١٩٩٢ وقطع مرساة السفينة التي كانت تقلهم.

م) اعتراض السفن الإيرانية العسكرية لقوارب الصيد التابعة لمواطني الإمارات في المياه الإقليمية والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم.

استمرار مطالبة الإمارات لسيادتها على الجزر:

بمجرد نزول القوات الإيرانية في الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم، والاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في نهاية نوفمبر ١٩٧١، قامت المظاهرات والاحتجاجات في جميع الإمارات منددة بالاحتلال الإيراني للجزر ومطالبة بريطانيا بضرورة حماية الإمارات تطبيقاً للإتفاقيات التي كانت تربطها بها والتي كانت سارية المفعول آنذاك. وقد أصدرت الخارجية البريطانية بياناً أعربت فيه عن خيبة الأمل والأسف لما حدث، ولسقوط الضحايا فوق الجزر.

وقد تحركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في ١٩٧١/١٢/٢ على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية مؤكدة تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزر ومناشدة المجتمع الدولي حث إيران على إنهاء العدوان بسحب قواتها من الجزر.

- في ١٩٧١/١٢/٦ طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة ودول عربية أخرى من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بإيران وعلى أعلى المستويات لإقناعها بإعادة النظر في إجراءاتها بشأن الجزر:
- في ١٩٧١/١٢/٩ عقد مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في النزاع بناء على طلب دولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من الدول العربية، وقد عبرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن رفضها لاحتلال الجزر وأكدت سيادتها عليها (الوثيقة رقم S/PV.161) المؤرخة في ٩ ديسمبر ١٩٧١.
- في ١٩٧٢/٧/١٧ تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول أخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر وأنها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة ومن الوطن العربي (الوثيقة رقم S/10740 المؤرخة في ١٩٧٢/٧/١٨م).
- في ١٩٧٢/١٠/٥ أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في بيان لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة رقم (٢٧) أنها لا تعترف بأية سيادة على تلك الجزر

باستثناء سيادة الإمارات (وثيقة رقم S/P/2055) بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٥م.

- في ١٩٧٤/٢/٢٠ أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في بيان لها في مجلس الأمن بأنها لاتعترف بأية سيادة على تلك الجزر سوى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على أن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى ووحدة ترابها وبأن تسوية أية خلافات بينها يجب أن تتم بالطرق السلمية (الوثيقة رقم S/PV/1763 بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٠).

- في ١٩٧٥/١١/١٩ أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة في بيان لها أمام اللجنة السياسية الخاصة موقفها من أنها لا تعترف بأية سيادة على الجزر سوى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة (الوثيقة رقم A/C.I/PV.2092 بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩م).

- في ١٩٨٠/٨/٦م بعث وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة رسالة إلى الأمين العام أكد فيها سيادة الإمارات على الجزر الثلاث وصدرت الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

- في ١٩٨٠/١٢/١ بعثت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث.

ولم تتوانى دولة الإمارات العربية المتحدة عن تأكيدها لسيادتها على الجزر والمطالبة بالانسحاب الإيراني، إلا أنه مراعاة للظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها المنطقة خلال العقد السابق والمتمثلة في الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها والاحتلال العراقي للكويت، وحرصاً على تجنب المنطقة المزيد من التوتر وإيماناً منها بالنهج السلمي لتسوية النزاعات بين الدول، فقد اتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة الصبر و الانتظار إلى حين زوال تلك الظروف. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقدير الجانب الإيراني وأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم تُبدر من جانب الحكومة

الإيرانية أية مؤشرات تدل على تجاوبها في هذا الشأن، بل إنها أقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة عام ١٩٧١ حول جزيرة أبو موسى بالرغم من الاتصالات العديدة التي قامت بها الدولة سعياً لتسوية هذه المسألة سلمياً.

وتأكيداً لحسن نيتها ورغبتها في تسوية هذه المسألة، فقد قام وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال هذا العام، وأعقب ذلك ترحيب دولة الإمارات بعقد اجتماع في أبوظبي بين ممثلي حكومتي البلدين، حيث تم بالفعل عقد هذا الإجتماع الثنائي في مدينة أبوظبي في الفترة مابين ٢٧-٢٨ سبتمبر ١٩٩٢.

وقد طرح جانب الإمارات على الجانب الإيراني المطالب التالية:

١) إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

٢) تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى.

٣) عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.

٤) إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي فرضتها إيران على أجهزة الدولة وفي جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥) إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة.

وإزاء إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ورفضه كذلك اقتراح دولة الإمارات إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية فقد بات من المتعذر إحراز أي تقدم عبر المفاوضات الثنائية.

وتكريساً للنهج السلمي الذي التزمت به دولة الإمارات العربية المتحدة منذ بداية النزاع فقد أكد وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه أمام الدورة

السابقة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. كما ناشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تقوم من جانب بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق إلتزاماً بأحكام ونصوص القانون الدولي والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

ونظراً لروابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين وعلاقة حسن الجوار التي حرصت الإمارات على مراعاتها دوماً فإن دولة الإمارات العربية المتحدة يحدوها الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة بالإضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد بما يصون الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة مع الأخذ في الاعتبار المبدأ المستقر في القانون الدولي ومؤداه أن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للإقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال.

الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي والأمن القومي العربي

الأستاذ/عدنان عمران
الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الدولية
جامعة الدول العربية

إن الموضوع الذي أتحدث عنه (الجزر العربية الثلاث في الخليج والأمن القومي العربي) جزء من قصة الأمة العربية في انتقالها من مرحلة الخضوع للاحتلال، إلى مرحلة الحرية والسيادة والاستقلال، فالجزر العربية الثلاث سلبت من دولة الإمارات العربية المتحدة كنتيجة لمخطط المطامع الإيرانية في المنطقة العربية يوم نجح شاه إيران في انتزاع لقب شرطي الخليج لخدمة المصالح الغربية.

كان من السهل على الشاه أن يحتل هذه الجزر العربية في مرحلة غياب الدولة ذات السيادة، وأن يرتب لهذه الخطة في مرحلة النشاط البريطاني على الخليج ونشاط شركات النفط الأجنبية، كل هذه العوامل سهلت لشاه إيران احتلال جزيرة أبو موسى من خلال مذكرات تفاهم وقعت في أجواء العدوان والتهديد الإيراني بالإضافة إلى أجواء الضغوط البريطانية على حاكم إمارة الشارقة.

أما احتلال جزيرتي الطنب الكبرى والصغرى اللتين هما جزء من تراب إمارة رأس الخيمة وبالتالي تراب دولة الإمارات العربية المتحدة ، فقد أخذ شكل العدوان السافر الذي سقط نتيجته شهداء وجرحى. وواجه الرفض القاطع المطلق والمستمر من إمارة رأس الخيمة وتبعاً لذلك من دولة الإمارات العربية المتحدة.

إنني لا أنوي أن أتناول هذا الموضع من زاويته التاريخية، علماً أن هذه الزاوية تؤكد بما لا يقبل الشك أو التأويل عروبة هذه الجزر بل وتدحض كافة الحجج

الإيرانية التي تزعم بسيطرة إيرانية على هذه الجزر قبل القرن السابع عشر. ذلك القرن الذي يظهر أن سواحل إيران الجنوبية برمتها (عربستان) كانت أرض القبائل العربية التي عاشت في هذا الجزء الجنوبي عبر القرون (القواسم، وبني حمادة، وآل علي، وعبيدلي، ومرازيق، والمنصور والبوسميط، وبني معين وغيرها..) والتي استمرت تشكل غالبية السكان إلى أن بدأت سياسة التهجير القسري خلال حكم أسرة قاجار بين عامي ١٩٢١-١٩٧٦.

وأدرك أيضاً أن هنالك بين الأخوة المشاركين من هو أكثر قدرة مني على استجلاء شواهد التاريخ.

كما ولا أنوي أن أتناول في حديثي الجوانب القانونية والأسانيد والحجج التي تصب كلها لصالح موقف دولة الإمارات العربية المتحدة، علماً بأن المنطق الإيراني وقف عاجزاً بصورة مستمرة سواء تحت تاج الشاه أو في ظل حكم الثورة الإسلامية عن تقديم الأدلة القانونية التي تقوى على الصمود أمام أية محكمة أو هيئة قضائية موضوعية ومحايدة.

فالحجج الإيرانية المحدودة التي تقدمها إيران تتلخص بنقطتين أولاهما ادعاء السيادة على الجزر قبل الاحتلال البريطاني منذ ثمانين عاماً. والثانية أن الخرائط البريطانية تظهر الجزر جزءاً من إيران.

فالحجة الأولى ساقطة، كما أكدت كتب التاريخ وما سجل في المراسلات الدولية. ولم يسبق أن تمكنت إيران في أية مرحلة من إقامة أي شكل من أشكال السيادة على أي من الجزر، وحدود هذه الإدعاءات العليا كانت فقط في وجود محاولات إيرانية فاشلة للسيطرة على هذه الجزر.

أما الحجة الثانية، حجة الخرائط البريطانية، فهي حجة واهية لأن أية خرائط على افتراض وجودها لا تتمتع بأية قيمة قانونية لأنها خرائط سلطات الاحتلال، كما وفشلت إيران حتى في إبراز مثل هذه الخرائط.

ولشعور إيران بأن الادعاءين يتنافسان في الضعف، عمدت لاقحام حجة ثالثة هي أن مصالح إيران الاستراتيجية وأمن الخليج يتطلبان سيادة إيرانية على هذه الجزر.

هذا الادعاء الإيراني الثالث هو الذي يجب أن نتوقف أمامه لنكشف ما يخفيه من روح عدوانية، ومن شعور بالغطرسة والغرور، ومن ثقة بالدور الدولي الذي أنيط بإيران آنذاك كشرطي لحماية المصالح الغربية في الخليج العربي. وهو الذي يقودنا إلى عنوان الموضوع (الأمن القومي العربي والجزر العربية).

إن المنظور الإيراني سواء في عهد الشاه أو في ظل الحكم الراهن يقوم على الاعتقاد بالحاجة القومية للاستيلاء على هذه الجزر في قلب الخليج العربي، قلب هذه المنطقة البالغة الأهمية التي تختزن في جوفها ما يقارب الستين بالمائة من مخزون العالم النفطي. وإيران ترى - وهي لا تمثل أكثر من جزء يسير نسبياً من هذه الطاقة النفطية بالمقارنة مع المخزون العربي - أنها تحتاج لهذه الجزر لأسباب استراتيجية بينما تنكر على أصحاب الجزر وهم العرب ممثلين بدولة الإمارات العربية المتحدة حقهم الثابت في هذه الجزر وهم يمتلكون الجزء الأكبر من المخزون النفطي الذي يشكل الخليج شريانه الحيوي.

هذا المنطق.. منطق ادعاء التملك والسيادة بحجة الحاجة، والإقدام على الاحتلال لتنفيذ المطامع هو الذي عرفه القانون الدولي - العدوان الذي يعتبر إجراء مرفوضاً وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي مهما طال واستمر، ولا يبني على إجراء باطل أي حق.

لقد تميز موقف دولة الإمارات على الدوام ومنذ نشوء الأزمة بالتمسك بالحقوق الثابتة في هذه الجزر. وبذلت الدولة الفتية منذ قيامها عام ١٩٧١ أقصى الجهود الممكنة وعلى مختلف المستويات العربية والدولية لتأكيد تمسكها بسيادتها المطلقة على الجزر الثلاث ورفضها الاحتلال وكافة الإجراءات غير الشرعية التي اتخذتها إيران. وتواصل هذا الموقف عبر السنين منذ الاحتلال وحتى اليوم.

كما تميز موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بالحكمة والتطلع إلى تسوية سلمية تبقي على العلاقات الطبيعية والودية مع إيران، دولة الجوار، انطلاقاً من إيمان قيادة دولة الإمارات بالحوار، كأسلوب لحل المنازعات، وأملا بأن تدرك القيادة الإيرانية عبث السياسة التي تقوم على استيلاء على الحقوق والاستهانة بعلاقات

الجوار.

وادراكاً من دولة الإمارات العربية المتحدة أن الملف الذي تملكه ملف يستند إلى الحجج والأسانيد الدولية، فقد اقترحت عرض النزاع على محكمة العدل الدولية لكي تعطي هذه المحكمة القرار الموضوعي الذي يلتزم به طرفا النزاع ويفتح صفحة جديدة في العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإيرانية. غير أن الحكومة الإيرانية رفضت على الدوام لغة القانون وطريق الاحتكام إدراكاً ولا شك من المسئولين الإيرانيين بأن ملفهم القانوني والسياسي لا يقوى على الثبات أمام أية هيئة قضائية محايدة.

إن تمسك إيران باستمرار سيطرتها واحتلالها للجزر يثير الشكوك بنوايا القيادة في إيران وأهدافها لتطويق الثروات العربية والتحكم بممراتها المائية وزيادة ضغوطها وتهديداتها للأمن القومي العربي برمته في الجناح الشرقي من الوطن العربي.

لقد بدأ مجلس جامعة الدول العربية مناقشة هذا الموضوع منذ بداية الغزو واتخذ القرارات الواضحة بإدانة الاحتلال وتأكيد عروبة الجزر محملاً بريطانيا دولة الحماية المسؤوليات الكاملة.

كما ناقش مجلس الجامعة هذا الموضوع مجدداً بدءاً من عام ١٩٩٢، واتخذ المجلس قرارا برقم ٥٢٢٣ في دورة سبتمبر عام ١٩٩٢ أكد فيه الموقف العربي الثابت والمريح الذي يرتكز على النقاط التالية:

١- الوقوف إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث واستنكار احتلال إيران لهذه الجزر.

٢- التأييد الكامل لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على هذه الجزر، ورفع الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الأمن والاستقرار في المنطقة لأشد المخاطر في الأمم المتحدة.

٣- مطالبة الجمهورية الإيرانية الإسلامية باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع دولة الإمارات. وحقها وسيادتها على كل من جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى.

٤- الطلب إلى الأمين العام متابعة هذا الموضوع.

وتنفيذا لهذا القرار الذي تلته قرارات أخرى صدرت من المجلس خلال العامين المنصرمين، بذلت جامعة الدول العربية أقصى الجهود الممكنة بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ أحكام هذا القرار. وشمل ذلك تسجيل هذا الموقف العربي الرسمي لدى مجلس الأمن ولدى الأمين العام للأمم المتحدة. وإجراء الاتصالات المكثفة وعلى أعلى المستويات مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وكذلك كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وتكليف بعثات الجامعة العربية في كافة العواصم التي تتواجد فيها، وبخاصة بعثة الجامعة لدى الأمم المتحدة، لحشد التأييد والدعم لهذا الموقف العربي العادل في مواجهة الاحتلال الإيراني.

ولكن لماذا أقدمت إيران على عدوانها عام ١٩٧١م ولماذا ورثت الحكومة الإسلامية منطق الشاه فأصرت على استمرار الاحتلال، ورفضت كافة محاولات التسوية؟

إن الإجابة على هذا السؤال يضعنا وجها لوجه أمام الواقع العربي الراهن، وحالة التفكك التي سادت العمل العربي المشترك خلال العقود الأخيرة من السنين عدا بقع ضوئية استثنائية لم تعمر طويلا.

إن صورة الوطن العربي محزنة، إن لم نقل مأساوية، حيث لم تنجح دولنا في إدراك مخاطر الفرقة، ولم تقم طبقاً لذلك بإيلاء القرار العربي المشترك الاهتمام الذي يستحق. لقد قامت جامعة الدول العربية على أساس ميثاق مشترك ومعاهدة دفاع مشترك وقرارات عربية ارتقت إلى مستوى التطلعات والطموحات.

إن قراءة معمقة لأحكام الميثاق تبين بوضوح إدراك واضعيه، رغم ظروف تلك المرحلة، للمصالح العربية العليا، وإن قراءة معمقة لأحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي تبين بوضوح إدراك واضعي تلك المعاهدة لأهمية حماية الأمن القومي بمفهومه السياسي والأمني الاقتصادي. وإن قراءة معمقة لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تم وضعها عام ١٩٥٧ وقبل ميلاد السوق الأوربية المشتركة تبين بوضوح أيضاً وعي أولئك الذين وضعوا هذا الإطار للتعاون لأهمية إقامة التكامل الاقتصادي بين دول الوطن العربي.

ولكن المشكلة المعضلة التي تصل حد المأساة أن هذه المبادئ التي وضعت لتحكم سلوكنا العربي، ولتنظم مستقبلنا ومستقبل أجيالنا لم يتم احترامها، بل أجروء على القول أنه لم يتم الاكتراث بها. ففي مجال التعاون الاقتصادي أفسح حلم التكامل المجال للتنافر والتباعد حتى لنجد أبواب دولنا مغلقة أو شبه مغلقة أمام السلع العربية.

ننظر حولنا إلى أرجاء الوطن العربي من مغربه إلى مشرقه، فنجد أرضاً محتلة هنا، وشعباً مشرداً هناك، نجد أمناً مهدداً واستهانة بالحقوق، نجد مياهها مسروقة وتحدياً صلفا لا يكترث بالقوانين والإتفاقيات.

النزاع العربي الإسرائيلي في عنق الزجاجة بين الحرب والسلام وبقبع أسيراً لإرادة المعتدي والقوى التي تسانده. يحدد شروط السلام كما حدد شروط الحرب، يعرض أبناء الصف الواحد على الخلاف والتنابذ إدراكاً منه أن ذلك هو السبيل لاقتناص ما يريد.

النزاع العربي - الإسرائيلي لم تحركه الإتفاقات التي عقدت حتى الآن عن مربعه الأول - فما أعطاه العرب لم يكن له مقابل. وإن كان هنالك من مقابل فهو وعد الغيب. سياسة الشيك على بياض طبقتها إسرائيل حتى الآن بنجاح. أخذت الاعتراف ، وأنهت المقاومة، وحصلت على التطبيع ومسلسل من العلاقات السياسية والاقتصادية حتى مع دول إسلامية وعربية، ودون أن تقدم مقابل ذلك مما تفرضه قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولعل الأخطر والأدهى أن إسرائيل من خلال سلطتها أو الأصح سلطاتها الدولية استطاعت أن تتحرك عبر جسور جديدة باسم الشرق أوسطية لكي تنفذ كافة الحلقات التي رسمتها في مجال نظريتها حول الأمن القومي الإسرائيلي.

فالأمن القومي الإسرائيلي وفق ما يخططون وينفذون لا يتم تحقيقه إلا وافق دوائر أساسية:

الدائرة الأولى هي التخلص، وإلى غير رجعة من الرابطة العربية، من فكرة الانتماء القومي العربي، فالإطار العربي حتى في حالة ضعفه وتفككه هو هاجس

مرعب لواضعي الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

والدائرة الأمنية الثانية، دول عربية ضعيفة حول اسرائيل، ضعيفة في قدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وضعيفة من خلال حالة الفرقة والنزاع.

والدائرة الثالثة هي في استمرار التفوق العسكري الاسرائيلي، وبخاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل والنووية منها بالخصوص.

نلتفت إلى الخليج العربي الذي حققت دوله ما يشبه المعجزة الاقتصادية في التطور والتنمية والازدهار، فنجد محاولات تهديد هذه المنجزات سواء في الاحتلال الإيراني للجزر وماخلفه ذلك من رفض وتوتر لا ينتهي إلا بزوال هذا الاحتلال، أو من خلال التصدع الخطير الذي أحدثته عدوان من بلد عربي شقيق وما جره ذلك من كوارث وويلات.. وتبعاً لذلك من اقحام للقوى الخارجية في شئون المنطقة وأمنها ومستقبلها.

وقد يكون من حقنا، بل من واجبنا ، أن نتساءل؟ وما هي المسئولية القومية المشتركة لصيانة الأمن القومي.

وكيف يمكن التعامل مع التهديدات الخارجية لأمن الوطن العربي في أي جزء من أجزائه. وفي موضوعنا الراهن احتلال الجزر العربية الثلاث في الخليج.

للإجابة على هذا السؤال ، أسمح لنفسي بأن أسجل بضع ملاحظات أملا أن لا أتهم بالطوباوية أو الخيال:

أولاً: لا بد من استعادة التضامن العربي المشترك وفق أسس جديدة تختلف كلية عن منهج الماضي وأساليبه، تضامناً يستفيد من كافة أخطاء الماضي وسلبياته.

إن التضامن العربي كما نريده ليس قولاً أوشعاراً أو بياناً أو قراراً يصدر في هذه المناسبة أوتلك، ويذوي ويزول مع انتهاء الانفعالات التي حركته.

إن التضامن العربي المطلوب والذي يجب أن نعمل لتحقيقه هو إعادة الالتزام بالمواثيق التي تربط بين دول الوطن الواحد. وأن لم يكن هذا الالتزام عهد الشرف الذي تصونه وتحميه ألية فعالة، من محكمة عدل عربية، ومن قوات ردع تضع حداً لأية مطامع وتكرس كل الجهود والطاقات لخدمة الأمن القومي، والأمن الوطني،

والأمن الوطني والقومي وجهان لعملة واحدة. وليس عيباً أن يقودنا السعي إلى إعادة النظر في بناء أجهزة العمل العربي المشترك بما في ذلك جامعة الدول العربية بكافة منظماتها،توخيا لمزيد من الفعالية في اتخاذ القرارات وتنفيذ هذه القرارات.

وبهذه المناسبة أود أن أذكر بمبادرة جامعة الدول العربية (المصالحة والمصارحة) والتي طرحها السيد الأمين العام منذ قرابة العام والنصف والتي حظيت على تأييد مشجع من غالبية القيادات العربية، والتي مازالت تتصدر اهتمامات الجامعة العربية. وأود أن أسجل أيضاً أن قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة كانت على الدوام في الطليعة من أجل العمل لإصلاح شئون البيت العربي وإعادة بناء التضامن الحقيقي بما يحمي كافة المصالح العربية.

ثانياً: لا بد من تفعيل الأليات العربية التي وضعت لتكون درع الأمن القومي وسياجه. وعلى الأخص معاهدة الدفاع العربي المشترك، هذه الآلية التي ترتب على كافة الدول العربية مسؤولية قومية مشتركة لحماية أمن أية دولة عربية تتعرض للعدوان.

وإذا أردنا أن نترجم ذلك بالنسبة للموضوع الهام الذي نلتقي حوله اليوم كما هو الأمر بالنسبة لأشكال التهديد والعدوان الأخرى، فإن ذلك يعني موقفاً عربياً واحداً يدعم دولة الإمارات العربية المتحدة في كل ما تريده.

وإذ نسجل هذا الإلتزام، فإن ذلك لا يعني البتة الدعوة لشعار القوة، بل على العكس تماماً إن مثل هذا الإلتزام القومي هو الكفيل بوضع حد للمطامع الخارجية التي تجلت في احتلال الجزر، وربما كخطوة أولى لحماية التراب العربي في الخليج، ودفع إيران من خلال إدراكها لصلابة الموقف العربي إلى التجاوب مع دولة الإمارات العربية المتحدة والجهود العربية في قبول الاحتكام إلى لغة القانون إنهاء لهذا العدوان الذي نرفضه كعرب مهما طال عليه الزمن.

ثالثاً: قد يقول قائل، ولكن مثل هذه الآمال ليست سهلة التحقيق.. وإذ لا نلوم

المشككين في إمكانية تحقيق هذه التطلعات لأنها لم تكن جزءاً من مناهجنا وأساليبنا في الحقبة السابقة، فإننا نذكر بإمكانية تحقيق ذلك أسوة بما تقوم به كتلة دولية مجاورة على سبيل المثال..

لننظر إلى الجماعة الأوربية، وإلى سلوكها السياسي لحماية أمن أية دولة عضو في هذه الجماعة، إن هذه المجموعة رغم تاريخ التناقضات والحروب بين دولها تتخذ الموقف الموحد، وتدعم ذلك بكافة إجراءات التنفيذ حماية لأمن أو حقوق أية دولة في المجموعة، وضد أية دولة أخرى تتخذ إجراءات المقاطعة، والحصار والعقوبات بل والإجراءات العسكرية إن اقتضت الضرورة من أجل أمن أية دولة في الاتحاد الذي يربط بين هذه الدول.

إن التزام كل دولة عربية بالنهوض للمساندة بكل الطاقات لأية دولة عربية في محنتها ومساندتها على صد العدوان، هو استثمار جماعي لأمن كل دولة في المستقبل فكل دولة كبيرة أو صغيرة تستمد الحماية لأمها الوطني بمقدار التزامها بالأمن القومي.

إن ما نحتاجه اليوم هو استعادة الثقة وتضييق الهوة بين اتخاذ القرار وتنفيذ القرار.،

إن ما نحتاجه اليوم هو أن ندرك أنه لا مكان لأي من دولنا في نادي الأقوياء.

وأن ندرك أيضاً أن وحدة الموقف العربي الحقيقية هي درع الأمان، وإطار الوقاية لترابنا، ولمصالحنا ، ولمستقبل أجيالنا.

أكرر شكري للمسئولين عن تنظيم هذه الندوة، وبالخصوص لصاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب حاكم رأس الخيمة.

وأسجل التقدير الكبير لصاحب السمو الشيخ صقر حاكم إمارة رأس الخيمة الذي أكن له ومنذ سنين طويلة محبة ومودة خالصتين.

كما أكرر الأمل والرجاء بأن تنجح جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في دفع الحكومة الإيرانية إلى حلبة محكمة العدل الدولية، حيث لغة القانون والعدل لا لغة الاحتلال والعدوان.

وستواصل جامعة الدول العربية بكل إمكانياتها وطاقاتها الوقوف إلى جانب الدولة العربية الشقيقة دولة الإمارات العربية المتحدة وفي كل المجالات وبشتى الوسائل لدعم مطالبها العادلة، متطلعين إلى واقع عربي أفضل، نستعيد من خلاله الحقوق والقوى والعزة والكرامة.

الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وقضية الجزر

الأستاذ/حسن جمام
الأمين العام للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

أيها الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسمي شخصياً وباسم أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وباسم ملايين العمال العرب من المحيط إلى الخليج وحركتكم النقابية المنضوية تحت لواء هذا الاتحاد، جئت لأعلن من على هذا المنبر وقوف العمال العرب وحركتهم النقابية وتضامنهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في نضالها العادل من أجل استعادة حقها المشروع في السيادة على الجزر العربية، (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) والتي احتلتها إيران.

إن اتحادنا أيها الإخوة والأخوات يناضل منذ انطلاقته في شهر مارس/آذار ١٩٥٦ وفق ثوابت راسخة لاتقبل المراجعة ومن أهم هذه الثوابت صيانة وتعزيز السيادة العربية على كل شبر من الأرض العربية ورفض احتلال أية أرض عربية من أية جهة كانت، وهذا الموقف القومي الثابت لاتحادنا معلن ومكرس ببيان أصدره عام ١٩٧١ يدين ويستنكر إعلان نظام الشاه في إيران المخلوع من ضم هذه الجزر العربية إلى إيران بدعم وتأييد من بريطانيا آنذاك بدليل إعلانها وقتئذ بأنها قد أصبحت في حل من حماية الجزر الثلاث على أساس إعلانها الانسحاب النهائي من الخليج العربي وهي في موقفها المتآمر تكراراً لما فعلته بفلسطين عام ١٩٤٨ عندما أعلنت أنه بعد انسحابها من فلسطين لن تكون مسئولة عمّا ستؤول إليه الأحداث بعد أن أعطيت كل ما تستطيع وقتئذ من سلاح للعصابات الصهيونية المسلحة وحدث ما حدث كما

تعرفون جميعاً. ومنذ عام ١٩٧١ وحتى يومنا هذا لم تتوانى الأمانة العامة لاتحادنا من اتخاذ المواقف السومية اللازمة في كل ما يتعلق بعروبة هذه الجزر الثلاث وحق دولة الإمارات العربية المتحدة في بسط سيادتها عليها، وطالبت الأمم المتحدة والهيئات الدولية والجامعة العربية مرارا بالسعي من أجل تأكيد السيادة العربية على أي من الأراضي العربية ودعت العمال العرب إلى النضال بمختلف الأشكال والوسائل من أجل تحرير أية أرض عربية محتلة ولم تترك مناسبة إلا وأكدت حق العرب في كل شبر من أرضهم العربية واعتبرت أي تنازل عن هذا المبدأ إنما هو تنازل وتفريط بالحقوق العربية وتشجيع الطامعين بأرض العرب وثرواتهم.

إذا كانت إيران الشاه قد فعلت ما فعلت عقب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي من احتلال هذه الجزر، وإذا كانت الثورة الإيرانية التي قوضت حكم الشاه العميل قد أدانت وأبطلت كل ما اتخذه الشاه من سياسات في الحقلين الداخلي والخارجي، فقد كان أولى بهذه الثورة أن تعيد النظر في قضية الجزر الثلاث وليس في تأكيد سيطرتها العسكرية عليها وضمها إلى إيران، وكان أولى بها أن تراعى حسن الجوار وماتمليه عليها العلاقات التاريخية المشتركة مع جاراتها العربيات وماتفرضه الأخوة الإسلامية وتستجيب للمواقف المسئولة الإيجابية السلمية التي اتخذتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومطالبتها بالحوار الديمقراطي من أجل عودة هذه الجزر إلى السيادة الكاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة لأن من شأن استمرار احتلال إيران لهذه الجزر تهديد لأمن واستقرار منطقة الخليج ناهيك عن الأضرار البالغة التي تلحق بالعلاقات التاريخية التي تربط شعب إيران بالأمة العربية، وعلى هذا الأساس فإننا نعتقد بأن إيران لم تتمكن من إقناع أحد بحسن نواياها في تحسين وتطوير علاقاتها مع الأمة العربية ودول المنطقة وتشكل بالتالي جزءاً منها، لها مالها وعليها ما عليها، إذا ما استمرت في سياستها التي تتعارض مع حسن الجوار وإقامة علاقات متوازية مع العالم العربي من أيل تقدم وتنمية الأقطار العربية وايران على السواء.

وإذا كانت سياسة الشاه العدوانية تجاه دول الخليج العربي قد اعتمدت برامج

وأساليب متعددة للتسلل إلى داخل المنطقة العربية وشجعت هجرة الإيرانيين من عناصر منتقاة إلى دول الخليج العربي وقدمت لهم التسهيلات والمساعدات من أجل أغراضها في الإخلال بالتركيبة السكانية والديمغرافية لدول الخليج العربي وبالتالي فرض الأمر الواقع. وهذا ماكان يجب أن تنتبه له دول الخليج العربي وتتصدى له- فإنه من المؤسف حقا في ظل الثورة في إيران أن تستمر هذه السياسة ثابتة مدعومة ومؤيدة من حكومة الثورة الإيرانية تحت ذرائع مختلفة.

أيها الإخوة والأخوات:

إننا لسنا بحاجة للدخول في أعماق التاريخ لنثبت حق العرب عموماً ودولة الإمارات العربية المتحدة خصوصاً في هذه الجزر انطلاقاً من فهمنا لقضية الأمن القومي العربي. ولم تستطع حتى الآن المحاولات التي بذلتها وتبذلها الدول الاستعمارية الغربية والكيان الصهيوني في فلسطين في طمس الهوية العربية للخليج العربي الذي تسيطر على ضفتيه دول عربية عديدة بالإضافة إلى إيران فمازال سكانه في طرفيه عرباً أقحاح يحافظون على عاداته وتقاليدهم وثقافتهم العربية وأن المحاولات التي بذلت وتبذل من قبل إيران وغيرها من أجل الإخلال بالتركيبة السكانية آيلة إلى الفشل شرط التنبيه إلى أخطارها ومواجهتها بكل حزم وجدية للحفاظ على عروبة الخليج.

كما أننا لسنا بحاجة إلى الاستشهاد بالتاريخ الذي يثبت سيطرة القبائل العربية (القواسم) منذ قرون على هذه الجزر التي تشكل امتدادا قانونياً وحضارياً وثقافياً للخليج العربي، وقد بقيت هذه الجزر تابعة للحكام والأمراء العرب في الخليج خلال الاستعمار البريطاني الذي لم يكن له سلطة فعلية عليها، حتى أن بعض أمراء الخليج لم يجدوا ضرورة لرفع أعلامهم على هذه الجزر معتبرين أن انتمائها لدولهم وإماراتهم أمراً طبيعياً لا يحتاج إلى إثبات بعلم أو بغيره حتى أن إيران لم تعترض يوماً على عقود الامتيازات التي كانت تمنحها السلطات البريطانية ومن ثم دولة الإمارات العربية المتحدة للشركات الأجنبية، وحتى أن بعض هذه الشركات لم تر

ضرورة الحصول على موافقة الحكومة البريطانية لهذه الامتيازات، إن كل هذه الشواهد التي هي فيض من فيض تثبت بما لا يدع مجالا للشك تبعية هذه الجزر العربية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أيها الإخوة والأخوات:

إن العمال العرب ينظرون إلى الواقع العربي المتردي بقلق بالغ، وإلى حالة الفرقة والانقسام التي تسيطر عليه وغياب الاستراتيجية العربية والمرجعية العربية الواحدة الملزمة كل ذلك يحفز ويشجع الطامعين بأرضنا وثرواتنا على الاستمرار في محاولتهم لاغتصاب الارض العربية، فإذا كانت فلسطين بالأمس ومازالت، والجولان وجنوب لبنان والجزر العربية الثلاث، فماذا يخبئ لنا المستقبل؟

أما آن لنا أن نعزز التضامن العربي الفعال في وجه ما يحاك لنا كأمة عربية من أعدائنا من أجل تقطيع أوصال دولنا إلى كيانات هزيلة تنشب وتستمر بينها الخلافات والصراعات المسلحة كل ذلك من أجل إحكام سيطرتها علينا وعلى مقدراتنا ونهب ثرواتنا.

وفي البيان الذي أصدرته الأمانة العامة للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٩٢ أكدت وتؤكد مواقفها المؤيدة والداعمة لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة الجزر العربية الثلاث وإعادتها إلى السيادة العربية، وتدعم مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة المسئولة لحل هذا النزاع بالوسائل السلمية وبالحوار الديمقراطي، وتطالب في الوقت نفسه إيران استجابة إلى مبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة، حرصاً على العلاقات التاريخية المشتركة بين إيران والأمة العربية وتعزيز التفاهم العربي الإيراني في هذه الظروف الصعبة والدقيقة التي تمر بها منطقتنا العربية في ظل المتغيرات الدولية.

إن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب التزاماً منها بأحكام الدستور ومقررات الهيآت الدستورية للإتحاد ستواصل نضالها من أجل دعم وتأييد حق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة هذه الجزر ومن أجل حرمان القوى

الأجنبية من الاستفادة من هذا الخلاف العربي الإيراني وتغليب المصالح الإيرانية والعربية المشتركة خدمة لمستقبل المنطقة ورفاه سكانها وتقدمهم.

قضية الجزر...
البحث عن حل بين الرؤية العربية والسياسات الأجنبية

الأستاذ/ عبد المجيد فريد
رئيس مجلس إدارة مركز الدراسات العربية /لندن

منطقة الشرق الأوسط بشكل عام هي التي تجمع تركيا وإيران مع المنطقة العربية، وكانت دائماً محل صراع بين القوى الكبرى، وحتى قبل ما يسمى بالحرب الباردة التي دارت بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي كانت محل صراع في إطار المعسكر الغربي ذاته، بل وعلينا نذكر أن أحد الأسباب التي أدت بفرنسا إلى غزو مصر فيما يعرف بحملة نابليون كان قطع الطريق بين إنجلترا وبين أهم مراكز تجاراتها في العالم وهو الهند. ثم الشواهد في العصر الحديث كثيرة على أن الدول الغربية لا تمثل كياناً واحداً في سياستها الخارجية أو علاقاتها بالدول وإنما نرى دائماً المنافسة التي تبلغ حد الصراع في مد النفوذ أو فتح الأسواق أو ضمان مصادر المواد الخام والأكثر من ذلك هو ضمان الحزام الأمن وسلامته التي كانت تقيسه هذه القوى حول نفسها بسلسلة من الأحلاف والمعاهدات مع الدول المجاورة وماحولها في إطار الحرب الباردة.

ورغم أن الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تبرز وكأنها الدولة العظمى الوحيدة، إلا أن ذلك الوضع لن يستمر طويلاً كما حدث من قبل لدول عظمى عديدة في التاريخ. ولم يمنع ولن يمنع ذلك الوضع دولاً أخرى من المنافسة مع أمريكا في بعض المجالات. ويقدر بعض خبراء الاقتصاد السياسي في العالم أن العقدين التاليين يخفيان العديد من التغيرات الدولية ولذلك يجب علينا دائماً الاهتمام بقدراتنا العربية وعلاقاتنا الإقليمية كأسبقية أولى.

عامة فإن العلاقات بين الدول لا تبني عن طريق العواطف ولا تقوم على أساس

من المنطق حول مفاهيم الحق والعدل المجردة، وإنما تبني العلاقات وتتدعم من خلال المصالح المشتركة ورعاية هذه المصالح بوضع السياسات المناسبة. إن هذه القواعد لا تعرف الاستثناء وتبقى التصريحات التي يطلقها أحياناً الكثير من خبراء السياسة أو الإعلام حول دعاوى الحق والعدل إنما هي محاولة لكي ترتدي المصالح ثوب المبادئ والأخلاق وأن تتزين أيضاً بمعاني الشرعية والمحافظة على السلام.

والأمثلة التي تدلل على هذا الرأي عديدة في تاريخنا القريب.

فمثلاً نجد أنه في إطار المعسكر الغربي ذاته اتفقت بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل لغزو مصر عام ١٩٥٦، عارضت هذا الغزو الولايات المتحدة الأمريكية. وكان مغزى هذه المعارضة أن الولايات المتحدة كانت تسعى لكي ترث النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة.. ولذلك فقد تقدمت بمشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ فور انتهاء العدوان تحت عنوان (نظرية ملء الفراغ) أي أن المنطقة بعد خروج بريطانية وفرنسا منها وهما قوتان كبيرتان أصبحتا تعاني من فراغ لا بد وأن تملأه قوة كبرى تحفظه من الانهيار أمام الخطر الشيوعي.

كذلك بعد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ على كل من مصر وسوريا والأردن واحتلال أجزاء كبيرة من أراضيهم نجد أن قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار لم يتضمن للمرة الأولى - أن تنسحب القوى المتحاربة إلى مواقعها قبل العدوان، وللإنصاف لا بد وأن نذكر موقف فرنسا في ذلك الوقت بقيادة الجنرال ديجول الذي رفض العدوان، وأدان إسرائيل اتساقاً بما أعلنه قبل ذلك من أنه سيدين الطرف الذي يبدأ العدوان بينما استمعنا في نفس الوقت لتصريحات أمريكية تستجيب لدعاوي إسرائيل من أن اغلاق مضايق تيران والحشد العسكري على الحدود يمكن أن يعد إعلانا بالحرب.

أما عن السياسة الإيرانية، فإننا نذكر هذا التحالف الذي جمع بين إيران والعراق في إطار حلف بغداد عام ١٩٥٥ وهما نفس البلدان التي وقعت بينهما حرب ضارية بدأت في سبتمبر عام ١٩٨٠ واستمرت عدة سنوات.. حدث ذلك بعد أن تغيرت النظم وتغيرت تبعاً لذلك الرؤى السياسية وبالتالي اختلفت المصالح، بل أن اللافت للنظر أن إيران

بعد قيام الثورة الخومينية قامت بإغلاق سفارة إسرائيل وأقامت بديلاً عنها سفارة فلسطين، ووصفت الولايات المتحدة بأنها الشيطان الأكبر.. ومع ذلك فقد قبلت التعامل معها فيما عرف باسم فضيحة (إيرا/جيت) من أجل الحصول على صفقات سلاح وتوارت شعارات الإنكار لإسرائيل والتوصيفات السابقة للولايات المتحدة وذلك حين أطلت المصالح برأسها.

وفي غضون الحرب العراقية - الإيرانية تعاونت الولايات المتحدة خلال (إيران/جيت) مع إيران ومدتها بالسلاح عندما كانت القبضة العراقية قوية.. وحين استردت إيران انفاسها تحولت الولايات المتحدة إلى مساعدة العراق عن طريق كشفها للمواقف الإيرانية بواسطة الأقمار الصناعية، بل وقامت بريطانية بمد العراق بالأسلحة والمعدات رغم قرار حظر تصدير السلاح في ذلك الوقت مما أثار بعض المشاكل لوزارة مارجريت تاتشر السابقة وامتدت بعض هذه المشاكل إلى وزارة جون ميجور الحالية.

إن السياسة لا قلب لها.. ولا عواطف.. ويقولون أن القرار السياسي ينبغي تسطيره بالقلم الرصاص حتى يسهل إزالته ولا يبقى به أثر إذا طرأت على الساحة مصالح أو أهداف جديدة.. في هذا الإطار وبعد هذا السرد القصير لبعض الأحداث نأخذ منها العبرة والدلالة.

في هذا الإطار نبحث عن سياسات الدول الغربية ومواقفها تجاه الحقوق العربية والادعاءات الإيرانية المغلوطة ليس من خلال التصريحات المعلنة ولا المبادئ المتعارف عليها وإنما في الأساس من خلال البحث عن المصالح من جانب ومن خلال سلامة القضية وشرعيتها وحسن استخدامنا لعوامل القوة لدينا بما في ذلك قدرتنا لمخاطبة الرأي العام العالمي.

لقد تعارف المجتمع الدولي على بعض المقولات وتداولتها الدبلوماسية العالمية باعتبارها القواعد العامة التي تبنى عليها السياسات وتتحدد المواقف مثل:

- إن أي خلاف يقع بين دولتين ينبغي أن يجد حله في إطار المساعي السلمية التي تتمثل في الوساطات أو التفاوض أو التحكيم أو من خلال العرض على المؤسسات

الدولية.

- إن أي خلاف يقع بين دولتين متجاورتين ينبغي أن يكون رائدة حسن العلاقات التي تستند على علاقات حسن الجوار وما يترتب على ذلك من عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة ناهيك عن عمليات الهجوم أو الغزو العسكري.

- إن هذه المقولات إن كانت صحيحة في مجملها أو على إطلاقها في الإطار النظري إلا أنها تصطدم بالكثير من المطامع أو الطموحات التي تجعل من تطبيقها في الإطار العملي أو شعارات الحقوق التاريخية.. حتى وإن كان إدعاما مزيفاً وشعاراً باطلاً إلا أن القوة العسكرية تفرض هيمنتها وسطوتها. وفي هذا المجال فإن هناك عوامل رئيسية تساعد الدولة على تحصين نفسها ضد عمليات الهجوم والغزو منها:

- حجم الدولة التي يمكن أن تتعرض للعدوان من حيث عدد السكان والرقعة الجغرافية والموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية وبالطبع القوة العسكرية.

- الدور السياسي الذي تقوم به وحجم تأثيرها السياسي سواء في المحيط المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

- حجم العلاقات الدولية وقياس المصالح المشتركة.

- وتأكيداً لهذه المقاييس يبرز أمامنا مثالين.

الأول : مصر في عدوان ١٩٥٦ حيث كان موقعها الجغرافي وأهمية الشريان الحيوي (قناة السويس) وسياستها الداخلية والخارجية جعلها عرضة للعدوان البريطاني/الفرنسي/الإسرائيلي ولكن ارتباطها بأمة عربية ممتدة الأطراف بها مصالح حيوية للعالم فإن للعدوان عليها فجر المنطقة وأنذر بالتهابها وكان ذلك من أسباب توقف العدوان بالإضافة إلى عدالة القضية وشرعيتها مما جعل سكرتير الأمم المتحدة (همرشلد) يقدم استقالته احتجاجا على العدوان على دولة مستقلة إلا أن مصر نفسها طلبت منه أن يسحب استقالته ليقوم بدوره. كذلك استقال وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية (انتوني ناتنج) احتجاجا على سياسة دولته المعتدية.

الثاني: العدوان على الكويت عام ١٩٩٠ وهي دولة صغيرة وقوتها العسكرية محدودة ومع ذلك توقف العدوان حيث أنها تملك مخزونا كبيراً من سلعة استراتيجية حيوية ترتبط بها مصالح كبرى عالمية فتحركت من أجلها جيوش وطائرات وأساطيل بحرية دولية وعادت الكويت دولة مستقلة ضمن مجلس التعاون الخليجي.

أما عن إيران فإنها تسعى دائماً ومنذ عهد الشاه أن تحكم سيطرتها على مضيق هرمز حيث أنه الممر البحري الذي تمر من خلاله عابرات النفط المستخرج من دول الخليج لأوربا واليابان (نفط الخليج يمثل ٦٠٪ من احتياجات أوربا ٩٠٪ من احتياجات اليابان) وقد حاولت السعودية أن تقلل من تلك السيطرة الإيرانية فقامت بإنشاء أنابيب نفط عملاقة تنقل نسبة كبرى من نفطها المستخرج من آبارها الشرقية إلى ميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر، كما واجهت أطماع إيران في الخليج بإنشاء (مجلس التعاون الخليجي) في مايو ١٩٨٣ والذي يضم ٦ دول عربية من المطلة على الخليج وذلك عندما كانت إيران مشغولة في حربها مع العراق.

إيران والدول الغربية:

إن رصد العلاقات الغربية الإيرانية ينبغي أن يأخذ في مجراه الإطار التاريخي لهذه العلاقة وأسبابها وهل انتهت تلك الأسباب التي وثقت هذه العلاقة أم لاتزال باقية..؟ لقد توطدت العلاقة بين الغرب وإيران نتيجة لعوامل عديدة تاريخية، فنجاح الشيوعيين في الوصول إلى السلطة بروسيا عام ١٩١٧ أدى إلى حرص الغرب على وحدة إيران وتعزيز علاقاته معها ودعم السلطة المركزية فيها خوفاً من تسلل النفوذ الشيوعي عبرها لمياه الخليج الدافئة حيث يقع على جانبيه أغنى مناطق العالم بالمادة الحيوية الاستراتيجية.. النفط، ولذلك اعتبر الغرب إيران حزام الأمن الرئيسي له.

وبعد إعلان إسرائيل وتصاعد حركة الصراع العربي/الإسرائيلي وبزوغ حركة التحرر العربية كانت إيران أيضاً أحد المفاتيح الغربية الهامة في المنطقة،فكانت أحد الدول المكونة لحلف بغداد ثم أصبحت عاصمة الحلف المركزي بعد قيام الثورة العراقية

عام ١٩٥٨ وانسحاب العراق رسميا من الحلف.

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ثم سقوط الإتحاد السوفييتي والنظام الشيوعي فإن النظام الإيراني لم يعد موضع ترحيب أو مباركة من الغرب لاسيما أنه أصبح متهماً بأنه وراء حركة التطرف الإسلامي في المنطقة.. ولكن ذلك لم يمنع الساسة الغربيون في أوربا أو الولايات المتحدة من متابعة ما يحدث في إيران باهتمام بالغ ومحاولة التفاهم معها، وعلى سبيل المثال فقد عقد في لندن في مارس ١٩٩٢ مؤتمراً مشتركاً بين معهد الدراسات السياسية والدولية بطهران والمعهد الملكي للعلاقات الدولية بلندن حول (العلاقات بين بريطانيا وإيران في عالم متغير)● وحضر ذلك المؤتمر شخصيات مميزة من السياسيين والباحثين البريطانيين والإيرانيين كما كانت موضوعاته ذات أهمية سياسية للبلدين أذكر منها (اهتمامات السياسات الغربية - المسائل المتعلقة بالنفط- التقديرات البريطانية للسوق في إيران - الموقف الاستراتيجي والسياسي في الخليج - العلاقات البريطانية الإيرانية).

عامة فإن السياسة الغربية ستبقى دائماً معنية بمنطقة الخليج وحريصة دائماً على استمرار مصادر النفط في المنطقة مؤمنة ومستقرة ولا تخضع لأي تهديد يمكن أن يعبق المصالح الغربية في المنطقة.. وأقرب دليل على ذلك هو التحرك السريع للولايات المتحدة وحلفائها خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ثم عند التهديد العراقي الأخير لحدود الكويت فقد تحركت في الأزمتين قوات عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة وحلفائها للمنطقة في وقت قياسي لتحرك قوات عسكرية بهذا الحجم.

أما فيما يختص بجزر الخليج فقد احتلتها إيران في عهد الشاه بادعاء ملكيتها لها واستمرت في احتلالها في عهد الخميني ومابعده حتى الآن. ولم يجد الغرب منذ ذلك الوقت حتى اليوم ما يهدد السلام أو يخل بالاستقرار المطلوب أو يؤثر على مصالحهم الخاصة.

وهنا نتسائل بصراحة هل يمكن أن يتحرك الغرب في وقت للمساعدة في استرداد

● يعتبر هذان المركزان من المؤسسات الثقافية السياسية التي لها أتصال مباشر مع مقرري السياسة الخارجية في كل من إيران وبريطانيا.

العرب لهذه الجزر.. وهل يمكن أن يتخذ قرارات رئيسية في هذا الشأن تدعمها تحركات عسكرية لتطبيقها..؟● إني أعتقد أن الغرب لن يفعل ذلك لسبب بسيط وهو أن مصالحه في الأساس حتى الآن لم يتم تهديدها باحتلال إيران للجزر، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عدة مرات أنها لن تتخلى عن الجزر، آخرها ماجاء على لسان نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني يوم ١٩٩٤/٧/١٠ عندما قال (أن إيران ستدافع عن الجزر الثلاث في الخليج الفارسي كما تدافع عن طهران).

ما هو المخرج..؟

لاشك أن إيران اختارت الوقت المناسب للإقدام على خطوتها الأخيرة التي اتخذتها تجاه جزيرة أبو موسى لمحاولة إحكام قبضتها عليها مع رفض أي اقتراح يؤدي إلى عرض قضية الجزر على التحكيم الدولي انطلاقاً من تقديرها للموقف العربي والدولي الذي لاينتظر أن يكون له ردود فعل قوية ولاسيما بعد الانقسام الذي أحدثته أزمة الخليج في النظام العربي، وذلك بالإضافة إلى أن النظام الحالي في إيران تكبد منذ توليه الحكم ضربات سياسية واقتصادية كان لها أثراً بالغاً على رجل الشارع، ولهذا فهو ليس على استعداد أن يتحمل أي خسارة سياسية أخرى. كذلك هناك الخلل الموجود في عملية التوازن بين الكثافة السكانية الإيرانية وبين حجم الكثافة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون بحيث جعل إيران تشعر بالتفوق الاستراتيجي من حيث عدد السكان والقوة العسكرية. في نفس الوقت تريد إيران أن تكون القوة ذات الوزن العسكري في منطقة الخليج بعد تقلص دور العراق ولهذا ترفض أي محاولة لتكتيل القوى العربية فنجدها تعارض بشدة وبشكل دائم إعلان دول دمشق الذي يحاول أن يخلق تعاوناً وثيقا بين دول مجلس التعاون الخليجي ودولتي مصر وسوريا.

● أكد وزير خارجية بريطانيا دوجلاس هيرد يوم ١٩٩٤/١٠/٢٤م عندما التقى في لندن وزير خارجية دولة الإمارات معالي الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان أن بريطانيا تؤيد طلب الإمارات لإحالة النزاع مع إيران بشأن الجزر الثلاث في الخليج إلى محكمة العدل الدولية في نفس اليوم صدر بيان بريطاني يفسر موقفها السياسي من أجل مصلحة اقتصادية فأعلنت أن معالي وزير خارجية الإمارات اجتمع في ذلك اليوم أيضاً مع روجر فريمان الوزير البريطاني المسؤول عن المشتروات العسكرية.

إن إيران الشاه هي التي قامت بغزو جزر الخليج وإعلان ضمها ثم جاءت إيران الخميني فوجدت أن لا يكون موقفها في هذه القضية أقل من موقف الشاه فرفضت الجلاء عنها واعتبرتها أرض محررة ثم جاءت إيران رفسنجاني وزايدت في موقفها لتحكم قضبتها على جزيرة أبو موسى.. ذلك يعني في مجمله أن الشاه قد حقق مكسباً وطنيا لإيران وأن العهود التالية سوف تحتفظ بهذا المكسب.. وبذلك لم يعد أمام الجانب العربي سوى التحرك للإعداد لاسترجاع حقوقه المسلوبة.

إن الإعداد لا يعني بالضرورة الحرب ولكنه يعني تعبئة كل الجهود على جبهة واسعة من العمل الرسمي والشعبي في كافة المجالات. إن إيران دولة مجاورة إسلامية وتنتمي إلى العالم الثالث المتطلع إلى التنمية الشاملة والتطور وعدم استهلاك طاقاته في معارك مدمرة. ولا أعتقد أنه يفوتها أن وجود عوامل تهدد الاستقرار في المنطقة سيفتح الباب أمام قوى أخرى للتدخل، وقد تتمكن تلك القوى من خلال ذلك إلى فرض أوضاع تتناسب مع مصالحها على حساب المنطقة بأسرها. إننا كعرب نسعى مع إيران بالطرق السلمية ونحاول تعبئة الرأي العام العالمي ومخاطبة المؤسسات الدولية لإقرار الشرعية الدولية، كذلك نسعى لتعزيز علاقة منطقة الخليج ببقية الأسرة العربية.

لاشك أن إعادة التضامن العربي وإحياء اتفاقيات الدفاع المشترك ووضعها موضع التنفيذ.. يمكن أن يساهم في حل القضية حلاً سلمياً، حيث ستشعر إيران أنها لا تواجه دولة الإمارات وحدها ولا دول مجلس التعاون الخليجي وحدهم وإنما ستواجه أمة عربية لها قدراتها وعلاقاتها الدولية والاقتصادية الواسعة مما يستلزم أن تفكر إيران في هذه القضية بشكل جديد وتحاول أن تعيد حساباتها على أساس حسن التفاهم مع جيرانها وأن تقبل بفكرة التحكيم الدولي عندما يتعذر الاتفاق الثنائي.

والغريب في الأمر أن إيران رفسنجاني ترفض التحكيم الدولي بينما أن فكرة التحكيم الدولي حول جزر الخليج في الأصل فكرة إيرانية طلبتها في التاريخ القريب مرتين:

الأولى عام ١٩٢٣ يقول بشأنها د. ريتشارد سكوفيلد في الدراسة التي قدمها للندوة

الدولية لمركز الدراسات العربية التي عقدت بلندن ١٩٩٢ بشأن الخلاف حول جزر الخليج.. (أن فارس (إيران) اقترحت إحالة النزاع إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٣ ولكن اقتراحها لم يلق ترحيباً لدى بريطانيا التي كانت تسيطر في ذلك الوقت على تلك الجزر).

الثانية عام ١٩٧٠ عندما وافقت إيران على تشكيل لجنة من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول جزيرة البحرين، فقامت تلك اللجنة برئاسة السنيور فيتوريو جيسياردي المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف بعملها في مارس ١٩٧٠ ثم قدمت تقريرها لمجلس الأمن في ١١ مايو في نفس العام مقترحة استقلال جزيرة البحرين ورفض طلب إيران بضمها إليها. وقد وافق مجلس الأمن على مقترحات اللجنة وبعدها أعلن شاه إيران موافقته على قرار مجلس الأمن، كما صدق مجلس الشعب الإيراني على ذلك القرار وأصبحت البحرين منذ ذلك الوقت دولة عربية مستقلة ذات سيادة.

بعد ذلك تمتعت دول منطقة الخليج لبضع سنوات بقدر من الاستقرار والأمن لكافة شعوبها، كما توصلت تلك الدول خلال تلك الفترة لعدد من اتفاقيات التعاون فيما بينهم.

ونتسائل اليوم لماذا لا تقبل إيران رافسنجاني بذلك التحكيم الدولي المقترح وخاصة أنه كما سبق أن قلنا فكرة إيرانية من الأصل. وذلك من أجل حسن التفاهم بين الدول الإسلامية المتجاورة وبهدف تحقيق استقرار أمني وتنمية أفضل لشعوب دول الخليج بأكملها.

لقد اقترح وزير خارجية إيران علي ولايتي في خطابه الأخير بالجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي).. إنشاء منتدى للبلدان المطلة على هذا الممر المائي الحساس (يقصد به الخليج) وذلك بالاشتراك بين إيران وبلدان الخليج من أجل بناء الثقة بينهم بما يتفق مع متطلبات المنطقة.

ولا شك أن الخطوة الأولى في تحقيق هذا المنتدى المقترح يتطلب بصفة مبدئية إزالة الخلافات وبؤر الصراع بين دول المنتدى مثل الخلاف الإيراني مع دولة الإمارات

حول جزر الخليج إن قيام ذلك المنتدى بدوله المقترحه له وزن اقتصادي عالمي حيث أن إجمالي انتاج النفط بها يمثل ٣٣٪ من إنتاج النفط العالمي، بالإضافة إلى مايمثله ممر الخليج ومضيق هرمز من كونه ممراً بحرياً رئيسياً لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الشرق والغرب في إطار النظام العالمي الجديد.

النزاع حول جزر الخليج العربي
ومتطلبات الحل وفقاً لقواعد القانون الدولي

الدكتور/أحمد محمد رفعت
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
اتحاد المحامين العرب

تواجه منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات لعل من أكثرها حساسية تلك المتعلقة بالخلافات الحدودية وأطماع بعض الأنظمة في التوسع والهيمنة. وهذا ما يشغل دول المنطقة بخلافات جانبية تعيقها عن تحقيق الأمن والاستقرار وتمنعها من مواكبة التطورات العالمية وإحراز التقدم في مجالات النمو والازدهار.

ومايهمنا في هذه الندوة هو الخلاف حول جزر طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى مما ينذر بإحداث توتر لا تحمد عقابه بين دولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة السيادة الفعلية على الجزر وبين جمورية إيران الإسلامية التي تحتلها بالقوة العسكرية، وتتحكمان في ممر مائي هو مضيق هرمز، الذي تمر به ٦٢٪ من موارد العالم البترولية، ٩٠٪ من حاجة اليابان من البترول، ٧٠٪ من استهلاك دول السوق الأوربية المشتركة، ٢٢٪ من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتبر المنفذ الطبيعي للكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان. الأمر الذي سيؤدي في حالة نشوب أي نزاع مسلح إلى تدخل عدة أطراف تحركها أسباب سياسية أو اقتصادية أو رابطة قومية، وسينتج عن ذلك إهدار إمكانيات المنطقة البشرية والمادية والحد من نموها وتقدمها.

والهدف من هذا البحث هو استعراض مسببات النزاع وأبعاده الاستراتيجية والتاريخية وتقديم الأسانيد القانونية المؤيدة لحقوق دولة الإمارات العربية المتحدة

ومطالبها المشروعة في قضية الجزر، بغية التوصل إلى أفضل الصيغ لتسويتها تسوية سلمية مبنية على أساس قواعد القانون الدولي ودواعي حسن الجوار.

القسم الأول
جذور الخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر

أولاً: الخلفية التاريخية لمشكلة الجزر:

طالبت إيران منذ مطلع القرن الحالي بمجموعة من جزر الخليج العربي من بينها جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، وكانت بريطانيا طول القرن التاسع عشر تؤيد حق العرب في السيادة على الجزر، إلا أن إيران استطاعت في عام ١٩٠٤ انزال الأعلام العربية عن أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ورفع العلم الإيراني عليها بالقوة. وقد لقي هذا التصرف معارضة بريطانيا، باعتبارها الدولة المستعمرة لإمارات الخليج العربي، التي استطاعت إجبار إيران على سحب قوة الحراسة الإيرانية بعد فترة وجيزة من احتلال الجزر.

عادت إيران للمطالبة بالجزر عام ١٩٢٣ ولكن مساعيها باءت بالفشل وظلت إمارة الشارقة تمارس سيادتها الفعلية على جزيرة أبو موسى. ومن عام ١٩٣٥ منح حاكم الشارقة امتياز استخراج الأكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى لإحدى الشركات البريطانية لمدة ستة شهور.

احتلت إيران جزيرة أبو موسى في عام ١٩٦٤، ولاقى الاحتلال احتجاجاً شديداً مما دفع وزير خارجية إيران في ذلك الوقت إلى التصريح بأن الإنزال الإيراني في الجزر كان مناورة حربية طارئة اشترك فيها الأسطول الإيراني والبريطاني وليس بغرض الاحتلال. وانسحبت القوات الإيرانية بعد عشرين يوماً من الإنزال، وعاودت إيران المحاولة مرة أخرى في نفس العام حيث تقدمت لحاكم رأس الخيمة بطلب للتخلي عن الجزر مقابل مساعدته في بناء المدارس والمستشفيات، لكن الطلب الإيراني قوبل بالرفض.

استغلت إيران إعلان بريطانيا بالانسحاب من الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١ وقامت في نوفمبر ١٩٧١ باحتلال الجزر الثلاث. فقد قامت قوة كبيرة من الجيش الإيراني يساندها سلاح البحرية بمهاجمة جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى واحتلتهما بعد معركة من رجال الشرطة التابعة لإمارة رأس الخيمة، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ستة أشخاص ومقتل ثلاث أفراد من القوات الإيرانية.

قدمت رأس الخيمة احتجاجاً شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية المسئولة عن حماية هاتين الجزيرتين، حيث أن بريطانية لم تكن قد انسحبت بعد من الإمارات العربية، وأعلنت أنها ستنسحب في الثاني من شهر ديسمبر عام ١٩٧١، لكن بريطانيا لم تكترث لموضوع الاحتلال الإيراني للجزر ولم تحرك ساكناً، اكملت القوات الإيرانية في اليوم نفسه احتلالها لجزيرة (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وقامت بطرد السكان العرب من الجزر وقام الشعب في الشارقة ودبي ورأس الخيمة بمظاهرات استنكرت الاحتلال الإيراني للجزر وطالبت بالانسحاب وهاجمت المصالح التجارية البريطانية والإيرانية في الامارات الساحلية.

في نوفمبر ١٩٧١ تم توقيع مذكرة ترتيبات بين إيران وإمارة الشارقة بضمان الحكومة البريطانية ووافق عليها سمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، والسيد عباس على وزير الخارجية الإيراني، والسير دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا، وتتضمن مذكرة الترتيبات مقدمة وستة بنود. المقدمة تؤكد أن إيران والشارقة لن تتخليات عن المطالبة بأبي موسى، ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى. أما البنود الستة فتنص على وصول قوات إيرانية لأبي موسى والتواجد في مناطق ضمن الحدود المتفق عليها في خريطة مرفقة بالمذكرة، وتكون لإيران صلاحيات كاملة في المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية، وتمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة ويتمتع مواطنوا إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية لأبي موسى، وتقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً.

ظلت مسألة الجزر مجمدة إلى أن قامت الثورة الإيرانية في بداية عام ١٩٧٩ ،

وعادت مسألة الجزر العربية تطفو على السطح من جديد، وقد تفاءل الكثيرون وتوقعوا أن تقوم حكومة إيران الإسلامية بإعادة الجزر العربية الثلاث إلى السيادة العربية كبادرة حسن نوايا من جانبها ولكن شيئا من هذا لم يحدث.

ثانياً: تصاعد النزاع حول الجزر:

في شهر مارس ١٩٩٢ قامت إيران بسلسلة من الإجراءات أدت إلى احتلالها الكامل لجزيرة أبو موسى، من بينها:

أ) مراجعة الهويات التي يحملها المواطنون والمقيمون على الجزيرة.

ب) فصل السكان من أبناء دولة الإمارات عن الإيرانيين الذين انتقلوا إليها.

د) إغلاق المدرسة الوحيدة التي يتعلم فيها أبناء الإمارات.

هـ) إثارة المضيفات ضد السكان من أبناء الإمارات.

دفعت هذه الإجراءات المقيمين على الجزيرة من أبناء دولة الإمارات والعاملين لديهم من جنسيات أخرى إلى مغادرتها، وحاولت إيران بعد سيطرتها الكاملة على جزيرة أبو موسى اعتبار هذه الأزمة من الشئون الخاصة بينها وبين إمارة الشارقة وحدها، ورفضت التعامل مع دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه القضية.

قرر المجلس الأعلى للاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة في اجتماع عقد في أبوظبي بتاريخ ١١ مايو ١٩٩٢ وبرئاسة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة اعتبارا الاتفاقيات المعقودة بين أية إمارة والدول المجاورة اتفاقات بين اتحاد دولة الإمارات وهذه الدول، وقام السيد راشد عبد الله وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة لطهران يومي ٢٢، ٢٣إبريل ١٩٩٢ سلم خلالها رسالة من سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى الرئيس الإيراني أكد فيها على تمسك دولة الإمارات العربية المتحدة بحقها الكامل في سيادتها على كافة أراضيها، وأنها تعتبر قضية أبو موسى قضية اتحادية وليست قضية الشارقة وحدها.

من ناحية أخرى أثار الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في مقابلته مع الوزير الإماراتي وجهات نظر جديدة وطلبات ومواقف يمكن أن تؤثر في العلاقات بين

البلدين ومنها:

أ) شعور إيران بعدم الارتياح إلى الحصة النفطية التي تأخذها من حقل مبارك النفطي، وأنها ترى أن إمارة الشارقة تستخرج كمية من النفط أكبر مما تعلن، خلافاً للاتفاق بين الجانبيين.

ب) استياء إيران من وجود عمال أجانب في الجزيرة، وتعتقد المصادر الخليجية أن إيران تسعى إلى إحلال عمال نفط إيرانيين محل الذين طردتهم من أبو موسى.

ج) ترى طهران أن دولة الإمارات العربية المتحدة ينبغي أن تدفع لها تعويضات مالية تعتقد أنها تستحقها بسبب الخسائر التي منيت بها إبان حربها مع العراق.

د) ترى إيران أنها غير ملزمة قانوناً بالبحث في وضع الجزيرة مع دولة الإمارات، ويتمسك المسئولون في طهران في هذا الصدد بأن الإتفاق المتعلق بالجزيرة أبرم أصلا بين إيران والشارقة.

ثالثاً: المباحثات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر:

عقد وفد الإمارات العربية المتحدة وإيران جلسة مفاوضات في ديوان رئاسة الدولة في أبوظبي خلال الفترة من ٢٧-٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بين وفد من وزارات خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة سيف سعيد ساعد مدير عام مجلس التعاون بالوزارة، ووفد إيراني برئاسة مصطفى خوميني جائري مدير عام شئون الخليج بوزارة الخارجية الإيرانية قدمت خلالها الإمارات مذكرة طلبت فيها انسحاب إيران من الجزر. وطلب الوفد الإيراني تعليق المفاوضات بعد ٤٥ دقيقة من بداية الجلسة لإجراء مشاورات مع حكومته بشأن مذكرة أبوظبي، واستؤنفت المفاوضات بعقد جلسة لمدة ساعتين ونصف الساعة، أعلن بعدها رئيس الوفد الإيراني رفض بلاده التفاوض حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في بيان رسمي ١٩٩٢/٩/٢٨ بعد يومين من المفاوضات مع إيران فشل المفاوضات وذلك لرفض إيران التفاوض حول جزيرتي طنب الكبى وطنب الصغرى اللتين استولت عليهما عام ١٩٧١، كما رفضت إيران إحالة

الخلاف بين الدولتين إلى محكمة العدل الدولية.

وأكد البيان أن دولة الإمارات تقدمت بمذكرة لإيران خلال المباحثات تتضمن خمسة مطالب:

١- إنهاء الاحتلال الإيراني العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

٢- تأكيد التزام إيران باتفاقية ١٩٧١ الخاصة بجزيرة أبو موسى.

٣- أن تكف إيران عن التدخل في ممارسة الإمارات لسيادتها الكاملة على ذلك الجزء من جزيرة أبو موسى التي تمنحها اتفاقية عام ١٩٧١ حق السيادة عليها.

٤- أن تلغي إيران كل الإجراءات التي فرضتها ضد مواطني وهيئات دولة الإمارات على جزيرة أبو موسى.

٥- السعي إلى تسوية قضية السيادة على أبو موسى خلال وقت محدد.

كما أكد البيان تحمل الجانب الإيراني مسئولية عدم إحراز أي تقدم في المباحثات، ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام دولة الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر.

لقد تأكد لوفد الإمارات، بعد عقد ثلاث جلسات من المفاوضات، أن إيران تصر على الاحتلال المطلق لجزيرة أبو موسى، أما الجزيرتان الأخريان فقد رفضت التعرض لهما باعتبار ضمهما منذ أكثر من عشرين عاماً. لذلك لم يبق أمام الإمارات إلا أن تلجأ للأمم المتحدة استكمالاً للوسائل السلمية الخاصة بعد رفض إيران أيضاً عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية.

رابعاً: موقف دولة الإمارات من مسألة السيادة على الجزر:

لقد بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً سلمية ممتدة منذ وقوع العدوان الإيراني على الجزر العربية الثلاث في مختلف المحافل الإسلامية والدولية للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية مع إيران، كان آخرها في الاجتماع الثنائي الذي عقد في أبوظبي في ٢٨سبتمبر عام ١٩٩٣ بين ممثلي إيران و دولة الإمارات العربية المتحدة حيث طرحت دولة الإمارات على إيران المقترحات التالية:

١- إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي (طنب الكبرى وطنب الصغرى)
٢- تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى.
٣- عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظروف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.
٤- إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي فرضتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات.
٥- إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة.

وإزاء تعذر أي تقدم في هذه المفاوضات الثنائية أكد وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ استعداد بلاده لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. كما أشار إلى أن بلاده يحدوها الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد بما يصون الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

خامساً: المبررات القانونية لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث:

١- إن الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) تعتبر عربية تاريخياً وسياسياً وقانونياً وسكانياً. فبريطانيا، الدولة المستعمرة للمنطقة، تعترف بأن الجزر الثلاث هي جزر عربية ويقول (لوريمر) واضع كتاب دليل الخليج أن تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تعود إلى حاكم الشارقة. وقد مارست رأس الخيمة والشارقة سيادتهما الفعلية على الجزر فيما يختص بالشرطة أو التعليم، وكان العلم العربي يرفع على الجزر.

٢- أن الجزر الثلاث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج، بحيث تقسم منطقة الخليج أفقياً وطولياً بشكل متساو من قبل الدول المستفيدة من مياه الخليج.

٣- إن الجزر هي أقرب إلى المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية.

٤- إن سكان الجزر عرب، استوطنوا هناك منذ زمن بعيد إلى ماقبل القرن التاسع عشر.

٥- إن الاحتلال لايعتبر سنداً قانونياً لممارسة السيادة، ومن ثم فإن احتلال إيران للجزر لايعد سنداً لكي تمارس إيران سيادتها على المنطقة المحتلة.

٦- إن المبررات التي تسوقها السلطات الإيرانية للاستمرار في احتلال الجزر بدعوى منع التدخل الأمريكي، هو سبب واهٍ وغير قانوني حيث أن دولة الإمارات العربية المتحدة ترفض التدخل الأجنبي على أراضيها.

٧- إن الاحتلال الإيراني للجزر تم بالقوة، وليس على نحو سلمي، وهذا مخالف لمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الذي فرض على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أخرى.

٨- إن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تسكت عن هذا الاحتلال ولم تتنازل في أي وقت من الأوقات عن حقها في الجزر، ولم تهمل في مطالبتها بهذا الحق، فقد تقدمت باحتجاجات علنية، وعرضت الأمر بصفة متكررة على جامعة الدول العربية في عام ١٩٧١، وإلى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٨٠، وأخيراً إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٢ على أثر احتلال القسم الثاني من جزيرة أبو موسى في أغسطس ١٩٩٢، ويتضح من المراجعات والكشاوي أن السيادة الإيرانية على الجزر ليست سلمية ولا محسوسة دون اعتراض. فضلاً عن أن موقف السكان في هذه الجزر لم يشر علنا إلى قبوله بالسيادة الإيرانية.

٩- إن الحكومة الإيرانية نفسها أعلنت عن قبولها بمذكرة التفاهم في عام ١٩٧١.

١٠- إن مدة الاحتلال الإيراني لا تقارن بالفترة الطويلة جداً لممارسة السيادة العربية على الجزر الثلاث.

سادساً: الموقف العربي من قضية الجزر الثلاث:

أيدت معظم الدول العربية دولة الإمارات العربية المتحدة في تمسكها بالسيادة على الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي قامت إيران بالاستيلاء عليها. واتضح هذا التأييد في القرارات والتوصيات التي صدرت في اللقاءات والمؤتمرات العربية الأخيرة الخاصة بمجلس التعاون الخليجي ومجلس وزراء دول إعلان دمشق ومجلس الجامعة العربية.

١- موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

ندد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعات دورته الرابعة والأربعين التي عقدت في جدة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٨ واستمرت لمدة يومين بالإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث فيها. كما عبر المجلس عن استنكاره الشديد للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة، لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وطالب المجلس إيران باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها مع إمارة الشارقة عام ١٩٧١، كما شدد المجلس على أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسئولية دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد.

كما أعرب المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة، مؤكداً أن هذا السلوك يشكل إخلالاً بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين، وتعارضاً مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس الالتزام بمبادئ القانون الدولي واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،

ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وأكد المجلس وقوفه التام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على الجزيرة.

٢- موقف دول إعلان دمشق:

تابع وزراء خارجية دول إعلان دمشق في اجتماعهم السادس يومي ٩-١٠ سبتمبر ١٩٩٢ والذي عقد في الدوحة بدولة قطر الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وتطورات الأحداث الأخيرة فيها. وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة، التي اتخذتها في الجزيرة منتهكة سيادة ووحدة الاراضي الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي واحترام واستقلال وسيادة ووحدة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وطالب الوزراء باحترام مذكرة التفاهم التي توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران عام ١٩٧١، مؤكدين أن جزيرة أبو موسى أصبحت من مسئولية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد. كما أعربوا عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكد الوزراء وقوفهم التام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرتين.

٣- موقف المنظمات الدولية غير الحكومية:

يعد اتحاد المحامين العرب أهم المنظمات الدولية (العربية) غير الحكومية التي تساند الحق العربي وتتبنى قضايا الأمة العربية. وقد حظي موضوع احتلال إيران لجزر الخليج العربي باهتمام اتحاد المحامين العرب، ووقف موقفاً مسانداً وداعماً لحق

دولة الإمارات العربية المتحدة في قضية احتلال الجزر.

ففي الدورة الطارئة للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقدة في عمان (الأردن) خلال الفترة من ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٩٢ أكد المكتب الدائم على عروبة الجزر الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، ودعا إيران إلى احترام تعهداتها ، واحترام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز السلام والأمن في منطقة الخليج.

وفي الدورة الثامنة عشر للمؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب المنعقد في الدار البيضاء (المغرب) خلال الفترة من ٢٠-٢٣ مايو ١٩٩٣، استنكر المؤتمر السياسات الإيرانية التوسعية وأطماع إيران الرامية لضم الجزر العربية الثلاث، وأكد المؤتمر على عروبة هذه الجزر، ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في مسعاها لاستعادة الجزر الثلاث بالطرق السلمية ومن خلال الاتجاه إلى التحكيم ووساطة الأمم المتحدة.

وفي الدورة الثانية للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقدة في المنامة(البحرين) خلال الفترة من ٢٥-٢٨ ديسمبر١٩٩٣ استنكر المكتب السياسات الإيرانية التوسعية وأطماع إيران الرامية لضم الجزر العربية الثلاث، وأكد المكتب على عروبة هذه الجزر، ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في مسعاها لاستعادة الجزر الثلاث بالطرق السلمية ومن خلال الاتجاه إلى التحكيم ووساطة الأمم المتحدة.

وفي الدورة الأولى للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب لعام ١٩٩٤ المنعقدة في الحمامات (تونس) خلال الفترة من ٢٨-٢٩ مايو ١٩٩٤ أعاد المكتب الدائم تأكيد قرارات دوراته السابقة في استنكار المخططات الإيرانية الرامية إلى ضم الجزر العربية الثلاث، وأكد على عروبة هذه الجزر، وأعلن دعمه بغير حدود لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة الجزر الثلاث بالطرق السلمية ومن خلال الاتجاه إلى التحكيم ووساطة الأمم المتحدة. كما طالب المكتب جامعة الدول العربية والملوك والرؤساء العرب باتخاذ مايلزم لتأكيد عروبة هذه الجزر ومقاومة مخططات الضم الإيراني لها وتدعيم مسعى دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادتها باعتبارها حق عربي خالص.

٤- موقف جامعة الدول العربية:

حظي موضوع احتلال إيران لجزر الخليج العربي منذ أن أثير لأول مرة في أوائل السبعينات باهتمام مجلس جامعة الدول العربية في دوراته المتعاقبة واعتبره بندا من بنود جدول أعماله. وقد أصدر المجلس في دورته المائة في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣، وبعد دراسة وافية ومتعمقة ، قرارا تضمن مايلي:

أ- الوقوف إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى واستنكار احتلال إيران غير المشروع لهذه الجزر.

ب- تأييد المجلس المطلق لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على هذه الجزر ورفع موضوع الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الأمن والاستقرار في المنطقة لأشد المخاطر، إلى الأمم المتحدة.

ج- مطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة وحقها وسيادتها على كل من جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

وكلف المجلس الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة هذا الوضع وتشكيل لجنة من الأمانة العامة لمتابعة تطورات المشكلة.

٥- موقف الأمم المتحدة:

في التاسع من ديسمبر ١٩٧١، وبناء على طلب قدمته كل من العراق وليبيا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تم طرح موضوع احتلال إيران لجزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ، أمام مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة.

وقد قام ممثلوا الدول العربية في الأمم المتحدة بتوجيه النقد اللاذع والصريح لكل من بريطانيا وإيران على السواء، والتأكيد على عروبة الجزر ورفض التبريرات التي ساقتها إيران لتعليل عملية احتلال الجزر العربية.

وقد اختتم الاجتماع بتبني توصية صادرة عن مندوب الصومال لدى الأمم المتحدة اقترح فيها أن يقوم مجلس الأمن الدولي بتأجيل مناقشة مسألة الجزر

الثلاث إلى أجل لاحق وذلك بغية ترك الفرصة وتوفير الوقت الكافي للأطراف المعنية لتحديد وتوضيح مواقفها المتعارضة بشأن السيادة على الجزر الثلاث.

القسم الثاني
متطلبات حل مشكلة الجزر في ضوء قواعد القانون الدولي
قواعد القانون الدولي

أولاً : التعريف بنزاعات الحدود الدولية :

يتعامل القانون الدولي مع ظاهرة الحدود الدولية وماقد ينجم عنها من مشكلات ومنازعات من خلال نظرة خاصة تختلف عن غيرها من الظواهر والقضايا الدولية، نظراً لخطورة منازعات الحدود التي غالباً ما تنشأ بين الدول المتجاورة، ويترتب عليها إمكانية اقتطاع جزء من إقليم دولة لصالح دولة أخرى عند اختلاط ميزان القوى. وتقوم هذه النظرة الخاصة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تكون محل اعتبار عند تسوية نزاع معين من نزاعات الحدود. ويقصد بنزاعات الحدود، تلك الخلافات التي تحدث بين الدول المتجاورة بشأن الحدود المشتركة بينها. ولا يختلف نزاع الحدود - من حيث طبيعته - عن غيره من النزاعات الدولية، من حيث كونه خلافاً بين شخصين من أشخاص القانون الدولي حول مسألة من مسائل القانون أو الواقع.

وهذا هو المفهوم الذي يتبناه القضاء والفقه الدوليين للنزاع الدولي، ففي قضية مافروماتيس والامتيازات في فلسطين قررت محكمة العدل الدولية الدائمة في حكمها في ٣ أغسطس ١٩٢٤ أن النزاع الدولي هو الاختلاف حول نقطة في القانون أو في الواقع، وهو خلاف في وجهات النظر القانونية أو في المصالح بين شخصين (Mavromatis Palestine Concessions, P.C.I.F., Series A, No. 2, P. 11).

والغالب أن تتزامن نزاعات الحدود الدولية مع وجود ادعاءات متعارضة بين الأطراف بشأنها، مثال ذلك نزاع الحدود المصرية الإسرائيلية حول بعض علامات

الحدود بين البلدين المعروف بنزاع طابا.

ثانياً: أسس تسوية نزاعات الحدود الدولية:

يقصد بأسس تسوية نزاعات الحدود الدولية، تلك القواعد التي يمكن بموجبها الفصل بين نزاعات الحدود الدولية. فقد أقر القضاء والتحكيم الدوليين، وكذا تبني الفقه الدولي مجموعة من القواعد الخاصة التي يمكن بالرجوع إليها التعرف على القانون الواجب التطبيق على منازعات الحدود.

ويحتل (مبدأ نهائية الحدود الدولية واستقرارها) (Principle of Finality and Stapility of Boundries) مكاناً رئيسياً من أسس تسوية نزاعات الحدود الدولية، بحيث يعتبر - بحق المبدأ الحاكم بين مبادئ التسوية الأخرى. ويتفرع عن هذا المبدأ الرئيسي عدد من المبادئ أهمها:

١- مبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود.

٢- مبدأ لكل ما في حوته.

٣- مبدأ استثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهري في الظروف.

٤- مبدأ احترام السيادة الإقليمية.

٥- المبادئ الخاصة بأدلة الإثبات ومنها:

أ- مبدأ السلوك اللاحق.

ب- مبدأ إغلاق الحجة (Estappel).

جـ- حجية الخرائط في منازعات الحدود.

د- فكرة التاريخ الحاسم.

ثالثاً : طرق تسوية نزاعات الحدود الدولية:

لا تلتزم الدول جميعها ، في النظام الدولي المعاصر، بفض نزاعات الحدود التي قد تنشأ بينها، وغيرها من النزاعات الدولية بالطرق السلمية، إذ لم يعد من الجائز كما كان في الماضي اللجوء إلى القوة لتسوية هذه النزاعات. فقد كان اللجوء إلى استخدام

القوة هو الأمر السائد في تسوية نزاعات الحدود أو لتحقيق الأطماع الإقليمية. ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الصدد التجاء ألمانيا إلى تعديل حدودها مع بولندا باستخدام القوة عام ١٩٣٩ مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. ومن الأمثلة المعاصرة استخدام العراق للقوة المسلحة لتعديل حدودها مع إيران رغم وجود أساس لتعيين الحدود بينهما يتمثل في معاهدة الجزائر المبرمة بين البلدين في ٦ مارس ١٩٧٥. وكذلك استخدام العراق ذاتها القوة المسلحة - أيضاً - ضد دولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ مع ادعاءات متعلقة بالحدود بين البلدين.

وحظر استخدام القوة لتسوية نزاعات الحدود ليس مبدأ قانونياً يعد من بين القواعد الآمرة Jan Cogens في القانون الدولي فحسب، بل إن التمسك به من ناحية الملاءمات السياسية يعد في نظرنا أكثر فاعلية لحل هذه النزاعات. إذ أن اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة في هذه الحالة، على وجه الخصوص، يعمق الخلافات، ويشعل العداء بين أجيال متعاقبة في دول متجاورة، وهو ما يعطي خصوصية للتسوية السلمية في حل نزاعات الحدود. ويتفق هذا المبدأ مع القواعد العامة للعلاقات الدولية التي تقضي بمراعاة حسن الجوار وحسن النية. إزاء ذلك كان السبيل ممهداً أمام طرق التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية سواء منها البرية أو البحرية في غالب الحالات. وتنقسم طرق تسوية نزاعات الحدود الدولييه إلى سياسية وقضائية على النحو التالي:

التسوية السياسية لنزاعات الحدود:

يقصد بالطرق السياسية، تلك الوسائل غير القضائية التي تستخدم في حل النزاعات الدولية، وهي بصفة عامة التفاوض (Negociation) والمساعي الحميدة (Good Offices) والوساطة (Mediation)، والتحقيق والتوفيق (Concilation) واللجوء إلى الأجهزة السياسية كالمنظمات الدولية وغيرها.

وتعود أهمية الطرق السياسية إلى أنها تتسم عادة بالبساطة وعدم التعقيد، كما أنها تعتمد في كثير من الأحوال على حسن النوايا مما قد يسهل حسم النزاعات بواسطتها. إلا أنها من جانب آخر قد لا تكون منتجة بصورة كافية من حيث بيان

الأسس القانونية لتسوية نزاعات الحدود، حيث لا تجري العادة على بيان الأسباب القانونية النظرية لما تنتهي إليه في غالب الأحوال، كما أن القرارات التي تصدر في شأنها لاتلزم أطراف النزاع إلا إذا وافقوا عليها.

التسوية القضائية لنزاعات الحدود:

يقصد بالتسوية القضائية أن تقوم هيئة محايدة من غير أطراف النزاع بالفصل فيه على أساس القانون القائم، وبقرار ملزم من الناحية القانونية، وتنقسم وسائل التسوية القضائية إلى كل من القضاء الدولي وهو ذو طبيعة دائمة ومثاله الأساسي الآن محكمة العدل الدولية، وكذلك التحكيم الدولي وهو ذو طبيعة مؤقتة، حيث تشكل كل محكمة تحكيم خصيصاً للنظر في نزاع معين ثم تنقص المحكمة بعد الفصل فيه.

ويلعب التحكيم القضائي الدوليين دوراً هاماً في تسوية نزاعات الحدود الدولية، وكذلك في إرساء القواعد القانونية الخاصة بقانون الحدود الدولية. ويكثر في الآونة المعاصرة الالتجاء إلى طرق التسوية القضائية للفصل في نزاعات الحدود الدولية، فتشهد الحياة الدولية عدداً متزايداً من القضايا الدولية المتعلقة بنزاعات الحدود، وذلك خصماً من رصيد طرق التسوية السياسية.

وتعود أهمية الطرق القضائية إلى عدة اعتبارات من أهمها الطابع القانوني الذي تتميز به منازعات الحدود الدولية. فالخلافات بشأن الحدود يتصل عادة بسند الحق فيها وهو لا بد أن يكون سنداً قانونياً. وقد يلزم التعرض بشأنه لقواعد الاستخلاف الدولي وغيرهامن القواعد القانونية فكل طرف من هذه النزاعات يقدم تلقائياً ما يستند إليه قانوناً للتمسك بحقه في السيادة على المناطق الحدودية المتنازع عليها، وعليه أن يقدم أدلة الإثبات التي تؤكد هذا الحق، وعليه أيضاً أن يبين الأسس والقواعد القانونية المحددة التي يتمسك بتطبيقها على وقائع النزاع، ولذلك تنطوي نزاعات الحدود الدولية على تصارع الحجج القانونية بين الأطراف المتنازعة، ومن الطبيعي أن يتصدى للفصل فيها من هو مؤهل للترجيح بين الحجج القانونية المتباينة التي يتمسك بها كل طرف من الأطراف.

وهناك أيضاً اعتبار آخر على جانب كبير من الأهمية وهو أن النظام القانوني الدولي لايشتمل على إتفاقية شارعة تضم أسس تعيين وتخطيط الحدود الدولية، ولذلك فإن الاعتماد الرئيسي في تحديد هذه الأسس يقع على القواعد العرفية الدولية كأحد المصادر الأصلية للقانون الدولي من جهة وعلى الاتفاقات الخاصة التي تلتزم بها الأطراف المعنية من جهة ثانية. والمحاكم هي المؤهلة بحكم تكوينها للكشف عن تلك القواعد العرفية وبيان حدودها وشروط تطبيقها، وهي المؤهلة كذلك من بين طرق التسوية الأخرى لإعمال قواعد التفسير المناسبة لنصوص الإتفاقات الخاصة التي قد يتمسك بها أطراف النزاع.

لهذه الاعتبارات يميل العمل الدولي إلى اللجوء إلى المحاكم الدولية كطريقة أكثر أمنا في الفصل في النزاعات الحدودية التي هي بطبيعتها نزاعات تتسم بالصفة القانونية.

أولاً: تطبيق المبادئ الأساسية لحل منازعات الحدود على النزاع الإماراتي - الإيراني بشأن الجزر الثلاث في الخليج:

لما كان النزاع الإماراتي - الإيراني بشأن الجزر لم يصل بعد إلى مرحلة التسوية، فإننا سوف نركز فيما يلي على أهم المبادئ التي يمكن من خلالها أن نصل بهذا النزاع من مرحلة الخلاف السياسي حول أحقية كل طرف بفرض سيادته على الجزر الثلاث محل الخلاف، إلى مرحلة تسوية النزاع بالوسائل القانونية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية بصفة عامة، ومنازعات الحدود الدولية بصفة خاصة ولعل أهم المبادئ التي تعنينا في هذه المرحلة هي:

١- مبدأ نهائية الحدود واستقرارها.

٢- مبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود.

٣- مبدأ احترام السيادة الإقليمية.

٤- مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

ونعرض فيما يلي لكل مبدأ من هذه المبادئ على حده وتطبيقه على النزاع الإماراتي - الإيراني بشأن الجزر الثلاث في الخليج.

١) النزاع بشأن الجزر الثلاث ومبدأ نهائية الحدود واستقرارها واستمراريتها:

مفاد هذا المبدأ هو أن الحدود السياسية الدولية تتمتع منذ لحظة إتمام تعيينها وتخطيطها (ترسيمها) - أو حتى تعيينها فقط - بقدر من الثبات والاستمرارية يندر أن يتوافر بالنسبة لغيرها من الظواهر الدولية. أو - بعبارة أخرى - أن هذه الحدود يفترض فيها أن تنتج آثاراً قانونية ذات طبيعة دائمة وملزمة، ليس فقط في مواجهة الأطراف المعنية مباشرة، وإنما أيضاً في مواجهة الكافة، وذلك طالما أنها - أي الحدود الدولية - قد تم تعيينها على أساس صحيح، ومن جهة أخرى ، فإن مبدأ ثبات الحدود واستقرارها يعتبر أمراً ضرورياً لتفادي الصراعات بين الدول المجاورة. ذلك أن فتح الباب أمام إمكانية إحداث تغييرات في خطوط الحدود من حين إلى آخر من شأنه ولاشك أن يؤدي إلى نشوب صراعات مستمرة بين الدول.

ولا شك أن ما قامت به إيران في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ باحتلالها جزيرتي (طنب الكبرى وطنب الصغرى) اللتين كانتا تابعتين لإمارة رأس الخيمة آنذاك وقبل إنضمام هذه الإمارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعلن عن قيامها في الأول من ديسمبر من العام نفسه، فضلاً عن نجاحها في الضغط على حاكم إمارة الشارقة للحصول منه على امتيازات معينة في جزيرة أبو موسى التابعة له، إنما يمثل - أي هذا التصرف الإيراني - إنتهاكاً صارخاً للمبدأ الأساسي والحاكم للمسائل المتعلقة بالحدود، ونعني بذلك مبدأ نهائية الحدود السياسية الدولية واستقرارها واستمراريتها.

فالجزر الثلاث قد خضعت منذ القدم - وعلى وجه التحديد منذ نشأة إمارات ومشيخات الخليج العربي في أوائل القرن الثامن عشر - لسيطرة دولة القواسم. فطبقاً لما تذكره الوثائق التاريخية، فإن السيادة على جزر الخليج العربي قد قسمت بين فرعي قبيلة القواسم. فقد أصبحت جزيرتا سرى وهنجام تابعتين لقواسم لنجه، في حين

صار جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لقواسم ساحل عمان (رأس الخيمة والشارقة) . وقد ظلت هذه السيادة مستمرة حتى إعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب من منطقة الخليج في أواخر الستينات من القرن الحالي. وعلى الرغم من أنه قد حدث أن سيطرت إيران فترة قصيرة جداً عام ١٩٠٤ على جزيرة أبو موسى، إلا أن هذه السيطرة الإيرانية - فضلاً عن القصر الشديد لمدتها - ووجهت بمعارضة شديدة، سواء من جانب الحكام العرب أو من جانب بريطانيا، مما اضطر إيران معه إلى التراجع وإنزال علمها على الجزيرة.

٢) النزاع بشأن الجزر الثلاث ومبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود:

انتظم العمل الدولي - سواء قبل إبرام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ أو بعدها- على التمييز بين نوعين من المعاهدات من حيث إمكان تطبيق أحكام نظرية التوارث أو الاستخلاف الدولي عليها.

أما النوع الأول، فيشمل المعاهدات التي تجوز الخلافة فيها ومن أمثلتها: المعاهدات الخاصة بتنظيم استغلال الأنهار الدولية وغيرها من الممرات المائية المخصصة لأغراض الملاحة الدولية كالقنوات والمضايق والخلجان، ومنها أيضاً المعاهدات المنشئة للحدود والتي يتم بموجبها إنتقال الحقوق والإلتزامات الخاصة بهذه الحدود من الدولة السلف (Predecessor State) إلى الدولة الخلف (Successor State).

أما النوع الثاني من هذه المعاهدات الدولية، فيشمل المعاهدات التي لاتجوز الخلافة فيها وتخرج من ثم عن نطاق أحكام نظرية التوارث الدولي، ومن أمثلتها: المعاهدات المتضمنة لحقوق وإلتزامات ذات طبيعة تعاقدية بالمعنى الدقيق كمعاهدات التحالف ومعاهدات الحماية والضمان.

ومؤدى القول بأن معاهدات الحدود تعتبر من المعاهدات التي تجوز الخلافة فيها، فإن الدولة الجديدة (الدولة الخلف) ترث فيما يتعلق بمعاهدات ذات الحدود التي تم تعيينها من قبل بواسطة الدول السلف. وقد نصت المادة ١١ من إتفاقية فيينا لخلافة

الدول في المعاهدات على هذا المعنى بوضوح حيث أشارت إلى أنه: (لاتؤثر خلافة الدول - في حد ذاتها - على مايلي:

أ- الحدود المقررة بمعاهدة

ب- الإلتزامات والحقوق المقررة لمعاهدة أو متعلقة بنظام الحدود.

مما تقدم يتضح أن رفض إيران التعامل مع دولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر باعتبار أن الأزمة حول جزيرة أبو موسى من الشئون الخاصة بينها وبين إمارة الشارقة وحدها لا سيتند إلى أي أساس من الواقع أو القانون. هذا في الوقت الذي يأتي فيه قرار المجلس الأعلى للاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة في ١١ مايوم ١٩٩٢، باعتبار الاتفاقيات المعقودة بين أية إمارة والدول المجاورة إتفاقات بين اتحاد دولة الإمارات وهذه الدول، متفقاً مع مبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود. وهو ما يؤكد أن قضية أبو موسى قضية اتحادية وليست قضية إمارة الشارقة وحدها. ومن ثم فإنه يحق للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تتمسك بحقها الكامل في سيادتها على كافة أراضيها وأن يكون التعامل بشأن قضية السيادة على جزيرتي (طنب الكبرى وطنب الصغرى) بصفة عامة، وقضية السيادة على أبو موسى بصفة خاصة بين دولتي الإمارات العربية المتحدة وإيران.

ثانياً: النزاع بشأن الجزر الثلاث ومبدأ احترام السيادة الإقليمية:

يعتبر مبدأ السيادة الإقليمية أحد المبادئ العامة التي استقرت حديثاً في نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية، إذ أن ظهوره يعود أساساً إلى إنشاء عصبة الأمم التي وضعت اللبنة الأولى في مجال تحريم استخدام القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول.

والمبدأ المذكور يمثل عدولاً عما استقر عليه العمل في ظل أحكام القانون الدولي التقليدي، من إمكان اللجوء إلى القوة المسلحة من أجل إحداث وفرض تغييرات إقليمية وتعديل الحدود السياسية تبعاً لذلك.

وقد جاء التطور الحقيقي فيما يتعلق بالتأكيد على مبدأ احترام السلامة

الإقليمية للدول من خلال ميثاق الأمم المتحدة والذي أشار بوضوح - في المادة ٤/٢ منه - إلى أنه : " يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، كما تأكد هذا المعنى أيضاً في الإعلان الصادر عام ١٩٧٠ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية)."

(القرار رقم ٢٦٢٥/٢٥ في ١٤ أكتوبر ١٩٧٠) ، وعلى نفس النهج سارت المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الإقليمية كميثاق جامعة الدول العربية (المادتان ٨،٢) ،وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (المادة٣).

ويتطبيق المبادئ السابقة على النزاع الإماراتي - الإيراني حول الجزر نجد أن احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وسيطرتها على نصف جزيرة أبو موسى عام ١٩٧١، يمثل انتهاكاً صارخاً لأحد المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة، وهو مبدأ وجوب احترام السيادة الإقليمية للدول باعتباره أحد المبادئ التي تكفل حسن سير وانتظام العلاقات بين الدول عموماً، وعلى الأخص فيما بين الدول المتجاورة. ولا شك أن استخدام القوة المسلحة من جانب إيران لاحتلال هذه الجزر لايعطي الحكومة الإيرانية - مهما طالت فترة هذا الاحتلال - أي حق في التمسك بالبقاء على أراضي الجزر الثلاث.

وعلى الرغم من أن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث يشكل مخالفة صارخة لأحكام القانون الدولي المعاصر ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتي تحرم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على نحو يتعارض وهذه الأحكام وتلك المبادئ، فإنه من الملاحظ أن الاحتلال الإيراني لأراضي الجزر العربية قد ووجه برفض قاطع واحتجاج مستمر من جانب إماراتي رأس الخيمة والشارقة ، ثم من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة .

بالإضافة إلى ما تقدم فإنه لا يحق لإيران أن تدفع فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى باستناد سلطتها ووجودها العسكري والمدني في الجزيرة إلى مذكرة التفاهم أو الترتيبات (Arrangements) التي وقعتها مع حاكم إمارة الشارقة في نوفمبر من عام

١٩٧١، وذلك للأسباب التالية:

١) إن الطرفين الموقعين على المذكرة المشار إليها قد أكدا صراحة على أنه لا إيران ولا إمارة الشارقة ستتخلى عن المطالبة بجزيرة أبو موسى، كما لن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى.

٢) إن المذكرة وما تضمنته من بنود تبرز حقيقة أنه قد جرى تمييز بين الوجود الإيراني والوجود العربي على أرض الجزيرة، حيث وصف الوجود الإيراني بأنه وضع احتلال ، وأن القوات الإيرانية في الجزيرة إنما تضع يدها على أراض محتلة، أو على حد تعبير المذكرة ذاتها (Areas occupied by Iranian troop).

٣) إن المذكرة تعتبر باطلة قانوناً لانتفاء شرط التعبير الحر والصريح عن الإرر ادة من جانب الطرف العربي الموقع عليها، فالمصادر التاريخية ذات الصلة تكتشف عن أن حاكم الشارقة (الشيخ خالد بن محمد القاسمي) قد أكره على التوقيع على هذه المذكرة.

ثالثاً: النزاع بشأن الجزر الثلاث ومبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية:

تقتضي المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ضرورة التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتسوية ماقد ينشأ بينهم من منازعات بالطرق السلمية. وقد نصت المادة ٣/٢ بأن : "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

ويأتي التزام الدول الأعضاء بأن يسلكوا سبل الحل السلمي، نتيجة ضرورية لتحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، والذي نصت عليه المادة ٤/٢ من الميثاق.

وتشير المادة ١/٣٣ من الميثاق إلى الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية بالمفاوضة، والتحقيق، والوساطة والتوفيق ، والتحكيم، والتسوية القضائية، ولمجلس الأمن أن يدعو أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من نزاع بتلك الطرق إذا رأى

ضرورة لذلك. ولقد خصص الميثاق الفصل السادس بأكمله (المواد من ٣٣-٣٨) لوسائل وخطوات وإجراءات حل المنازعات سلمياً.

ولأعضاء الأمم المتحدة في سبيل التوصل لتسوية المنازعات التي قد تثور بينهم، اللجو إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية طلباً للحل السلمي. وعلى أعضاء الأمم المتحدة الداخلين في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات أن يبذلوا كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريقها وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن. وعلى مجلس الأمن من جهة أخرى، أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر بالإحالة من جانب مجلس الأمن.

مما تقدم يتضح أنه من الضروري أن تستجيب إيران لمطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بإيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على الجزر الثلاث وذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل السلمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وعلى رأسها الوسائل القضائية المتمثلة في التحكيم أو القضاء الدولي والذي يمكن أن يتحقق من خلالها حسم المشكلة نهائياً نظراً لما يتسم به موضوع الحزر من طبيعة قانونية.

ولعله من الضروري أن نختم هذا البحث بالتأكيد على شرعية سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) مؤكدين على مايلي:

١) عروبة سكان هذه الجزر حيث أن لغتهم عربية وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربي للخليج ، كما أنهم ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات.

٢) ولاء سكان هذه الجزر لحكام الشارقة ورأس الخيمة، وحيث كانت حيازة الإمارتين للجزر فعلية ومتواصلة وهادئة، وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أي مظهر من مظاهر السيادة على أي من الجزر الثلاث. ومن المستقر قانوناً أن الادعاءات الورقية لاتكفي لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للإقليم.

٣) رفع إعلام إماراتي الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر ووجود ممثلين

لحاكمي الإمارتين في الجزر بصفة مستمرة واستيفاؤها رسوماً معنوية عن الأنشطة الاقتصادية فيها، فضلاً عن وجود مرافق عامة تابعة للإمارتين على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى وقيامهما بمنح الامتيازات لاستخراج الثروات المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية.

الأسانيد القانونية والتاريخية
لتبعية جزر الخليج إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور صالح بكر الطيار
رئيس مركز الدراسات العربي- الأوربي/باريس

اسمحو لي باسم مركز الدراسات العربي - الأوربي أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لمركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة منظم هذه الندوة لإتاحته مجال الحديث لي عن قضية كانت ولازالت تهدد أمن المنطقة وتنذر باندلاع صراعات لا تحمد عقباها.

ولقد لفت انتباهي أن الندوة جاءت تحت عنوان (جزر السلام) والحقيقة أن اختيار هذا العنوان موفق جداً لأنه يعكس جوهر سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الراغبة بإيجاد حل سلمي لقضية الجزر بعيداً عن المهاترات والمواقف المرتجلة وبمنأى عن السماح لأية دولة مهما عظم شأنها أن تفرض أية هيمنة على المنطقة أو أن تنصب نفسها وصية على أية دولة من دول الجوار.

وجدير بالذكر هنا أن مركز الدراسات العربي الأوربي الذي يتخذ من باريس مقرا له والذي تأسس قبل ثلاث سنوات بهدف الذود عن القضايا العربية المشروعة والدفاع عنها في كافة المحافل الدولية قد استشرق خطورة استمرارية إيران في احتلالها لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وأدرك حجم تأثيراتها الأمنية والسياسية إقليمياً ودولياً، ولذا عمد إلى تنظيم ندوة دولية في الخامس من شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٣ في باريس تحت عنوان (جزر الخليج العربي: أسباب النزاع... ومتطلبات الحل) ودعا إليها محاضرون أوربيون وعرب وإيرانيون ليتحاوروا في جو ديمقراطي، وليستنتجوا معا المقترحات الكفيلة بوضع حد لهذه القضية، على قاعدة إعادة لكل ذي صاحب حق حقه.

ونعتبر أنفسنا أننا قد نجحنا إلى حد كبير في هذه المبادرة لأننا استطعنا أن نثبت قانونياً وتاريخياً للملأ أن الجزر هي عربية الانتماء، وأن كل الحجج الإيرانية لا صلة لها بالحقيقة ، ولقد وافق المحاضرون الإيرانيون على هذه النتيجة التي توصلنا إليها والتي دوناها في توصيات الندوة ولكن شتان ما بين رأي الباحثين الموضوعيين ومابين رأي قادة الحكم في طهران.

لقد سقت إليكم هذه الواقعة لأبين من خلالها أن السلطات الإيرانية سواء تلك التي كانت أيام الشاه، أو هذه التي تمسك بزمام الأمور اليوم تعلم في قرارة نفسها أن طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى هي جزر عربية ولكنها تتخذ منها حجة لتمرير أهداف ذات أبعاد متعددة:

- بعد سياسي يعكس رغبة إيران في الهيمنة على المنطقة وفرض سيادتها عليها.
- بعد استراتيجي يتمثل في أن بعض الجزر تعتبر من الناحية الجغرافية ذات أهمية استراتيجية لتحكمها في مدخل الخليج.
- بعد اقتصادي يتمثل في أن بضع الجزر ومياهها الإقليمية غنية بالمواد الأولية الأمر الذي يعكس رغبة إيران في استغلالها.
- بعد تاريخي وقانوني حاولت إيران من خلالهما تقديم إثباتات لاتمت إلى الحقيقة بصلة مستهدفة من وراء ذلك أحكام سيطرتها على منطقة الخليج واستعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية التي افتقدتها مع الفتوحات الإسلامية.

ولنفترض أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت قرارا بالتخلي عن حقوقها التاريخية والقانونية لهذه الجزر، فالأكيد أن إيران ستفتش عن ذريعة أخرى للإبقاء على حالة التوتر سائدة في المنطقة لأن تركيبة النظام لا تسمح له بالتعايش مع استقرار خارجي وإلا فإن الخلافات في داخله ستزداد تفاقما وحدة.

وبالعودة إلى الجذور التاريخية والقانونية لجزر الخليج العربي، فالمعلوم أنه بعد انهيار دولة اليعاربة في عمان، بدأ يسطع نجم قوة دولة القواسم وأسطولها البحري، وتركز نفوذها الساحلي الجنوبي للخليج العربي حيث كانت من أبرز مناطقهم رأس الخيمة والشارقة، ومن ثم امتد ذلك النفوذ في القرن الثامن عشر إلى الساحل

الشمالي حيث استقر بعض (القواسم) في منطقة (لنجة) ووضعوا الجزر والساحل المحاذي للخليج تحت سيطرتهم.

وحدث في تلك الأثناء تقسيم عرفي عام ١٨٣٥ بين (القواسم) لملكية جزر الخليج بحيث أصبحت جزيرتا سرى وهنجام تابعة لقواسم لنجة وجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى وصير بونعير تابعة لقواسم ساحل عمان، أي رأس الخيمة والشارقة.

وهذا ما تؤيده وثيقة لدى السلطات البريطانية تؤكد أنها تلقت عام ١٨٤٦ رسالة رسمية من حاكم قواسم الساحل يؤكد بموجبها تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى وصير بونعبير له منذ أجداده الأوائل.

وتعتبر هذه الوثيقة أول مستند رسمي تؤكد السيادة العربية على هذه الجزر بالإضافة إلى أن حاكم الشارقة رفض عام ١٨٩٨م منح امتياز لشركة أجنبية للتنقيب عن بعض أنواع المعادن الموجودة في باطن أرض جزيرة أبو موسى.

هذا الواقع أزعج بشدة الإمبراطورية الفارسية، في ذلك الحين، مما جعل قواتها تغزو (لنجة) وتطرد حكامها (القواسم) عام ١٨٨٧م بعد أن حكموا هذه المنطقة زهاء ربع قرن.. ومن ثم قامت هذه القوات باحتلال جزيرة سرى.

وفي عام ١٩٠٤ قدمت إيران أول ادعاء بسيادتها على جزيرة أبو موسى بالرغم من أن قائد الحملة الفارسية ذكر في تقرير له عام ١٨٨٧، أن القواسم يستوطنون أبو موسى ويتخذون منها قاعدة لهم، واتضح فيما بعد أن الهدف من هذا الاحتلال هو منح امتياز لإحدى الشركات الأجنبية للتنقيب عن ثروات وخيرات الجزيرة.

ولإضفاء صفة شرعية على هذا الاحتلال، قامت إيران برفع العلم الإيراني على الجزيرة.. الأمر الذي جعل حاكم الشارقة يحتج على هذه التصرفات وسانده في ذلك ممثل بريطانيا في المنطقة في ذلك الحين الذي طالب بتقديم ما يؤيد سيادتها على الجزيرة، فما كان من إيران إلا أن انسحبت من الجزيرة عندما عجزت عن تقديم أية وثائق تثبت ادعاءاتها.. وهذا دليل على آخر يؤكد عروبة هذه الجزيرة.

وتقدمت إيران عام ١٩٣٠ بطلب استئجار جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى

من رأس الخيمة لمدة خمسين عاماً.. إلا أنه نظراً لسوء العلاقات بين بريطانيا وإيران خلال تلك الفترة.. لم يتفق على تلبية الطلب الإيراني بتأجير هاتين الجزيرتين.

وهنا يحق لنا أن نتساءل.. كيف تكون هذه الجزر إيرانية وتتقدم إيران بطلب استئجار من حاكم رأس الخيمة؟.. أليس هذا دليل قطعي آخر يؤكد بطلان الادعاءات الإيرانية؟.

وحرى بالذكر هنا أن الأسانيد القانونية والتاريخية التي تقدمها إيران لإثبات ملكيتها للجزر تعتمد بشكل أساسي على فترة حكمها وسيطرتها على هذه الجزر ولكنها تناست أنها كانت تسيطر عليها بالقوة والسيطرة بالقوة ليس لها أي فاعلية قانونية.

وهناك عنصر آخر تلجأ إليه وهو أن الشاه تسلم عام ١٨٨٦ من وزارة الخارجية البريطانية خارطة عسكرية تظهر أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى باللون الفارسي. وهذا العنصر أيضا باطل لأن ظروف عسكرية فرضت على بريطانيا رسم الخارطة بما يوافقها، ثم أن هذه الخريطة من نوع الخرائط الخاصة التي تستخدم للملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود بين الدول. كذلك فإن الخرائط الدولية تشير إلى عروبة الجزر إلى غاية ١٨٧٠ أي قبل تسلم الشاه الخارطة البريطانية.

وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة مارست مظاهر السيادة القانونية والسياسية على هذه الجزر وحتى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ إلى أن قامت إيران الشاه باحتلالها بالقوة وأرغمت على أثر هذا الاحتلال إمارة الشارقة بالتوقيع على إتفاقية تقاسم بموجبها النفوذ على جزيرة أبو موسى.

ونفذت إيران الشاه هذه الخطوة بالإتفاق التام مع بريطانيا التي أصبحت حليفتها الاستراتيجية، باعتبار أن بريطانيا عشية جلاء قواتها من المنطقة لانتهاء المرحلة الاستعمارية المباشرة.. كانت تبحث عمن يضمن لها تواجداً استعمارياً غير مباشر في المنطقة وعمن يصون مصالحها الاقتصادية والسياسية وليكون في نفس الوقت شرطيا لقمع أية محاولة تمرد على النفوذ البريطاني.

وإذا كانت عملية احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى واضحة لا لبس فيها فإن الاتفاقية مع إمارة الشارقة بشأن تقاسم النفوذ على جزيرة أبو موسى هي اتفاقية باطلة قانوناً باعتبارها فرضت بالقوة والإكراه النفسي الذي سيطر على موقع الاتفاقية من جانب القواسم.

وتنص كافة القوانين والأعراف المعمول بها على بطلان أن اتفاق أو تعاقد يتم تحت وطأة الإكراه.. ففي القانون الخاص، مثلاً، يعتبر الإكراه عيب من عيوب الرضا الواجب توافره في العقود.. وهو ركن من أركان العقد الذي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتأسس من دون الإرادة الحرة.

وقد عرّف فقهاء القانون هذا العيب بالقول بأنه (ضغط تتأثر به إرادة الشخص المتعاقد فيضطر على أثره إلى التعاقد).. وبالرغم من أن المكره لا تعدم إرادته لأنه خيّر بين إبرام العقد أو أن يقع به المكروه الذي يهدده مستقبلاً. وبالرغم من أنه اختار أحد الضررين وأراد التوقيع، إلا أن هذه الإرادة تعتبر إرادة فاسدة لأنها تفتقر إلى الحرية اللازمة لإبرام أي عقد.

ونصت إحدى مواد القانون المدني المصري والفرنسي على أنه يجوز إبطال العقد للإكراه.. إذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر في نفسه دون حق.

وتطرقت معاهدة فيينا لعام ١٩٦٩ إلى الإكراه في العقود الدولية ومدى إمكانية الاستناد إلى هذا العيب لبطلان اتفاقية تمت بين دولتين إحداهما وافقت على مضمونه تحت تأثير الإكراه.. فهناك فريق أنكر بطلان الإتفاقات الدولية بسبب الإكراه باعتبار أن لا إكراه في القانون الدولي.. وهناك فريق نادى ببطلان الإتفاقيات الدولية محل الإكراه مستنداً إلى أن إرادة المتعاقد، ولو كانت دولة ذات سيادة هي إرادة ناقصة.. ونحن نميل بأمانة إلى هذا الفريق ونؤكد على ضرورة بطلان الإتفاق ذو الصفة الدولية إذا ما شابه عيب من العيوب التي تفسد الإرادة.

أما عن الأدلة التي تثبت تبعية الجزر لدولة الإمارات فهي كثيرة نذكر منها:

١- أن الجزر الثلاث ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة وتطبق قوانينها وأنظمتها وأعرافها كما أن سكانها يحملون جنسية الإمارتين.

٢- وجود ممثلين لحاكمي الإمارتين في الجزر بصفة مستمرة.

٣- استيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسوماً سنوياً عن الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها سكان الجزر كالصيد والغوص ورعي الماشية.

٤- وجود مرافق عامة تابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى أما طنب الصغرى فنظراً لصغر حجمها ولافتقارها لمصادر المياه العذبة فإنه لا يوجد بها مرافق، وكانت تخضع للرقابة والإشراف المباشر من قبل ممثل حاكم رأس الخيمة في طنب الكبرى والذي كان يزورها من وقت لآخر.

٥- قيام إ مارتي الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لاستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية. ومثال على ذلك فقد منح حاكم الشارقة امتيازات للتنقيب عن أوكسيد الحديد في أبو موسى لشركات مختلفة في أعوام ١٨٩٨و١٩٢٣و١٩٣٥ وكانت فترة الامتياز الأخير ٢١ عاماً، كما منح حاكم الشارقة أيضاً امتيازات للتنقيب عن النفط في أبو موسى في عام ١٩٣٧ لشركة الامتيازات البترولية المحدودة وفي عام ١٩٧٠ لشركة بيوتس.

أما بخصوص جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى فقد منح حاكم رأس الخيمة امتياز للتنقيب عن أوكسيد الحديد في عام ١٩٥٢، كما منح الحاكم امتياز للتنقيب عن النفط لشركتين أميركيتين في عام ١٩٦٤.

إن التواجد الإيراني على جزر الخليج الثلاث هو تواجد احتلال باعتبار أن هذا التواجد يفتقد إلى السند القانوني الذي يؤيد ادعاءاتها حول سيادتها على هذه الجزر.. فللسيادة والملكية قواعدها وأسسها القانونية.

إن الأسانيد الإيرانية تتناقض مع القوانين والأعراف الدولية ومع الحقائق التاريخية فقد تمكنت طهران الشاه من احتلال الجزر مستفيدة في ذلك من قدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية، في حين لجأت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المنظمات الدولية والإقليمية للمطالبة باستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

وبقدر ما كانت التصريحات الصادرة عن المسئولين في دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بالليونة والدعوة إلى حل هذه القضية سلمياً بقدر تصريحات المسئولين

في إيران تتسم بالشدة والتهديد والوعيد وخير دليل على ذلك ما قاله الشاه: (نحن نؤكد موقفنا بأن الجزيرة كلها تعود إلينا) وماقاله رئيس وزرائه (إن إيران لن تتنازل مطلقاً عن سيادتها غير القابلة للتحكيم عن مجمل جزيرة أبو موسى).

وما إن نجحت الثورة الإسلامية في الإطاحة بنظام الشاه وباستلام مقاليد الحكم في إيران حتى توسم الجميع في القيادات الإسلامية الإيرانية خيراً لتصحيح الأخطاء التي ارتكبها النظام الشاهنشاهي في حق جيرانه وفتح صفحة جديدة في العلاقات وبعقلية منفتحة تعمل في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء بدءاً بإعادة الجزر الثلاث إلى أصحابها الشرعيين.

فالتصريحات التي وردت على لسان مسئولين إيرانيين في الحكومة الإسلامية أفادت، بأن الاتجاه لدى الحكومة الجديدة هو إسقاط سياسة التوسع التي أنتهجها النظام السابق، وأن النظام الجديد سوف يجري في أقرب فرصة مراجعة شاملة لجميع الإجراءات والإتفاقيات التي تمت في العهد السابق.

وتأكيداً لهذا التوجه قام رئيس المحاكم الثورية في طهران آية الله خلخالي في الفترة ما بين ٢٨ و ٢٩ مايو (أيار) ١٩٧٩ بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة وأجرى مع المسؤولين جملة محادثات بخصوص الجزر الثلاث، وصرح على أثرها (بأن الخليج ليس فارسياً ولا عربياً بل إسلامياً) وذلك انسجاماً مع التعريف الذي أطلقه آية الله الخميني.

وما إن عاد خلخالي إلى طهران حتى صدرت عن حكومة الدكتور بازركان تصريحات رسمية تفيد أن (خلخالي غير مسؤول في الدولة وبياناته التي أصدرها أثناء زيارته لدول الخليج لا تمثل وجهة نظر الحكومة الإيرانية).

وبذلك تكون الثورة الإسلامية في إيران قد حددت سياستها مع جيرانها وحسمت أمر الجزر لصالحها استمراراً لسياسة الشاه، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل عمدت عام ١٩٨٧ إلى احتلال الجزء الجنوبي من جزيرة أبو موسى الواقعة تحت وصاية إمارة الشارقة، واستتبعت ذلك ببناء مدرج للطائرات الحربية تمتد أطرافه على الجزء الجنوبي بدعوى أن حربها المفتوحة مع العراق استدعت اتخاذ مثل هذا

الإجراء.

وبما أن هذه التطورات لم تثر المجتمع الدولي الذي كان مشغولاً بمجريات الحرب العراقية - الإيرانية، فقد وجدت طهران أن ماقامت به يشكل حافزاً للاستمرار في سياسة القضم التي أنتجتها، حيث أقدمت عام ١٩٩١ على فرض إجراءات متشددة ضد السكان العرب في الجزيرة، ومن ثم عمدت عام ١٩٩٢ إلى طرد الخبراء الأجانب من جزيرة أبو موسى وإغلاق المحلات التجارية والاشتراط على الصيادين بتجديد تراخيص الصيد كل خمسة أيام، ومنع السكان العرب من ترميم منازلهم أو بناء منازل جديدة، ومنع بناء روضة للأطفال ورفضت فصل الطلاب عن الطالبات كما منعت دخول المدرسين والمدرسات وكافة السيارات التي تحمل لوحات إماراتية يضاف إلى ذلك أنها منعت رفع علم دولة الإمارات وفرضت تأشيرة إيرانية للراغبين في دخول الجزيرة.

وهناك الكثير من التصرفات الإيرانية التي صدرت مؤخراً والتي هدفت إلى تأكيد سيادتها على تلك الجزر.

وعليه لا يمكن تفسير هذه الإجراءات الإيرانية على أنها دعوة للسلم واحترام حسن الجوار.. خاصة وأنها حصلت دون أية تبريرات مما أدى إلى زيادة حدة التوتر في منطقة الخليج العربي وهددت أمنه واستقراره.

وقد تحركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في ١٩٧١/١٢/٢ على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية مؤكدة تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزر ومناشدة المجتمع الدولي حث إيران على إنهاء العدوان بسحب قواتها من الجزر:

- في ١٩٧١/١٢/٦ طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة ودول عربية أخرى من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بإيران وعلى أعلى المستويات لإقناعها بإعادة النظر في إجراءاتها بشأن الجزر.

- في ١٩٧١/١٢/٢٩ عقد مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في النزاع بناء على طلب دولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من الدول العربية، وقد عبرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن رفضها لاحتلال الجزر وأكدت سيادتها عليها (الوثيقة رقم S/PV. 161)

في ديسمبر.

- في ١٧/٧/١٩٧٢ تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول أخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر وأنها جزء لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة ومن الوطن العربي (الوثيقة رقم S/10740 المؤرخة في ١٨/٧/١٩٧٢م).

في ٢٠/٢/١٩٧٤ أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في بيان لها في مجلس الأمن بأنها لا تعترف بأية سيادة على تلك الجزر سوى سيادة دولة الإمارات وأكدت على أن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى ووحدة ترابها وبأن تسوية أية خلافات بينها يجب أن تتم بالطرق السلمية (الوثيقة رقم S/PV/1763 بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٤).

- في ١٩/٧٧/١٩٧٥ أكدت الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة في بيان لها أمام اللجنة السياسية الخاصة موقفها من أنها لا تعترف بأية سيادة على الجزر سوى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة (الوثيقة رقم 2092 .A/C-1/PV بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥م.

- في ٦/٨/١٩٨٠ بعث وزير الدولة للشئون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكد فيها سيادة الإمارات على الجزر الثلاث وصدرت الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

- في ١/١٢/١٩٨٠ بعثت دولة الإمارات رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث.

وتأكيداً لحسن نيتها ورغبتها في تسوية هذه المسألة، فقد قام وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة اتصالات مع المسئولين الإيرانيين، وأعقب ذلك ترحيب دولة الإمارات العربية المتحدة بعقدة اجتماع في أبوظبي بين ممثلي حكومتي البلدين، حيث تم بالفعل عقد هذا الاجتماع الثنائي في مدينة أبوظبي في الفترة مابين ٢٧-٢٨ سبتمبر ١٩٩٢.

وقد طرح جانب الإمارات على الجانب الإيراني المطالب التالية:

١- إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

٢- تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى.

٣- عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.

٤- إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي فرضتها إيران على أجهزة الدولة وفي جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥- إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة.

وطبعاً وكعادتها فإن إيران قد رفضت كل هذه المقترحات، ولم تتجاوب مع كل المساعي التي بذلت، وهذا ما دفع بدولة الإمارات العربية إلى التلويح بعرض هذه القضية على محكمة العدل الدولية، وجاء الرد الإيراني على لسان آية الله محمد يزدي الذي يمثل أعلى سلطة قضائية في إيران الذي أعرب عن رفضه اللجوء إلى هيئة دولية زاعماً أن الجزر (كانت لإيران حتى قبل أن تستقل دولة الإمارات) فيما قال علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني (أن الإيرانيين سيدافعون عن الجزر بقوة وحزم حتى آخر نقطة من دمائهم).

للأسف الشديد يتضح من الممارسات الإيرانية بأن سلطات طهران لا ترغب في التفاوض حول هذه القضية وإن كانت قد طرحت فكرة رغبتها في التفاوض مع إمارة الشارقة باعتبارها طرفاً مباشرة في الاتفاقية المبرمة معها بخصوص تقاسم النفوذ على جزيرة أبو موسى وهذه محاولة باطلة لا يجب أن تؤخذ في الاعتبار. وذلك تأسيساً على أنه في الاتحادات الفيدرالية - كاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة. تعتبر الشئون والأمور المتعلقة بأعمال السيادة من اختصاص الدولة الاتحادية التي تمارس وتدافع عن حقوق كافة الإمارات المكونة في مجموعها لها وذلك طبقاً لقواعد القانون الدستوري الذي يؤكد أن الإدارة المركزية في الدولة الاتحادية هي التي تكفل الدفاع عن سيادة إقليمها من أي اعتداء خارجي.

البعد القانوني للخلاف بين
دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث

د. محمد عبد الله الركن
كلية الشريعة والقانون
جامعة الإمارات العربية المتحدة

إن الخلاف الدائر بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى لهو تجسيد واقعي لاستمرار الخلافات التاريخية وعدم اندثارها مع مرور الزمن. فالزمن كفيل بحل مشاكل عويصة إلا تلك التي ينبني أساسها على موضوع السيادة والملكية.

فالذاكرة لا يمكنها نسيان حقوق قانونية تم الاعتماد عليها فما بالك بحقوق تمت مصادرتها والإجبار على التخلي عن جزء منها.

مما لا شك فيه أن أزمة الجزر العربية ذات أبعاد متعددة. فهي في جانب ذات بعد سياسي مهم يوضح عقلية الهيمنة لدى الدول الكبيرة (سكانياً، مساحة ثورة) ومن جانب آخر ذات بعد استراتيجي اقتصادي يبين أهمية الموقع وما يترتب عليه من تحكم في مرور سلعة حيوية بل حتى يهدد منابع هذه السلعة لدى الطرف الصغير. والأزمة أيضاً ذات بعد تاريخي وقانوني لا يمكن إهماله أو غض الطرف عنه. وعل هذا البعد هو أقل الأبعاد بحثاً ودراسة عن أولئك المهتمين بتناول هذه الأزمة ومرد ذلك صعوبة الخوض في مجاهل كل من التاريخ والقانون وندرة المراجع والمادة العلمية التي تحل موضع الخلاف.

أسس الادعاءات الإيرانية وتفنيدها:

تنبني ادعاءات إيران في ملكية الجزر على ثلاث حجج أولها أن لديها أدلة على سيادتها للجزر والثانية أن الخرائط البريطانية تدخل الجزر في السيادة الإيرانية

والثالثة أن لها مصالح استراتيجية تستلزم تبعية الجزر لها للحفاظ على أمن الخليج، وسوف نتناول هذه الادعاءات بالدراسة.

١- الأدلة على الملكية:

يتفق فقهاء القانون الدولي العام على وجود خمس طرق تقليدية لاكتساب السيادة على الإقليم وهي: الاستيلاء، الإضافة، الفتح، التقادم المكسب، التنازل [١] إلا أنه يجب أن لا نغفل أن هذه الطرق قد برزت للوجود كمبرر للأطماع والتوسع الأوربي الاستعماري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وسنتناول بإيجاز شرح كل طريقة من طرق اكتساب السيادة على الإقليم ومدى مطابقة ذلك للادعاءات الإيرانية.

أ- الاستيلاء (Occupation) ونعني به (وضع اليد بقصد مد السيادة من قبل دولة ما على إقليم غير مشمول بأية سيادة من قبل دولة أخرى). إذن لا بد من توافر شروط ثلاثة في الإقليم المراد اكتسابه بهذه الطريقة وهي أن يكون إقليما مباحاً أي لا سلطة عليه، وأن تحوزه الدولة المدعية بقصد فرض السيادة عليه، وأخيراً أن تمارس أعمال السيادة ومظاهرها عليه. ولقد اختلف سند وأساس الاستيلاء في الفكر الغربي مع التطور التاريخي للتوسع الاستعماري فبداية كان سنده قرار من الباب وذلك في القرن الخامس عشر ، ومن ثم أصبح سنده الكشوف الجغرافية، واستقر في النهاية على أن سند الاستيلاء هو الحيازة الفعلية للإقليم وإبلاغ الدول الأوربية الأخرى عنها كما نصت على ذلك اتفاقية برلين لعام ١٨٨٥ [٢].

ومن الجذور التاريخية للخلاف يتضح لنا أن الجزر الثلاث لم تكن في يوم من الأيام إقليما مباحاً بحيث تدعي إيران حيازتها الفعلية لها. فلقد خضعت لحكم القواسم لما يزيد على القرنين ونصف وأقرت بذلك إيران وبريطانيا. كما أن هذه الطريقة انحسرت أهميتها في القرن العشرين لعدم وجود أقاليم مباحة يمكن الادعاء بملكيتها فما بالك باحتلال يحدث عام ١٩٧١.

ب- الفتح (Conquest) وهي الطريقة الشائعة لاكتساب ملكية إقليم ما قبل التنظيم الدولي الجديد. وهذه الطريقة تستلزم إستخدام القوة للقضاء على الوجود القانوني لدولة ما أو ضم جزء منها للدولة الغازية.

وفي ظل القانون الدولي المعاصر أصبحت هذه الطريقة غير مشروعة ولا يمكن الاستناد إليها في الادعاءات بالسيادة على أي إقليم. فلقد حرمت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ذلك صراحة حيث ذكرت (يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة). واتضح الرفض لمثل هذه الطريقة في العلاقات الدولية بشكل عملي من خلال إصدار قرارات دولية تدين طريقة الفتح مثل قرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والذي قرر عدم مشروعية اكتساب الإقليم عن طريق الحرب والغزو [٣] وكذلك فالقرارات الصادرة من مجلس الأمن لمعالجة الاحتلال العراقي لدولة الكويت الشقيقة رسخت في الأذهان رفض مثل هذا المبدأ.

لذا فإن إيران لا يمكن أن تؤسس ملكيتها للجزر الثلاث في نوفمبر ١٩٧١ استناداً إلى هذه الطريقة. فلا يمكن أن تبرر قانونياً احتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى عسكرياً لأنها طريقة غير مشروعة وما يستند إلى باطل فهو باطل.

جـ- التقادم المكسب Acquisitve Prescription وتعني وضع اليد أو ممارسة السيادة الفعلية علانية بطريقة سلمية وعلى نحو مستمر لفترة من الزمن على إقليم يخضع لسيادة دولة أخرى دون معارضة أو احتجاج من تلك الدولة [٤] فقد تدعي إيران اكتسابها للملكية على هذه الجزر على أساس التقادم المكسب نتيجة لحيازتها للجزر لما يزيد على ٢١ عاماً.

إلا أن تعريف التقادم المكسب في القانون الدولي يوضح لنا شروطا لا بد من توافرها للادعاء باكتساب الملكية بهذا الأسلوب وهذه الشروط هي:

١- وضع اليد على الإقليم لا بد وأن يكون بصفة صاحب السيادة عليه لمباشرة السلطات فيه. من ثم فاستئجار الإقليم أو إدارته مع الاعتراف بسيادة دولة أخرى عليه لا يمكن اعتباره سبباً مكسباً للإقليم بالتقادم مهما طالت مدة الإجارة أو الإدارة. وإيران وإن كانت تدير جزءاً من أبو موسى إلا أنها تعترف بعدم حسم موضوع السيادة على الإقليم.

٢- سلمية الحيازة لا بد من توافرها لادعاء الملكية. فمتى ما حصلت الحيازة بالقوة فلا تثبت السيادة بالتقادم. والوضع في جزيرتي طنب الصغرى والكبرى وهو وضع احتلال بالقوة.

٣- أن تكون الحيازة علنية وبطريقة مستمرة وغير متقطعة ولمدة طويلة من الزمن. واختلف الفقهاء القانونيين في تحديد المدة المكسبة للسيادة بالتقادم. فاقترح البعض ١٠٠ عام وآخرون خمسون عاما. وبطبيعة الحال فإن الحيازة الطويلة تاريخياً تثبت لصالح الإمارات لا إيران.

٤- أن تذعن الدولة الأخرى ولا تحتج على وضع الدولة الأخرى يدها على الإقليم. فالاحتجاج الدبلوماسي ورفع الدعاوي تقطع وتدحض حجة الإذعان والتقادم المبني عليه. فلا يمكن لإيران أن تدعي إذعان الإمارات للأمر الواقع وسكوتها عن حقوقها الثابتة في ملكية الجزر الثلاث. فلقد أثبتت الإمارات حقها القانوني منذ اليوم الأول للاحتلال الإيراني وذلك عن طريق إرسال برقية إلى الأمم المتحدة من طرف إمارة رأس الخيمة في ١٩٧١/١١/٣٠ أو عن طريق المقاومة المسلحة في جزر طنب مما أدى إلى قتل بعض الأفراد. كما أن الإمارات استمرت في الدفاع عن حقها في أروقة الأمم المتحدة كلما أثيرت قضية الجزر الثلاث. (٥)

د- التنازل (Cession) وهو أن تتخلى دولة عن سيادتها على إقليم تابع لها إلى دولة أخرى بمقتضى اتفاق بينهما. وسند التنازل يختلف من حالة إلى أخرى.

فقد يكون التنازل بسبب المقايضة بحيث تحصل الدولة الأولى على جزء من الإقليم الدولة الأخرى عن جزء من إقليم تابع لها. وقد يحصل التنازل على أساس تعويض مالي كما الحال في حصول الولايات المتحدة على ملكية الأسكا من الدولة الروسية مقابل سبعة ملايين دولار. وقد يحصل التنازل بطريقة قسرية حيث تضغط الدولة المنتصرة على الدولة المهزومة بالتنازل عن إقليم تابع لها.

ولصحة التنازل واعتباره طريقاً مكسباً للسيادة على الإقليم المتنازل عنه لا بد من توافر الشروط التالية:

- أن تكون للدولة المتنازلة سيادة قانونية على الإقليم موضع التنازل.

فلا يمكن لإيران أن تدعى أن بريطانيا قد تنازلت لها عن الجزر الثلاث ليست صاحبة السيادة على الإقليم. فما لا يملك لا يعطي. كما أن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة لم تتنازلا عن سيادتهما على الجزر حتى بموجب الاتفاق المبرم مع إمارة الشارقة.

- سلمية التنازل وإرادته. فالتنازل تحت تهديد القوة لا تترتب عليه آثار قانونية صحيحة وبالتالي لا يمكن إلزاما لدولة المتنازلة به.
- أن يكون التنازل عن السيادة وليست عن الإدارة.

مما سبق شرحه يتجلى لنا أن إيران ليس بإمكانها الاستناد إلى أي من الطرق التقليدية في القانون الدولي العام للإدعاء بسيادتها وملكيتها للجزر الثلاث. إذن ما الطرق التي يمكن للإمارات إثبات ملكيتها للجزر؟

بداية لا بد من التأكيد على أن حق السيادة والمفاوضة عليها قد انتقل من إمارتي رأس الخيمة والشارقة إلى الدولة الاتحادية الجديدة التي ولدت في ٢ ديسمبر ١٩٧١.

فوفقاً للدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة يمارس الاتحاد (السيادة على جميع الأراضي والمياه الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات والأعضاء) [٦] ويذهب د. محمد عزيز شكري في مؤلفه (مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي) إلى اعتماد طريقة التقادم المكسب لتدعيم حق الإمارات في الجزر الثلاث.[٧] إلا أنني اختلف مع وجهة النظر هذه لأنه وإن توافرت في ملكية الإمارات للجزر أغلب شروط التقادم المكسب إلا أن الشرط الأخير منها يثير غباراً وضبابية حول أساس الملكية ومنبعها. فهذا الشرط يتضمن إن تم تطبيقه لصالح الإمارات اعترافاً ضمنياً بالتبعية الأصلية للجزر لإيران وهو أمر غير متحقق بداهة. ومن ثم لا مجال لمثل هذه الطريقة لخطورة سلوكها.

إلا أن الإمارات يمكن أن تؤسس حقها القانوني على أساس التقادم الناشئ عن حيازة الجزر لمدة لا تعيها الذاكرة Immemorial Possesion وفي هذه الحالة يكون مصدر الأوضاع القائمة غير معروف أومشكوك فيه وبما أنه من المستحيل إثبات ما إذا كانت هذه الأوضاع مشروعة أو غير مشروعة [٨] تنهض قرينة بأنها مشروعة وحيازة

الإمارات للجزر لما يزيد على القرنين والنصف حيازة فعلية لا يمكن بأي حال إثبات ما إذا كانت هذه الحيازة عند بدايتها في منتصف القرن الثامن عشر ذات أساس شرعي أو غير شرعي لعدم وعي الذاكرة بها.

كما أن للإمارات أن تؤسس حقها القانوني مستندة على فكرة (التدعيم التاريخي للحق) Historical Consolidation of Title وهي فكرة حديثة وضع اسسها القاضي ورئيس محكمة العدل الدولية سابقاً شارلس دي فيشر. ومبنى الفكرة أنها تحاول دمج كل عنصر اكتساب السيادة الإقليمية في عملية واحدة. كما أنه يركز على الاستخدام أو الاستعمال الطويل لإقليم ما والمثبت للحق مما يعكس مزيجاً من الصلات والمصالح التي لا يمكن الفكاك منها. وهذه الفكرة تستخدم عادة للفصل في الادعاءات حول ملكية إقليم لم يتضح ملكيته مسبقاً لدولة ما.

ولقد ذهب بعض الخبراء القانونيين الإنجليز (Bathurst & Ely) إلى أن أساس سيادة الإمارات وتبعية الجزر لها هو فكرة التدعيم التاريخي للحق. حيث أن الجزر في البداية لم تكن منظمة في ظل حكم دولة معينة ثم نظمت تحت سيادة القواسم واستمر حكمهم لها بشكل سلمي وفعلي مارست خلالها الإمارتان كافة مظاهر السيادة من إدارة مرافق عامة كالجمارك ومنحت امتيازات ورفعت أعلامها عليها دون تغيير للنية لدى السلطة الحاكمة ودون معارضة تذكر من الأطراف المجاورة.(٩)

٢- الخرائط البريطانية وحجيتها:

أما العنصر الثاني الذي تستند إليه إيران في دعم ادعاءاتها فهو أن خريطة عسكرية بريطانية قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٦٦ للشاه الإيراني أظهرت فيها جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى باللون الفارسي ، ومن ثم فالتبعية قائمة منذ ذلك الحين وفقاً لخرائط بريطانية.

بداية لا بد من توضيح وضع الخرائط الجغرافية في القانون الدولي العام ومدى صلاحيتها لإثبات حقوق السيادة على الإقليم. فالخرائط نوعان : رسمية وخاصة. أما النوع الأول فهو عبارة عن الخرائط التي تلحق بالمعاهدات الدولية أو قرارات التحكيم

الدولية وهذه لها قيمة تكميلية ولا ترتب بمفردها أي أثر قانوني. أما النوع الثاني فهو الخرائط الصادرة عن جمعيات علمية جغرافية أو شركات مختصة أو حتى الأفراد وليس لها نفس القيمة الاستدلالية للنوع الأول. [١٠]

وعند مناقشة هذا العنصر يبدو واضحاً أن الخريطة التي تدعيها إيران هي من نوع الخرائط الخاصة التي تستخدم للملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود بين الدول. كذلك فإن الخرائط الدولية كانت تشير إلى عروبة الجزر إلى غاية ١٨٧٠ بل إن الخرائط الصادرة بعد ذلك التاريخ وهي كثيرة أشارت بوضوح في العديد منها إلى تبعية الجزر للإمارات. ولقد ظهرت خرائط قريبة العهد ومنها إيرانية الإصدار أوضحت أن أبو موسى وجزيرتي الطنب تحت السيادة الإماراتية. وأبرز مثال على ذلك خارطة أصدرتها عام ١٩٥٥ شركة خرائط إيرانية مختصة أوضحت فيها أن الجزر الثلاث ليست جزءاً من إيران بل عربية. [١١]

كما أنه لا بد من توضيح نقطة أخرى وهي أن الخريطة البريطانية المذكورة لا يمكن الاعتماد عليها في إثبات الملكية الإيرانية لعدة أسباب. أبرزها أن هذه الخريطة وإن فسرت في أحسن الأحوال على أنها اعتراف ضمني بملكية إيران للجزر إلا أنه اعتراف من دولة أجنبية ليس لها حق أو سيادة على الجزر. بل إن بريطانيا ذاتها كما أوضح العرض التاريخي أقرت تكراراً وبصورة واضحة لا ضمنية وبرسائل مكتوبة سيادة الشارقة ورأس الخيمة على الجزر الثلاث. ومن ثم لا يمكن دفع الاعتراف الصريح باعتراف ضمني مشكوك في صحته وقوته القانونية.

التكييف القانوني لوضع الجزر الثلاث ومذكرة التفاهم:

ما هو الوصف القانوني لوضع الجزر الثلاث حالياً؟ وما العلاقات القانونية الناشئة عن التواجد الإيراني فيها؟

بداية فالوضع في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى هو وضع احتلال بالقوة من ٣٠ نوفمبر ١٩٧١. حيث لم يوافق حاكم رأس الخيمة على التوقيع على ترتيبات مع إيران كانت بريطانيا وسيطاً فيها فما كان من الشاه إلا أن أمر بإنزال قوات عسكرية

فيها واحتلال الجزيرتين بالقوة. ومن ثم فإن الوضع الإيراني هو وضع لا يمكن الاعتراف به قانونياً حيث أن مبدأ عدم الاعتماد على القوة في اكتساب ملكية الإقليم مبدأ قانوني دولي متعارف عليه منذ بدأت التنظيمات الحديثة في العالم المعاصر. ووضع الاحتلال يترتب على الدولة المحتلة التزامات قانونية لا بد من مراعاتها عند إدارتها للإقليم المحتل.

أما الوضع في جزيرة أبو موسى فقد نظمته مذكرة ترتيبات Arrangement وليس اتفاقية نهائية تحدد مصير الجزيرة. وافقت إيران والشارقة على المذكرة بعد وساطة بريطانية قام بها المبعوث الخاص البريطاني وليم لوس. ويتضح من المذكرة التي تحتوي على ستة بنود أن الشارقة لم تتنازل عن سيادتها على أبو موسى وحافظت على حقها في المطالبة باستعادة الجزيرة كاملة، فتقول في مقدمتها (لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى).(١٢)

ومن خلال التدقيق في بنود الاتفاقية يتضح تمييزها للتعامل مع كلا الوجودين على الجزيرة (العربي والإيراني) فالمذكرة تصف الوضع الإيراني بانه وضع احتلال عسكري They will occupy areas وأن القوات الإيرانية تضع يدها على أراضي محتلة Areas occupied by Iranian أما وصف المذكرة للتواجد الإماراتي فهو وصف سلمي فتذكر Sharjah will have full jurisdiction over the remainder of the island

إذن فالأصل هو للشارقة والطارئ الحادث هو التواجد الإيراني المحتل للجزء الشمالي من أبو موسى.

وإيران مازالت تعترف باستمرارية مذكرة الترتيبات وسريانها حسب ما صرح به وزير خارجيتها أثناء زيارته للكويت في ١٩ إبريل ١٩٩٢ وماصرح به رئيس وفدها المفاوض السفير مصطفى حائري في سبتمبر ١٩٩٢. كما أن الشارقة استمرت في ممارسة مظاهر سيادتها على الجزيرة من خلال رفع علمها والعلم الإتحادي وإدارة المرافق التعليمية والصحية لأبناء الإمارات والأخوة العرب المتواجدون على أرض الجزيرة.

إلا أننا إذا بحثنا موضوع مذكرة الترتيبات بشكل قانوني بحت دون النظر إلى

الاعتبارات السياسية السائدة عند توقيعها فإننا سنخلص إلى بطلانه وعدم إلزاميتها لدولة الإمارات وذلك تأسيساً على عيب في إرادة أحد الأطراف الموقعة وهي الشارقة حيث أنها وقعتها كما سيتضح تحت الإكراه دون وجود إرادة حرة لديها في ذلك الوقت.

وإذا تطرقنا إلى نقطة الإكراه وأثره المبطل في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فإنه لا بد من التفرقة بين النظرية التقليدية والنظرية الحديثة لأثر الإكراه. فالنظرية التقليدية في القانون الدولي [١٣] تميز فيما إذا كان الإكراه قد وقع على ممثل الدولة أو على الدولة ذاتها عند التوقيع على معاهدة دولية. فإذا وقع الإكراه مادياً كان أم معنوياً على ممثل الدولة (رئيس دولة وزير خارجية، سفير ، مفاوض..) فإن أثره مبطل للمعاهدة ولا تلتزم بها الدولة التي وقع الإكراه على ممثلها. وأبرز مثال على ذلك استدعاء الزعيم النازي أدولف هتلر لرئيس تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩ وإجباره تحت التهديد بتوقيع معاهدة دولية يتنازل فيها عن أراضي تابعة لدولته. أما إذا وقع الإكراه على الدولة ذاتها فإن ذلك لا يؤثر على صحة المعاهدة المبرمة. وفسر أنصار هذه النظرية ذلك بأن التهديد باستخدام القوة ضد دولة ما لا يعتبر سوى دافع أو عامل مساند لحث الدولة على التعاقد والدافع على التعاقد - كما تقول القاعدة القانونية - لا أثر له على صحة العقد. كما أنهم يبررون لعدم تأثير الإكراه الواقع على الدولة في صحة المعاهدة بأن التاريخ مليء بمعاهدات دولية أبرمت بعد حروب فرض فيها المنتصر إرادته على المهزوم والقول ببطلان تلك المعاهدات يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي.

إلا أنه ومنذ بداية التنظيم الدولي الجديد للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ورفض مبدأ استخدام القوة بين الدول في حل نزاعاتها فإن النظرية الحديثة تعتبر الإكراه سواء وقع على ممثل الدولة أو الدولة ذاتها أمراً مفسداً للمعاهدة. وأصبحت القاعدة أن المعاهدة التي تبرم تحت التهديد أو الإكراه أو استخدام القوة باطلة ولا تحدث آثاراً قانونية واجبة الالتزام بها. ويبرر لذلك أحد أنصار هذه المدرسة وهو د. حافظ غانم فيقول: (الإبقاء على الأوضاع الظالمة الناشئة عن معاهدات مبرمة تحت ضغط الإكراه لا يؤدي إلى استقرار العلاقات الدولية بل على العكس

يعتبر سبباً لتوتر العلاقات الدولية وعدم استقرارها لأن الدول تسعى دائماً إلى استعادة حقها إن عاجلاً أو آجلاً عن طريق إبطال هذا النوع من المعاهدات.[١٤]

من ثم فإن الاستقرار الذي يدعيه أنصار النظرية التقليدية هو استقرار مبني على أوضاع ظالمة لا يعد استقراراً حقيقياً.

أما مذكرة الترتيبات فلقد تم توقيعها في ظل إكراه معيب لإرادة حاكم الشارقة عام ١٩٧١. فيذكر الشيخ المرحوم خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة آنذاك بأنه قد تم دفعه وإكراهه على التوقيع على المذكرة دون إرادة حرة من طرفه. فيقول شارحاً ظروفه: قضيت نحو عامين في استخراج الوثائق الخاصة بعروبة الجزيرة وتبعيتها للشارقة، وكلفت طائفة من رجال القانون إعداد المستندات والحجج القانونية، وقدمت هذه الوثائق إلى الحكومة الإيرانية، ولكن منطق القوة والتهديد لم يتح فرصة عند العقول والحجج والأسانيد الشرعية.. هناك عدة عوامل أصبحت فيما بعد كتلة من الضغوط والملابسات الدقيقة: كانت بريطانيا تهدد بإنهاء مشكلة الجزر دون أن تحسم الموقف وإيران تهدد وتتوعد أن الجزر إيرانية وستأخذها بالقوة والظروف الاقتصادية القاسية وضعت الشارقة في مركز الضعف وعدم القدرة على الحركة وتواطؤ القوى الأخرى في تأييد إيران.. رأيت بعد مشاورات مع بضع الأشقاء أن نبحث عن صيغة لتجميد المشكلة سياسياً ومعالجتها اقتصادياً وكان ما قيل عنه اتفاقية.[١٥]

إذن إرادة الحاكم ممثل الإمارة لم تكن حرة وكان التوقيع على المذكرة تحت تهديد استخدام القوة من طرف إيران وتهديد بتركه لوحده في الساحة من بريطانيا وأطراف مجاورة. ومن ثم فالتكييف القانوني للوضع في جزيرة أبو موسى هو احتلال عسكري كما هو الحال في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لبطلان أساس مذكرة التفاهم والترتيبات.

طرق حل النزاع:

توجد في القانون الدولي وسائل عدة لحل النزاعات بين الدول بشكل سلمي. فمنها ما هو دبلوماسي كالمفاوضات والوساطة ومنها ما هو سياسي كالإلتجاء إلى المنظمات

الدولية أو الإقليمية ومنها ما هو قانوني قضائي كرفع الأمر إلى التحكيم الدولي أو القضاء الدولي.(١٦)

وفي النزاع الحالي حول الجزر الثلاث كان مسار دولة الإمارات مساراً سلمياً يتناسب مع قدراتها واحترامها للقانون الدولي. فسعت بداية إلى إيفاد وزير خارجيتها في إبريل ١٩٩٢ إلى إيران للتفاوض حول الإجراءات المتعنتة الإيرانية. كما دعت إلى المفاوضات في أبوظبي لبحث حل النزاع في سبتمبر ١٩٩٢ بشكل دبلوماسي. وكان موقف وفد الإمارات في المفاوضات حكيماً ومتزناً حيث لم يشترك في المطالبة بإنهاء الاحتلال أو بطلان مذكرة الترتيبات بل طالب بالتأكيد على احترام المذكرة والمطالبة بإيجاد إطار لحسم مسألة السيادة خلال فترة زمنية محددة. ومع فشل الحلول الدبلوماسية لجأت دولة الإمارات إلى طريق الحل السياسي بعرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة موضحة فيها تمسكها بالسيادة على الجزر الثلاث وتبعيتها للدولة الإتحادية. كما أن الدولة عرضت حل النزاع قانونياً بعرضه على محكمة العدل الدولية في لاهاي وفق المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية. ولكن إيران رفضت مثل هذا الحل لتخوفها من ضعف موقفها القانوني وصعوبة إثباتها لملكيتها للجزر الثلاث. وفي هذه الحالة لم يعد أمام دولة الإمارات سوى رفع الأمر إلى مجلس الأمن والذي سيتخذ توصية برفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية حيث أنه لا مجال لحل النزاع سلميا إلا عن هذا الطريق.

مراجع البحث

١- للمزيد من التفاصيل حول هذه الطرق التقليدية انظر كلاً من : شارل روسو، القانون الدولي العام، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،١٩٨٧، ص١٤٧-١٥١.

د- حامد سلطان وآخرون، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة،ط٤، ١٩٨٧ ، ص٣٨٠-٣٩٣ د. أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٠،ص ١٤٧-١٦٠.

٢- د. فيصل عبد الرحمن طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، ١٩٨٢،ص٢١-٢٢.

٣- د. أحمد سرحال، المصدر السابق ذكره، ص١٤٨.

د. فيصل عبد الرحمن طه، المصدر السابق ذكره، ص٢٦.

٥- أوضح هذا السلوك الدبلوماسي اللاحق د. علي حميدان أول ممثل لدولة الإمارات لدى هيئة الأمم المتحدة وذلك في محاضرة له بعنوان (الجزر الإماراتية: الحق القانوني والأمني) في جامعة الإمارات بالعين يوم الإثنين ٢٦أكتوبر ١٩٩٢.

٦- المادة العشرين من الدستور المؤقت لدولة الإمارات.

٧- د. محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية (١٩٢١-١٩٧١) ذات السلاسل، الكويت،١٩٨٥،ص٤٣٧-٤٣٨.

٨- د. فيصل عبد الرحمن طه، المصدر السابق، ص٢٦.

9- Bathurst .M E. & Ely Northcutt, Sharjah's Title to the island of Abu Musa, unpublished report, September 1971,pp 15-18.

١٠ د. فيصل عبد الرحمن طه، المصدر السابق ذكره، ص١٣٥-١٤٢.

11- Bathurst& Northcutt, op. Cit,. pp 11-14

١٢ نشرت نص مذكرة الترتيبات جريدة الخليج الإماراتية، العدد ٤٨٦٥، ١٩٩٢/٩/٤.

١٣- للمزيد من التفاصيل انظر د. عصام صادق رمضان، المعاهدات غير المتكافئة في

القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٤- د. عصام صادق رمضان، المرجع السابق ذكره، ص٣٥٠.

١٥- د. محمد العيدروس، المرجع السابق ذكره، ص٤٢٧-٤٢٨ كذلك انظر د. جمال زكريا قاسم (إمارات قديمة ودولة حديثة) في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،١٩٧٨، ص٦٨-٧١.

١٦- انظر حول وسائل حل النزاعات الدولية كلاً من : د. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، دار الفكر العربي، القاهرة ط٤، ١٩٧٩،ص٦٠٣-٦٤٠ د. أحمد عبد الحميد عشوشي و د. عمر أبو بكر باخشب، الوسيط في القانون الدولي العام، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية. ٥٥٧,١٩٩٠-٥٩٩ د. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، دار الفكر، دمشق ط١٩٨٣,٤،ص٤٢٣-٤٣٨.

أزمة الجزر العربية الثلاث
بين وضوح الموقف الإماراتي وتناقض الموقف الإيراني

المستشار/ عبد الوهاب عبدول
رئيس محكمة أبوظبي الاتحادية الإبتدائية

مقدمة

منذ أن أقدمت إيران في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٧١ على احتلال الجزر العربية الثلاث والدبلوماسية الإماراتية تسعى جاهدة إلى إنهاء هذا الاحتلال بكافة الطرق والوسائل السلمية.

لقد اتسم الموقف الإماراتي من مشكلة الجزر الثلاث خلال الاثنتين والعشرين سنة الماضية بوضوح في الهدف والوسيلة.

وعلى النقيض من الموقف الإماراتي جاء الموقف الإيراني الذي غلب عليه طابع التناقض في الموقف والتصريحات، الأمر الذي أدى إلى تعقيد المشكلة والتقليل من فرص حلها.

وفي هذه الورقة محاولة لبيان موقف البلدين من الأزمة وذلك من خلال التصريحات التي أدلى بها مسؤولو كلتا الدولتين. وقد حرصت على إيراد أحداث تلك التصريحات حتى تكون أقرب إلى الواقع مع الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استقيت منها معلوماتي تسهيلاً على كل من أراد الرجوع إليها والاستيثاق منها.

الفصل الأول
وضوح الموقف الإماراتي

من ثوابت سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في النزاع القائم بينها وبين الجمهورية الإيرانية الإسلامية حول الجزر العربية الثلاث أن الجزر الثلاث عربية

الأصل. وهي جزء لا يتجزأ من تراب دولة الإمارات العربية المتحدة. وأنها محتلة عسكرياً من طرف إيران. وإن عليها واجب استرجاعها بكافة الطرق والوسائل السلمية، هذه الثوابت الأربعة تكشف بجلاء عن وضوح موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من أزمة جزرها الثلاث المحتلة سواء من حيث الهدف أو الوسيلة.

المبحث الأول

وضوح الهدف

أولاً: إنهاء الإجراءات التعسفية على الجزر وسكانها :

يتبين من تحليل التصريحات والإشارات التي تصدر عن الدوائر السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة المعنية بمسألة الجزر الثلاث أن غرض دولة الإمارات العربية المتحدة من تحريك هذه المسألة تحقيق جملة أهداف وطنية بعضها ذات مدى زمني قريب، وبعضها الآخر ذات مدى زمني بعيد، فمن أهم الأهداف ذات المدى الزمني القريب إنهاء الإجراءات التعسفية التي فرضتها الحكومة الإيرانية على الجزر وسكانها وبالخصوص سكان جزيرة أبو موسى.

فمنذ أن احتلت إيران الجزر الثلاث في الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١م وهي تمارس - على نحو منهجي - إجراءات تعسفية ضد سكان هذه الجزر بدءاً من سياسة الترحيل الجماعي القسري، وإنتهاءاً بالتضييق على المقيمين عليها في مصادر رزقهم ورفاه حياتهم. ومنعاً من التكرار فإني لن أعيد ماسبق وإن فصلته في أطروحتي الجامعية حول مسألة الجزر العربية الثلاث من مظاهر إجراءات التعسف التي تتخذها الحكومة الإيرانية ضد سكان هذه الجزر، لكنني في هذه الورقة سأنقل - باقتضاب - شهادات بعض سكان هذه الجزر والمترددين عليها تاركاً الحكم للقارئ.

سعيد مبارك عبد الله (مواطن) مساعد شركة في مركز شرطة أبو موسى يقول: (نحن محرومون من كل شيء في الجزيرة، ولا بد من الحصول على تصريح لشراء أي شيء (ثلاجة، مكيف ، بترول... إلخ) منعوا عنا الهاتف. العائد إلى الجزيرة من خارجها يتعرض لتفتيش قاس، ولدي الذي يأتي للدراسة في الشارقة مثلاً لا بد له من

الحصول على تصريح دخول إلى الجزيرة. وللحصول على تصريح يتقدم صاحب العلاقة للسلطة الإيرانية في الجزيرة بصورة عن جواز سفره مع صورتين وبعدها بأسبوع يحصل على التصريح، وحتى الذهاب إلى الصيد لا بد له من تصريح. ندفع عن كل قارب صغير (٣٠٠) تومان وأما القارب الكبير فيدفع صاحبه (٣٠٠٠) تومان. ثم لا بد من تقديم قسم من السمك لهم بعد الصيد على سبيل (الخوه). في رمضان العام الماضي طردوا الباكستانيين من بيوتهم وكذلك الهنود وتعللوا بأن هؤلاء لم يحصلوا على تصاريح نظامية لدخولهم فأركبوهم على طراد كبير باتجاه الشارقة. ومن مشاهداتي أنهم - أي الإيرانيين- كانوا يحاصرون طرادات المواطنين ولا يفك الطراد المحجوز لسبب أو لآخر إلا بفدية تصل إلى (٥٠٠) درهم. ويوم يصادرون أي طراد يأخذون منه البترول والفلوس والسمك).[١]

محمد بن قضيب بن عيسى الزعابي، مواطن من أهالي جزيرة طنب الكبرى، يسكن إمارة رأس الخيمة ،يعمل في مجال صيد الأسماك يقول:

(قد تبدو المسألة بالنسبة لبعض الناس صراعاً على مساحة صغيرة من الأرض الصخرية، لكننا وبكل صراحة نقول أصبحت مصدر شجن بالنسبة لنا كمواطنين اعتدنا البقاء فيها، ولطالما دفعنا أرواحاً للمحافظة عليها، نعم مات الكثيرون على أرضها مع كل غزوة إيرانية لها. هذه المرة تبدو الأمور أكثر تعقيداً ، لقد طردوا جنودنا منها. فضلاً عن السكان والأهالي. هناك (٢٥) منزلاً لأسر البحارة والصيادين من أبناء الإمارات تم تهجير أهلها. وكذلك أقفلت المدرسة..

ويستطرد الشاهد في أقواله (ولكن الأهم من هذا كله تلك الإجراءات التعسفية التي تتخذها إيران عبر حاميتها العسكرية في الجزيرة ضد القوارب العربية التي تجوب المنطقة بحثاً عن الصيد البحري الوافر في تلك المنطقة وفي عمليات التبادل التجاري المحدود (اللنشات الخشبية المتوسطة الحجم والكبيرة التي تنقل البضائع بين موانئ الإمارات وموانئ الساحل الشرقي للخليج).

وقد عمدت زوارق الحراسة الإيرانية في الجزيرة - ويقصد الشاهد هنا جزيرة طنب الكبرى - أكثر من مرة إلى احتجاز الصيادين وقطع شباكهم والتحقيق معهم.[٢]

روين برانجس، هندي الجنسية ٢٦ سنة صياد يعمل على زورق صيد صغير لأحد رعايا إمارة رأس الخيمة قال في معرض وصفه للإجراءات التعسفية التي تعرض لها هو وزملاؤه عقب اعتقال من قبل زورق عسكري إيراني قرب جزيرة طنب الكبرى في ١٢/١٠/١٩٩٢. قال أن الزورق الإيراني الذي كان يضم أربعة مسلحين اقتاده وزملاءه إلى ميناء لنجه- القريبة من جزيرة طنب الكبرى حيث أمضوا سبعة أيام في مركز للجمارك ثم نقلوا إلى بندر عباس حيث حققت معهم السلطات الإيرانية لمدة ثلاث أيام. وبعد ذلك تم نقلهم معصوبي الأعين إلى أحد السجون إلى أن أفرج عنهم، وقال زميله الصياد كوت يادا سيدلي أن الإيرانيين الذين حققوا معهم على أربعة مراحل وفي أربعة مواقع مختلفة ركزوا خلال تحقيقاتهم على طبيعة هويتهم، مشيراً إلى أن المحققين سألوهم كثيراً عما إذا كانوا يعملون لصالح جهاز الشرطة بإمارة الشارقة. وأضاف أنه تعرض مع زملائه للركل واللكم لحملهم على الاعتراف.(٣)

لم تقتصر الإجراءات التعسفية الإيرانية على سكان الجزر، بل امتدت لتطال الجزر ذاتها من حيث وضعيتها القانونية وهويتها العربية وتكوينها الديمغرافي.

فقد تبنى مجلس الشورى الإيراني، (البرلمان) في إبريل ١٩٩٣ قانوناً يحدد المياه الإقليمية لإيران باثنتي عشر ميلاً بحرياً، مما مؤداه - وفق هذا القانون - أن خضوع الجزر الثلاث وبحر عمان للسيادة الإيرانية ولئن كان للدول حرية تحديد مناطقها البحرية ومياهها الإقليمية، إلا أن هذه الحرية مرهونة بعدم تعارضها مع القواعد الدولية المنظمة لقانون البحار. وفي بحر كبحر الخليج العربي الذي يتميز بخصائص جغرافية وسياسية واقتصادية متميزة عن غيره من البحار. فإن تحديد المناطق البحرية لدولة وخصوصاً أجرافها القارية يخضع للاتفاقيات الثنائية لا للتصريحات أو الإرادات الانفرادية. وقد سبق لإيران أن أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية في هذا الخصوص مع الدول العربية المطلة على الخليج كالإتفاقية الثنائية بين إيران والمملكة العربية السعودية. والإتفاقية الثنائية بين دولة البحرين وإيران.

والإتفاقية الثنائية بين دولة قطر وإيران. والإتفاقية الثنائية بين سلطنة عمان وإيران. ومن المعروف أنه لا يوجد حتى الآن أي اتفاق ثنائي يحدد الجرف القاري بين

دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران.

لم يكن لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي ترى تجاوزات إيران للوضعية القانونية للجزر الثلاث أن تقف مكتوفة الأيدي. فأصدرت في ١٩٩٣/١٠/١٧ القانون الاتحادي رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ في شأن تعيين المناطق البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حدد هذا القانون المياه الإقليمية للدولة بإثني عشر ميلاً بحرياً مقاساً من خط القاعدة.●

وتأتي التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ لتكشف عن مدى الإجراءات التعسفية التي تتخذها السلطات الإيرانية لتغيير الوضعية القانونية لجزيرة أبو موسى●فقبيل الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث وقعت الحكومتان الإيرانية والشارقية مذكرة تفاهم بخصوص جزيرة أبو موسى تقضي بإعطاء هذه الجزيرة وضعية قانونية مميزة وبالخصوص فيما يتعلق بمسألة السيادة عليها. إذ نصت ديباجة المذكرة على أن (لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن ادعائها بأبي موسى ولا تعترف إحداهما بادعاء الأخرى عليها) وتقطع نصوص المذكرة أن إرادة طرفيها اتجهت إلى خلق نوع من السيادة المشتركة عليها لحين الفصل في مسألة تبعية الجزيرة وفقاً للقواعد التي يحددها القانون الدولي، فالمادة الأولى من المذكرة تنص على أن تصل قوات إيرانية إلى أبي موسى وتحتل مناطق اتفق على تحديدها بالخارطة المرفقة بهذه المذكرة). وتعطي المادة الثانية منها للحكومتين الإيرانية والشارقية الولاية الكاملة لكل منهما على الحيز الجغرافي الذي يسيطر عليه. وتقضي المادة الخامسة من المذكرة بأن يكون لرعايا الحكومتين حقوق متساوية بالصيد في المياه الإقليمية المقدرة بإثني عشر ميلاً بحرياً وفقاً للمادة الثالثة من المذكرة.

على أن التجاوزات الإيرانية المستمرة والمنهجية لمذكرة التفاهم أفرغت المذكرة من مضمونها شيئاً فشيئاً حتى غدت وثيقة تاريخية تضاف إلى الوثائق التاريخية لهذه الجزيرة. وتوجت إيران تجاوزاتها بإلغاء المذكرة من جانب واحد مما يعني، ضمنياً ضم الجزيرة نهائياً إليها.

وتمضي الإجراءات التعسفية التي تقوم بها السلطات الإيرانية ضد الجزر الثلاث

لتمس هويتها العربية. فالخطاب السياسي الإيراني تجاه الجزر الثلاث يصب أبداً نحو التأكيد على فارسيتها وتبعيتها لإيران وبأنها جزء لا يتجزأ من إقليمها. وتترجم إيران خطابها السياسي ذلك إلى وقائع مادية ملموسة يمكن الوقوف عليها من خلال الوقائع التالية:

أ- التشكيك في الأسماء العربية للجزر:

من الملاحظ أن كافة المراجع والمصادر الإيرانية التي تأتي على ذكر الجزر العربية الثلاث أو تتناولها كمشكلة سياسية أو قانونية أو كادعاء تاريخي تذكرها بأسماء فارسية المصدر والجذور. فهي تسمى جزيرة أبو موسى بـ (بوموسى) وطنب الكبرى بـ (تنب بزرك) وطنب الصغرى بـ (تنب كوجك) وأحياناً (تنب مار) وقد يتبادر إلى الذهن أن كتابة أسماء الجزر في المصادر الفارسية على هذا النحو إنما هي من ضرورات ومقتضيات اللغة الفارسية التي توجب نطق بعض الأحرف على خلاف كتابتها، فحرف العين مثلاً ينطق ألفا ويكتب عينا، فالاسم (عمر) ينطق بالفارسية (أومر) أو كحرف الطاء الذي ينطق تاء فالاسم (طلال) ينطق بالفارسية (تلال) ويكتب بالطاء (طلال).ولو صح ذلك لكان من الواجب أن يكتب الطنبان بـ طنب لا (تنب).

والواقع أن تعمد المصادر والمراجع الفارسية كتابة أسماء الجزر على النحو الذي سلف بيانه إنما يعزى إلى دواعي سياسية لا ضرورات لغوية الهدف منها طمس الهوية العربية للجزر، فقد ذكر المؤرخ الإيراني إيرج إفشار السيستاني - في معرض استعراضه لاصول الأسماء التي أطلقت على الجزر الثلاث وبيان مدلولاتها اللغوية - إن كلمة (بوموسى) تتألف من مقطعين (بو) و (موسى) أو (بوم) و (موسى) وأن كلمة (بو) تعني بالفارسية (الرائحة) وتعني كلمة (بوم) في الفارسية القديمة المكان أو الموطن أو المقام. وينتهي هذا المؤرخ إلى أن شخصاً فارسي الأصل يدعى (موسى) حكم جزيرة أبو موسى قبل الإسلام فأخذت اسمها من اسم حاكمها الفارسي، مشيراً إلى أن هذا الإسم فارسي الأصل والمعنى وان الجزيرة لم تعرف بـ (أبو موسى) إلا عندما وطأت أقدام المستعمر الإنجليزي فيها وطرد الإيرانيين منها.●[٤]

وتشير ذات المراجع والمصادر الفارسية إلى أن كلمة (تنب) تعني بلهجة سكان المدن

والقرى والجزر المحيطة بمدينة لنجة وبوشهر ونواحيهما التل أو المرتفع أو النتوء أو البروز أو الكومة من الشيء. يقال مثلاً أن فلاناً (تنب كوشت) أي كومة من اللحم للدلالة على السمنة المفرطة. وتنتهي هذه المراجع إلى القول أن جزيرة طنب الصغرى اشتهرت بوجود أنواع سامة من الثعابين فيها. ولذلك يطلق عليها أحياناً بالفارسية (تنب مار) أي كومة الثعابين للدلالة على كثرة الثعابين فيها.[٥]

والواقع أن عروبة جزيرة أبو موسى لا تحتاج إلى برهان لغوي، فسواء سميت أبو موسى (أو) بوموسى كما تصر المراجع الفارسية أن تسميها فإن هذه الإسم يقطع في حد ذاته بعروبتها. فضلاً عن أن عدة جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة تحمل أسماء تبدأ بكلمة (أبو) أو (بو) من اشهرها جزيرة أبوظبي وجزيرة أبو الأبيض وجزيرة صيربونعير وغيرها.ولم يطعن أحد بعروبتها.

أما كلمة (الطنب) فهي عربية الأصل والمعنى ، قال الفيروز آبادي في محيطه (الطنب) بضمتين حبل طويل يشد به سرادق البيت أو الوتد.[٦]

وقال : الثعالبي في كتابه (فقه وسر العربية) (الطنب حبل الخباء).[٧] وقال صاحب معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة (طنب) هو الطنب في الفصيح، أي حبل الخباء أو بيت الشعر الذي يشده ويربطه بالوتد إلى الأرض، ومنه (الطنب) أي الجار، أي أن طنب بيته إلى طنب بيتي.[٨]

ومما يحسن ذكره أن المفكر العربي العلامة عبد الهادي التازي قال عند مناقشته لاطروحة معد هذه الورقة (أن الباحث استشهد بالوقائع التاريخية لإثبات عروبة الجزر دون أن يعطي اهتماماً يذكر بالمدلول اللغوي للأسماء العربية التي تحملها الجزر الثلاث). وأوضح في مناقشته أن كلمة الطنب تعني الوتد الذي يشد به حبال الخيمة مشيراً إلى أن الخيمة ورأسها في الإمارات والجزر أطنابها. وهي إشارة واضحة إلى تبعية الطنبين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ب- استبدال الأسماء العربية لبعض معالم الجزر بأسماء فارسية:

توجد في جزيرة أبو موسى بعض التلال الصخرية القليلة الارتفاع يطلق عليها سكان هذه الجزيرة وصف الجبل وكلها تحمل أسماء عربية صرفة. فهناك جبل

محروقة وجبل حارب وجبل سليمان وتل العماميل وغيرها. وأعلى قمة فيها جبل (الخلوة) الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (١١٠) متراً.

وفي إطار الإجراءات التعسفية التي تمارسها السلطات الإيرانية ضد الجزر العربية الثلاث الهادفة إلى تغير هويتها العربية. فقد استبدلت إيران الإسم العربي لهذا الجبل باسم فارسي. فسمته جبل الحلوى (كوه حلوا) ورفعت فوقه صورة الإمام الخميني بارتفاع سبعة أمتار وعرض خمسة أمتار تبدو واضحة تماماً للقادم إلى الجزيرة من مسافة ميلين.[٩]

وقد أطلق سكان الجزيرة هذا الإسم على جبلهم لوقوعه في منطقة خالية من السكان وبعيدة عن العمران. وهذا الإسم يدل في حد ذاته على الطبيعة الجغرافية لهذا المكان في الجزيرة، فهذا الجبل يقع إلى الشمال من الجزيرة في مكان يكاد يكون خالياً من السكان والعمران، أما الإسم الذي أطلقه الإيرانيون على هذا الجبل (كوه حلوا) فعلى قدر المام معد هذه الورقة باللغة الفارسية لا يعني سوى الحلويات التي يشكل السكر عمادها الأساسي (السكاكر) كما يطلق الإيرانيون اسم (حلوا) على نوع من السمك يكثر وجوده في المياه المحيطة بجزيرة طنب الكبرى.[١٠]

ج- شطب الأسماء والعبارات الدالة على عروبة الجزر:

وفي إطار الإجراءات الإيرانية الهادفة إلى طمس الهوية العربية للجزر العربية الثلاث. أقدمت السلطات الإيرانية على منع كافة المطبوعات التي تثبت عروبة الجزر أو تشير إليها من تداولها بين سكان الجزر، سواء كانت تلك المطبوعات متمثلة في الكتب أو الجرائد أو المجلات أو الخرائط الرسمية منها وغير الرسمية أو الأشرطة المرئية وغيرها. وامتد هذا المنع ليطال كتب المناهج المدرسية إذ تتدخل السلطات الإيرانية لشطب كافة الأسماء والعبارات الدالة على عروبة الجزر.[١١]

د- الإصرار على تسمية الخليج بـ (الخليج الفارسي):

تدل المعطيات الجغرافية لمنطقة الخليج العربي والدراسات التي تناولت تاريخ هذه المنطقة أن تسمية الخليج بـ (الخليج الفارسي) كان مجرد خطأ معلوماتي تواتر الدارسون والباحثون القدامى على ترديده دون أن يكون لهذا المصطلح أي مغزى

سياسي أو إيديولوجي حتى عهد قريب، خصوصاً وأن هذا الخليج عرف بأسماء عدة آخرها الخليج العربي.[١٢]

فلأسباب معلوماتية صرفة أطلق اليونان على اللسان المائي الممتد من رأس مسندم إلى مصب شط العرب إسم الخليج الفارسي وذلك حينما حاذى الجيش اليوناني جانب البر الفارسي من الخليج أثناء فتوحات الاسكندر الأكبر لبلاد الهند وفارس. فلم ير هذا الجيش من الخليج إلا بره الفارسي بمدنه وقراه وشواطئه وجزره، ولم يحط علمه أن الشاطئ الغربي للخليج يقطنه عرب أقحاح.

ورغم أن الخليج عرف تاريخياً بأسماء عدة، كما سلف ذكره، إلا أن إيران تصر على تسميته بالخليج الفارسي متجاوزة بذلك معطيات الجغرافية وحقائق التاريخ.

والواقع أن الإصرار الإيراني على تسمية الخليج بـ (الخليج الفارسي) يحمل في طياته مغزى إيديولوجي ،إذ أن إيران تهدف من وراء هذه التسمية أضفاء بعد سياسي عليها لغرض تبرير تجاوزاتها المختلفة لقواعد القانون الدولي ولمبادئ حسن الجوار من منطلق أن فارسية الخليج تمنحها حق السيادة على منطقة الخليج أو بعض أجزائها وجزرها العربية.[١٣]

لقد ظلت سماء العلاقات العربية الإيرانية ملبدة بغيوم الحذر والترقب وعدم الثقة نتيجة الاستخدام السياسي لمصطلح الخليج الفارسي من طرف إيران. وتحت الشعور الإيراني الزائف بفارسية الخليج اقدمت إيران على احتلال الجزر العربية الثلاث، بل إن الادعاءات الإيرانية بفارسية الخليج كانت أحد أسباب حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية).

فهل تعي إيران أن النظام الدولي الجديد في عالم ما بعد الحرب الباردة قائم على معطيات الواقع لا الأمجاد التاريخية الغابرة؟

ولم يسلم التكوين الديمغرافي للجزر العربية الثلاث من التعسف الإيراني فعقب احتلالها أقدمت السلطات الإيرانية على ترحيل سكان جزيرة طنب الكبرى إلى رأس الخيمة تحت تهديد السلاح [١٤] ففي حديث أجرته مجلة الوسط مع سمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة قال سموه (هناك عدد كبير من الأسر -

نحو مائتي أسرة - تشردت من طنب الكبرى .. وهؤلاء يقيمون الآن مؤقتاً في رأس الخيمة)وهذه العائلات هجرت أملاكها ومزارعها وبيوتها وتركت مواشيها وكل ما تملك خلفها منذ واحد وعشرين عاما). (١٥)

أما جزيرة أبو موسى، فمن المعروف أنه حتى عام ١٩٦٣ لم يكن هناك إيراني واحد يقيم في هذه الجزيرة. وأن التواجد الإيراني عليها بدأ مع قدوم قوات الجيش الإيراني التي أرسلها الشاه بعد توقيع مذكرة التفاهم مع إمارة الشارقة.

ويؤكد هذا القول أحد معمري هذه الجزيرة وهو السيد خميس عبيد الفجير الذي يقول (إن أول غريب دخل الجزيرة كان الإنجليز.. أما الإيرانيون فلقد كانوا ثاني الغرباء الذين يدخلون الجزيرة). (١٦)

ورغم أن الوضعية القانونية لجزيرة أبو موسى محكومة بمذكرة التفاهم المبرمة بين الشارقة وإيران. إلا أن التجاوزات الإيرانية لبنود هذه المذكرة مست التكوين الديمغرافي للجزيرة.●

ففي الوقت الذي تعمل فيه إيران على تأكيد وجودها السكاني في جزرنا المحتلة وبالخصوص في جزيرة أبو موسى عن طريق استقدام أعداد كبيرة من الجنود وعناصر الشرطة والأمن، وموظفيها المدنيين برفقة عائلاتهم. وتشجيع الأفراد العاديين على الهجرة إليها وتأمين فرص العمل لهم فيها. وتوفير السكن وسبل المعيشة والرفاه لهم كافتتاح العيادات والمدارس والمحلات التجارية وغيرها. فإنها بالمقابل تعمل. على نحو مخطط ومدروس، على تفريغ الجزيرة من سكانها العرب الأصليين عن طريق مضايقتهم في مصادر رزقهم وأسباب رفاههم. ووضع العراقيل والقيود الإدارية الصارمة على دخول مواطني دولة الإمارات والوافدين من العرب والأجانب إلى الجزيرة.●

وفي غياب بيانات إحصائية دقيقة ورسمية عن عدد سكان الجزيرة من العرب الإيرانيين ، فإنه من المرجح - على ضوء ما سلف ذكره - ارتفاع نسبة الإيرانيين عن العرب ، وإذا تأكد هذا الترجيح فإنه مؤشر في غير صالح دولة الإمارات العربية المتحدة، فارتفاع نسبة الإيرانيين في الجزر يعطي لإيران السند الواقعي لادعاءات

السيادة عليها، فضلاً عن أن أي استفتاء شعبي لحق تقرير مصير سكان الجزر ستكون نتيجة محسومة سلفاً.

يبقى أن نشير إلى أن الجزر العربية الثلاث تعتبر من وجهة نظر القانون الدولي أراضي محتلة تخضع لقواعد قانون الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي الأخرى المكملة لها. ومن بين القواعد الآمرة لهذا القانون حظر تغيير التكوين السكاني للأقاليم المحتلة.

ثانياً: إنهاء الاحتلال واسترجاع السيادة الإماراتية الكاملة عليها:

ذكرت في بداية كلامي أن غرض دولة الإمارات العربية المتحدة من تحريك مسألة جزرها المحتلة تحقيق جملة أهداف وطنية، بعضها ذات مدى زمني قريب وبعضها الآخر ذات مدى زمني بعيد، وقد تكلمت تفصيلاً عن الأهداف القريبة المدى، أما الأهداف ذات المدى الزمني البعيد فتتمثل في إنهاء حالة الاحتلال التي تعيشها الجزر وسكانها منذ ثلاثة وعشرين عاماً واسترجاع السيادة الإماراتية الكاملة عليها.

تجمع التعاريف القانونية المعطاة للاحتلال على أن الاحتلال الحربي يكون قائماً حينما تنجح القوات المسلحة للدولة المعتدية من فرض سيطرتها الفعلية على كل أقاليم الدولة المعتدى عليها أو على أجزاء منها، بحيث يصبح الإقليم المحتل خاضعاً للسلطة الفعلية للدولة المعتدية إلى درجة تغدو معها الدولة المعتدية عليها عاجزة أو غير قادرة فعلياً على ممارسة سلطتها الشرعية على المنطقة المحتلة.

والاحتلال حالة فعلية ، وبمقتضى هذه الحالة تفقد الدولة المحتلة إقليمها سيادتها على إقليمها المحتل وعلى الأشخاص القاطنين فيه والأموال الموجودة فيه، فهو إذن عارض يعتري سيادة الدولة يؤدي إما إلى إنهائها كلياً أو الانتقاص منها.

وينشأ عن توافر حالة الاحتلال مجموعة حقوق بعضها مقررة لصالح الدولة المحتلة إقليمها وينصرف بعضها الآخر إلى سكان الإقليم المحتل والأموال الموجودة فيه، وثالثها إلى الإقليم المحتل ذاته ، ورابعها للدولة المحتلة وتجد هذه الحقوق سندها القانوني في مجموعة القواعد الدولية العرفية والمكتوبة التي تشكل في مجموعها ما يعرف بقانون الاحتلال الحربي.●

ومنعاً للإطالة، فإننا نحيل في تعريف الاحتلال وبيان عناصره وأسس عدم مشروعيته وآثاره القانونية على السيادة الإقليمية إلى ماسبق وأن فصلناه في مؤلفنا المشار إليه سابقاً.

والذي لا مراء فيه أن التواجد الإيراني على الجزر العربية الثلاث يشكل في مفهوم القانون الدولي الحديث احتلالاً حربياً إذ أنه يمس السيادة الإماراتية على جزرها الثلاث في عنصريها الأساسيين وهما عنصر الشمول وعنصر الاستئثار إلى حد أن دولة الإمارات العربية المتحدة فقدت كامل سيادتها الإقليمية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتقصت منها على جزيرة أبو موسى ومن ثم فلها الحق - وفق قواعد القانون الدولي - في المطالبة بإنهاء هذا الاحتلال بالطرق والوسائل المقررة لإنهاء النزاعات الدولية.

إن التصريحات الصادرة عن المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص مشكلة الجزر الثلاث تبين أن هدف دولة الإمارات العربية المتحدة من إثارة وتحريك مسألة الجزر استرجاع واستكمال سيادتها على جزرها، ومنعاً من الإطالة سنكتفي بإيراد بعض منها:

ففي لقائه مع أعضاء الهيئة الإدارية لاتحاد طلبة الإمارات قال صاحب السمو رئيس الدولة لأبنائه الطلبة (... يجب أن تعلموا أن ما وصلنا إلى ما نحن فيه الآن جاء بعد عمل شاق وجهد لم يتوقف ليل نهار، وصبر ومعاناة، وواجهنا ظروفاً صعبة وأطماعاً كثيرة في الأرض وما عليها، وبفضل الله وعونه واجهنا كل هذه المصاعب والأطماع، ولم تبق إلا قضية الجزر الثلاث وإن شاء الله سيرجع الحق).[١٧]

وفي حديث أدلى به سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية لصحيفة الحياة اللندنية أكد سموه أن دولة الإمارات لا يمكنها أن تتهاون أو تتنازل عن أي حق من حقوق شعبها. مشيراً إلى أنها سوف تقبل أي حكم في قضية الجزر تصدره محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن استناداً إلى القوانين والمواثيق الدولية.[١٨]

وفي أبوظبي قال مصدر مسؤول - لم يكشف عن إسمه - أن موقف دولة الإمارات

ثابت لا رجعة عنه وهو السيادة الكاملة على الجزر الثلاث وإنهاء الاحتلال الإيراني لها، موضحاً أن الخلاف مع إيران هو خلاف حول السيادة على الجزر الثلاث وليس خلافاً حدودياً يمكن تسويته بالتنازل هنا شبراً أو أمتاراً. أو زيادة مسافات أو مساحات مشابهة. (١٩)

وفي حديث لمجلة الوسط قال سمو وزير الدولة للشؤون الخارجية أن بلاده لا يمكنها أن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها المحتلة، وأن قضية الجزر ستبقى معلقة وحجر عثرة ولو لأجيال قادمة في وجه أي علاقة طبيعية مع إيران. (٢٠)

بعد أن أوضحنا أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة من إثارة مسألة الجزر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الوسائل الدبلوماسية التي تتوسل بها دولة الإمارات للوصول إلى أهدافها؟. هذا ما سيجيب عليه المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني
وضوح الوسيلة

أولاً: الحوار المباشر:

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة الحوار كوسيلة تسوية سلمية لحل المنازعات الدولية وجعلته أحد ركائز سياستها الخارجية.

وفي مجال النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر العربية الثلاث دعت دولة الإمارات منذ قيامها وفي أكثر من مناسبة وفي أكثر من حقل عربي وإقليمي ودولي وعلى لسان أكثر من مسؤول ، إلى إنهاء هذا النزاع عن طريق الحوار المباشر.

ولا يسع المجال هنا لاستعراض كل تلك الدعوات التي صدرت خلال الإثنين والعشرين سنة الماضية، ولكننا سنكتفي بإيراد بعض من تلك الدعوات التي صدرت خلال السنة الماضية وما انصرم من أشهر هذا العام.

ففي الخطاب الذي ألقاه سمو رئيس الدولة في الذكرى الثانية والعشرين لإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة قال سموه:

(ومن هذا المنطلق فقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن استعدادها التام

ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١، وإننا لا نزال ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة تمشيا مع القوانين والأعراف الدولية وحسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول) (٢١)

وفي الكلمة التي ألقاها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية أمام المؤتمر الحادي والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية بكراتشي قال سموه:

(في الوقت الذي قطعنا فيه شوطاً كبيراً في هذه المسيرة السلمية البناءة وبالذات نحو إعادة الإستقرار والأمن إلى منطقتنا التي هي في أمس الحاجة إليهما، نؤكد مجدداً استعدادنا لاستمرارية الحوار السلمي المباشر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل قضية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٢)

وفي افتتاح أعمال المجلس الوزاري الرابع عشر المشترك مع دول السوق الأوربية قال معالي راشد عبد الله وزير الخارجية ورئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

(وفيما يتعلق بالخلاف القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد مجدداً استعدادها للوصول إلى حل سلمي لقضية لاجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق الحوار وفي إطار سياسة حسن الجوار وحسب الأعراف والقوانين الدولية (٢٣).

وكرر معالي وزير الخارجية دعوة دولة الإمارات إلى إجراء الحوار المباشر في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوريتها الثامنة والأربعين، فقال:

(إننا نناشد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى بالاستجابة لفتح حوار وبدء مفاوضات من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات

العربية المتحدة)[٢٤].

ولكي يكون الحوار فعالاً يتعين أن يكون مبنياً على أسس واضحة وأهداف محددة، وفيما يخص أسس الحوار، فقد أجمل هذه الأسس سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في المقابلة التي أجرتها مجلة اليمامة السعودية مع سموه ونشرتها صحفنا المحلية، فرداً على سؤال وجه لسموه حول آخر تطورات مشكلة الجزر مع إيران، وما إذا كانت هناك اتصالات أو وساطات لحلها أجاب سموه:

(لا إتصالات جارية في الوقت الراهن.. فنحن بانتظار استئناف المفاوضات لإنهاء الخلاف، ونحرص كل الحرص على إيجاد حل سلمي لمشكلة الجزر الثلاث إنطلاقاً من مبادئ الأخوة الإسلامية وحسن الجوار، ونحن نعتمد في تحركنا الدبلوماسي والسياسي فيما يتعلق بهذه القضية على المحاور الآتية:

أولاً : اعتماد الحوار الثنائي القائم على أسس منطقية وحسن النية والرغبة الصادقة في وضع الأمور في نصابها..)[٢٥].

ولا يكفي لفعالية الحوار أن يكون مبنياً على أسس واضحة فحسب، بل يتعين أن يكون ذا أهداف واضحة ومحددة، فغموض الموقف الإيراني وتناقض تصريحات المسؤولين الإيرانيين هي التي أدت إلى إلغاء الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى طهران لغرض التحاور مع إيران بشأن مشكلة الجزر الثلاث.

فقد صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية أن إلغاء الزيارة جاء لسببين:

أولهما: عدم قبول إيران إصدار بيان يشير إلى أن الزيارة تهدف إلى بحث الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. **وثانيهما:** التصريح الذي أدلى به المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية في السابع من سبتمبر ١٩٩٣ وأكد فيه تبعية هذه الجزر لإيران، وأوضح المصدر أنه رغم حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على إجراء حوار مباشر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الخلاف بين البلدين على الجزر الثلاث، إلا

أن الزيارة أصبحت دون جدوى ولا تخدم الأهداف المرجوة منها، وأن نتائجها باتت معروفة سلفاً لأن هذين المؤشرين أكدا بوضوح عدم رغبة الجانب الإيراني في التجاوب مع هذا الحرص ومع البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في السادس من إيلول /سبتمبر من ذات العام. [٢٦]

كما أكد مصدر مسؤول في أبوظبي استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة لإرسال وفد للاجتماع مع مسؤولين إيرانيين في طهران أو في أي مكان في العالم، أو استقبال وفد إيراني في أبوظبي شرط تحديد جدول أعمال الاجتماع، على أن يتضمن صراحة القضايا التي سيتم البحث فيها، وأعلن المصدر أن الإمارات تقبل كشرط للدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران قبول المسؤولين الإيرانيين إجراء حوار في شأن الجزر الثلاث من دون تسميتها إماراتية أو إيرانية، وتابع المسؤول أن دولة الإمارات لن تقبل الوساطات أو التدخلات لحل القضية، وأنه لا بد من الحوار المباشر. [٢٧]

ثانياً: اللجوء إلى الأمم المتحدة:

من الوسائل التي تتذرع بها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل أزمة الجزر العربية الثلاث سليماً اللجوء إلى الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة الدولية التي أجاز ميثاقها للجمعية العامة فيها أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ومن بينها تسوية المنازعات الدولية سلمياً، فضلاً عن اختصاص مجلس أمنها في هذا الشأن ، وذلك على التفاصيل الواردة في كتب المنظمات الدولية.

ويمكن لهذه المنظمة الأممية أن تلعب دوراً مهماً لحل النزاع سلمياً في إطار الدبلوماسية الجماعية أو المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق أو التحقيق، أو التحكيم، أو عن طريق محكمة العدل الدولية باعتبارها الإدارة القضائية الرئيسية لها.

ففي التصريح الذي أدلى به الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة لجريدة الوطن الجزائرية الصادرة في ١٩٩٤/١/٢ أعرب السيد الأمين العام عن أمله في أن تتوصل دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران إلى حل لمشكلة الجزر الثلاث، مؤكداً

أن المنظمة الدولية على استعداد لأن تلعب دوراً لحل النزاع في إطار الدبلوماسية والوساطة والتحكيم إذا طلب الجانبان وساطتها.

وقال الأمين العام أنه التقى بصاحب السمو رئيس الدولة في جنيف وتناقشا طويلاً وبصراحة حول موضوع الجزر الثلاث، وأنه اتصل بممثل إيران في الأمم المتحدة حول ذات الموضوع. (٢٨).

وحقيقة الأمر أن مسألة الجزر الثلاث أثيرت أمام الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة ، فبعد الاحتلال الإيراني لها تقدم العراق بشكوى ضد إيران لدى مجلس الأمن نيابة عن حكومة رأس الخيمة التي لم تكن عضواً حينذاك في اتحاد الإمارات العربية، وخلال جلسته رقم (١٦١٠) التي عقدت يوم ١٩٧١/١٢/٩ بدأ مجلس الأمن في مناقشة الشكوى بناء على طلب المندوب العراقي، وخلال بحث الشكوى جرت مناقشات حادة بين الوفدين العربي والإيراني حيث قدم كل طرف حججه وأسانيده القانونية والتاريخية، إلا أن المناقشات لم تسفر عن نتيجة معينة، الأمر الذي دفع بممثل الصومال إلى تقديم اقتراح يقضي بإنهاء النقاش حول هذه القضية حتى تتاح للأطراف فرصة التشاور فيما بينها بقصد التوصل إلى حل مناسب ومقبول ، وتم الأخذ بالاقتراح الصومالي وأسدل الستار على الشكوى نهائياً.

والواقع أن الاقتراح الصومالي كان له ما يبرره وقتذاك، فلم تكن مواقف الدول العربية موحدة أساساً إزاء تقديم الشكوى وعرضها على مجلس الأمن. فقد كان من رأي بعض الدول العربية عدم تصعيد الموقف مع إيران، هذا إلى جانب أنها كانت تنقصها الكثير من الوثائق والمستندات والدراسات والأبحاث الخاصة بالجزر المحتلة، بل أن بعض الدول العربية لم تكن إلمام كافٍ بأصل المشكلة وجذورها التاريخية والسياسية والقانونية.

هذا في الوقت الذي جندت فيه إيران كافة إمكانياتها لتأكيد (حقها) في الجزر المحتلة مستخدمة الوثائق والمستندات المؤيدة لوجهة نظرها، وفوق هذا وذاك فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا كان لصالح إيران ولذلك فإن الاقتراح الصومالي كان بمثابة حل توفيقي للمشكلة، فلا الدول العربية سلمت بالاحتلال

الإيراني أو اعترفت به، ولا إيران نالت الشرعية على تصرفها تجاه الجزر، ولا أبدى مجلس الأمن رأيه النهائي في الشكوى المقدمة إليه.

كما أثيرت المسألة أكثر من مرة أمام الأمم المتحدة أثناء الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) لعل آخرها كتاب الممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة المؤرخ ١/١٢/١٩٨٠ إلى الأمين العام للأمم المتحدة التي تمسكت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث ، ودعت إيران إلى حل المشكلة بالطرق السلمية [٢٩]●

وعقب انهيار مفاوضات أبوظبي●● أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عبر بيانها الرسمي الذي أصدرته بعد فشل المفاوضات أنها ستلجأ إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث ومن ضمنها إحالة النزاع إلى الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار أحاطت دولة الإمارات المجتمع الدولي علماً بالتجاوزات الإيرانية في الجزر الثلاث وذلك عبر خطاب وزير خارجيتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين ، وخلال وجود السيد وزير الخارجية الإماراتي في نيويورك اجتمع بنظرائه العرب واطلع على تطورات الوضع في الجزر الثلاث.

وفي خطوة أخرى لعرض القضية على الأمم المتحدة عقب السيد وزير الخارجية اجتماعات مطولة مع رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وأمينها العام الدكتور بطرس غالي، كما عقد مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة اجتماعاً مع رئيس مجلس الأمن حيث بحث معه آخر التطورات في المنطقة وطلب منه إبلاغ المجلس أن حكومته ستتقدم إلى المجلس طلباً لإصدار قرار حول قضية الجزر.

وحقيقة الأمر أن نجاح وساطة الأمم المتحدة أو مساعيها الحميدة رهن بتوافر الرغبة الصادقة والأكيدة لدى طرفي النزاع وبدونها لا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بعمل ذي جدوى، والمعطيات المتوافرة حتى الآن لا تنبئ عن رغبة إيران تسوية المسألة عبر جهاز الأمم المتحدة.

أما عن فرص استصدار قرار دولي ملزم من مجلس الأمن بتطبيق تدابير معينة قبل إيران لاستمرار احتلالها الجزر ولتجاوزاتها، فتبدو ضعيفة على الأقل في الوقت الحاضر - ذلك أن إصدار مثل هذا القرار رهن بتوافر شروط قانونية معينة في النزاع، وبموافقة إجماعية من الاعضاء الدائمين في المجلس●. فقد دلت سوابق العمل الدولي في هذا الصدد أن أعضاء مجلس الأمن الدائمين مالكي حق الاعتراض لا يصوتون على إصدار قرارات بتدابير عقابية ما لم تكن مصالحهم الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية مهددة أو معرضة للخطر، والتدابير العسكرية التي اتخذها مجلس الأمن ضد العراق إبان غزوه واحتلاله الكويت وكذلك تدابير الحظر والمقاطعة التي فرضها المجلس على ليبيا وهاييتي وعلى أطراف الصراع الدائر في جمهورية يوغسلافيا السابقة أبلغ مثال على ذلك.

وواقع الحال أن احتلال إيران لثلاث جزر عربية في الخليج العربي لا يؤثر - حتى الآن - على مصالح الدول الكبرى الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاستراتيجية، فمصالحها تنظم حول ضمان وصول إمدادات النفط إليها بأقل الأسعار ومرور سفنها عبر مضيق هرمز دون مضايقة ووصول صادراتها إلى بلدان دول الخليج، وضمان حصولها على قواعد وتسهيلات بحرية وإمدادات لوجستية.

فعلى أثر تبني مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) قانوناً يحدد المياه الإقليمية لإيران بإثني عشر ميلاً بحرياً صرح ناطق مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية أن ذلك - أي تحديد إيران لمياهها الإقليمية بـ ١٢ ميلاً بحرياً - لا يشكل أمراً خطيراً ما دام أن طهران لا تعرقل حركة الملاحة في الخليج الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى (مياهها دولية). وقال مسؤول أمريكي آخر أن موقف الولايات المتحدة هو (أن الخليج مياه دولية، وأن البحرية الأمريكية موجودة في المنطقة ليس فقط لأسباب أمنية، بل للتأكيد بأننا نعتبره مياهها دولية ..) وقال هذا المسؤول(أن في استطاعة الإيرانيين تحديد مياههم الإقليمية كما فعلوا ولكن معظم دول العالم تعتبر الخليج مياهاً دولية، ولن يكون في استطاعتهم السيطرة عليه) [٣٠].

وفي الخطاب الذي ألقاه السيد/ مارتن أنديك مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب

آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي أمام ندوة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، قال السيد/أنديك- مبرزاً العناصر الحاسمة في الاستراتيجية الأمريكية(لاتزال لدينا مصلحة ثابتة في التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة) [٣١].

وأخيراً فإن للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مصالح حيوية في إيران ذاتها تمنعها من أن تقوم بإصدار مثل هذا القرار أو أي قرار آخر يضر بمصالحها في إيران، إن كل ما يمكن أن يفعله مجلس الأمن هو أن يصدر توصية تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حل المسألة عبر وسائل التسوية السلمية. ويبقى تنفيذ هذه التوصية رهن إرادة ورغبة طرفي النزاع.

ثالثاً: عرض النزاع على القضاء الدولي:

في الخطاب الذي ألقاه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في الذكرى الثانية والعشرين لإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة أعلن سموه عن استعداد دولة الإمارات ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١، ونادى سموه بضرورة اللجوء إلى الحوار والإلتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبدأ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول.

وفي الحديث الذي أدلى به سموه لرئيس تحرير صحيفة الحياد اللندنية ونشرته صحفنا المحلية، حدد سموه التسوية القضائية لمسألة الجزر كإحدى الوسائل السلمية المطروحة، فرداً على سؤال وجه لسموه حول ما إذا كانت هناك خطوة جديدة يمكن أن تعيد الحق إلى نصابه؟ أجاب سموه:

نحن نريد شيئاً جديداً ، ولكننا عند سماع كلام إيران وتصريحاتها نجد فيه بعداً عن ما نفكر به نحن، فالإنسان الذي يستولي على حق من حقوق ويشهر ويدعي أن هذا

ملك سابق له. كيف تتفاوض معه وتحصل على شيء منه، أما الإنسان الذي يقول أنا عندي هذا الشيء وأنا عندي براهين على حقي فيه، فعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم، فإن كانت أقوى فلهم الحق، وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا، ولو كانت تصريحات إيران بهذا الشكل نحن نقول نعم هذا جيد وصحيح، ولكن إذا كانت هناك براهين ولا نعرف إذا كانت هناك براهين عند إخواننا وجيراننا، ولكن لا يقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم إذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فهو الذي يقرر الصحيح والباطل منها).

وسألته المجلة سؤالاً صريحاً عما إذا كان يقصد من كلامه اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، فكانت إجابته أصرح من السؤال إذ قال سموه (نعم) [٣٢].

ورغم أن الدعوة إلى حل مسألة الجزر عبر وسائل التسوية السلمية ومن بينها التسوية القضائية جاءت على لسان أكثر من مسؤول في الدولة خلال الإثنين والعشرين سنة الماضية وآخرها الحديث الذي أدلى به صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لمجلة اليمامة السعودية إذ قال سموه رداً على سؤال حول ما إذا كانت إيران ستقبل التسوية القضائية للمسألة:

((إن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء خلاف بين دولتين لا ينتقص من قدرهما أو وزنهما الدولي.. فهو إجراء طبيعي يقره العالم حين يصل الحوار بين الطرفين إلى طريق مسدود، أو حين ينقطع سبيل التفاوض لسبب أو للآخر، ونحن نتطلع إلى استجابة إيران لدعوة صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لاعتماد لغة الحوار واحترام حقوق الآخرين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ليقدم كل منا حججه وبراهينه لإثبات حقه)) [٣٣].

إن الدعوة التي أطلقها سمو رئيس الدولة لحل مسألة الجزر سلمياً تكتسب أهمية خاصة لأسباب أربعة:

أولها: إن هذه الدعوة صدرت من شخص يقف على قمة هرم التنظيم السياسي للدولة، وبالتالي فهو يمثل رمز السيادة الوطنية وضامن وحدتها الترابية.

وثانيهما: أنه عاصر المسألة منذ نشأتها، فهو على دراية تامة بكافة أبعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية.

وثالثهما: إن الدعوة صدرت من شخص يؤمن إيماناً تاماً بأهمية وجدوى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية وخصوصاً التسوية القضائية ودعوات سموه ومبادراته الداعية والهادفة إلى حل النزاعات الدولية بين الأخوة الأشقاء لا تحتاج إلى تفصيل أو برهان.

ورابعها: إن الدعوة صدرت من شخص يحظى باحترام وتقدير كبيرين بين الأوساط السياسية والشعبية على المستوى المحلي والعربي والدولي.

ولهذا فما أن أطلق سموه دعوته حتى لقيت تأييداً واسع النطاق، ففي أبوظبي صرح سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في حديثه لمجلة اليمامة السعودية (أن سياسة الإمارات تقوم على العلنية والوضوح ولا تتم خلف الكواليس، وقد أطلق صاحب السمو الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة مبادرته التي دعا فيها إيران إلى الحوار المباشر لإنهاء الخلاف حول الجزر الثلاث، ولم تظهر استجابة من طهران حتى الآن ولا إتصالات جارية في الوقت الراهن.. فنحن بانتظار استئناف المفاوضات لإنهاء الخلاف، ونحرص كل الحرص على إيجاد حل سلمي لمشكلة الجزر الثلاث انطلاقاً من مبادئ الأخوة الإسلامية وحسن الجوار)[٣٤].

كما أكد مسؤول في أبوظبي أن دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل في قبول إيران لدعوة صاحب السمو رئيس الدولة لإنهاء الاحتلال عبر وسائل التسوية السلمية. وإقامة علاقات طيبة على أساس احترام سيادة الإمارات على الجزر وعلاقات الجوار واستقرار الأمن في المنطقة. [٣٥].

وفي الرياض أعرب خادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عن أمله في أن تستجيب الحكومة الإيرانية لدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة للحوار وحل النزاع وفقاً للقوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار. جاء ذلك في الخطاب الذي ألقاه العاهل السعودي في الجلسة الافتتاحية للقمة الرابعة عشر لدول مجلس التعاون. [٣٦].

وفي القاهرة أكد مجلس جامعة الدول العربية في ختام أعمال دورته الـ (١٠١) على دعمه لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة كافة حقوقها المشروعة وسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث التي تحتلها إيران. وأعرب المجلس عن أمله في أن تستجيب إيران لمعالجة الأمر بالوسائل السلمية. [٣٧].

وفي صدد تأييد دعوة سمو رئيس الدولة قال السيد/عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، (إن هذا الرأي حكيم جداً ويتفق مع فلسفة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تسعى إلى إيجاد الحلول السلمية والوفاقية لكل القضايا والمشكلات الراهنة، ونتمنى أن يجد هذا الأسلوب الحضاري لحل النزاعات النتائج المرجوة لدى الطرف الآخر، ونحن في جامعة الدول العربية ندعم هذا الجهد وفي كل مجال) [٣٨].

وفي دمشق أشاد وزراء خارجية دول إعلان دمشق بدعوة صاحب السمو رئيس الدولة ، ودعوا إيران إلى الاستجابة إلى هذه الدعوة الهادفة لحل الخلاف بالطرق السلمية تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاجتهاد المتبادل بين الدول، وأعلن الوزراء في البيان الختامي لاجتماعهم تأييدهم ودعمهم للإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على الجزر [٣٩].

وفي الرياض دعا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيان الختامي لقمتهم الرابعة عشرة إيران إلى الاستجابة لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الداعية إلى إجراء حوار مباشر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيما يتعلق باحتلالها للجزر، مؤكدين أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بكافة الطرق السلمية من أجل إنهاء الاحتلال وعودة الجزر الثلاث للسيادة الإماراتية تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول [٤٠].

كما جدد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ختام دورته العادية الخمسين موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث، وأكد تأييده المطلق لسيادتها على جزرها الثلاث

معرباً عن الأمل في أن تستجيب الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى دعوة صاحب السمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الداعية إلى حل مشكلة الجزر عبر وسائل التسوية السلمية. (٤١).

وفي ختام الاجتماع الوزاري الخامس لدول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي ، أصدر وزراء خارجية دول المجلس ونظراؤهم الأوربيون بياناً جاء فيه:

(في هذا الصدد لاحظ الوزراء بقلق عدم إحراز تقدم في الحوار بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وفي هذا السياق أطلع وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الوزراء على فحوى مبادرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة التي تدعو إلى حل القضية عن طريق المفاوضات وفقاً للقانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول، وطالب الوزراء جمهورية إيران الإسلامية أن تتجاوب بصورة إيجابية مع هذه المبادرة). (٤٢).

كما تضمن البيان الختامي للدورة الحادية والخمسين للمجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي دعوة إيران إلى الاستجابة لمبادرة صاحب السمو رئيس الدولة، حيث تضمن البيان في هذا الخصوص مايلي:

(كما استعرض المجلس الوزاري مستجدات العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويعبر عن أسفه لعدم استجابة جمهورية إيران الإسلامية للدعوات المتكررة من دولة الإمارات العربية المتحدة وآخرها مبادرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة للدخول في مفاوضات جادة ومباشرة لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وفق القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول).(٤٣).

وفي الرباط قال محمد عمامو الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أن دول المغرب العربي أكدت من خلال مجلس رئاستها على تضامنها مع دولة الإمارات العربية المتحدة في الحفاظ على سيادتها وحرمة أراضيها والدفاع عن حقوقها في جزرها

الثلاث، كما أكدت على دعم جهود صاحب السمو الشيخ زايد لما يبذله من وسائل لإيجاد حل سلمي للمشكلة عبر الحوار. [٤٤].

وفي الاجتماع الذي عقد بين وكيل وزارة الخارجية بالنيابة ووكيل وزارة الخارجية المجري للشؤون السياسية أعرب هذا الأخير خلال الاجتماع عن تقدير بلاده لدعوة صاحب السمو رئيس الدولة لحل النزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الجزر الثلاث بالطرق السلمية. [٤٥].

وحقيقة الأمر أن التسوية القضائية للنزاعات الدولية وسيلة مأمونة لقطع دابر النزاع، وأسلوب حضاري لتسوية المنازعات، غير أنه يتعين قبل عرض النزاع على القضاء تحديد نطاق الدعوى، وتعيين الطلبات فيها ، والتثبت من صحية البيانات والأدلة وقوتها التدليلية، إذ أن ثبوت الحق يعتمد على سلامة الأدلة التي يستند طالب الحق عليها وقوتها في الإثبات، فضلاً عن ذلك فإنه يتعين التعرف - بقدر الإمكان - على ما تحت يد الخصم من أدلة وبيانات. وكل هذا لا يتأتى إلا بتشكيل لجنة من الخبراء والمتخصصين لدراسة المسألة من جميع أبعادها التاريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني
تناقض خطاب الموقف الإيراني

المبحث الأول
تناقض خطاب المواقف

أولاً: موقف إيران من مبدأ التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة:

يطلق تعبير (التغيرات الإقليمية) على مجموعة من التصرفات التي تتخذها دولة ما حيال دولة أو أكثر، أو حيال شعب أو أكثر والتي من شأنها إما إحداث تغيرات في حدود إقليم أو أقاليم تلك الدول بالزيادة أو النقصان، أو في جزء أو أجزاء منها، أو

إحداث تغيرات في حقوق الشعوب.

ولا تثير (التغيرات الإقليمية) مشكلة ما إذا كان التغير قد تم بطريقة مشروعة، ومرجع المشروعية فيها هو موافقتها لقواعد القانون الدولي، فمتى جاء التغير الإقليمي موافقاً لقواعد القانون الدولي فإنه يعتبر تغيراً إقليمياً مشروعاً ومنتجاً لكافة آثاره القانونية والسياسية، وعلى النقيض من ذلك، إذا كان التغير الإقليمي قد نشأ على خلاف قواعد القانون الدولي، فإنه يعد بالتالي عملاً غير مشروع يتوجب الإلتفات عنه، وعدم الاعتراف به أو بآثاره المترتبة عليه.

وتتعدد صور التغيرات الإقليمية غير المشروعة، فقد تأخذ شكل احتلال أراضي الغير أو الاستيلاء عليها أو ضمها بالقوة، أو حرمان شعب من الشعوب من ممارسة حقوقه المشروعة المقررة له وفق المواثيق والإعلانات الدولية كحقه في تقرير مصيره، أو منعه من ممارسة حقه في أن يعيش في مجتمعه دون تميز وبلا تفرقه بسبب لونه أو جنسيته أو عقيدته، وعليه فإنه يمكن القول أن مخالفة أية قاعدة دولية أمراً يعتبر (تغيراً إقليمياً غير مشروع) وذلك في المجال الذي تنظمه القاعدة.

على أن أهم صورة من صور (التغيرات الإقليمية غير المشروعة) هي صورة سعي دولة ما نحو تحقيق مكاسب إقليمية أو ترابية عن طريق احتلال أراضي الغير أو الاستيلاء عليها باستخدام القوة وعلى الخصوص القوة العسكرية. [٤٦].

وإيران - مثلها مثل سائر الأمم المتحضرة - اعترفت بهذا المبدأ وطالبت بتطبيقه ليس في علاقاتها مع جيرانها، بل وفي علاقات جيرانها بعضهم بالبعض، فلقد دخلت إيران في حرب ضروس مع جاراتها العراق لمدة قاربت العشر سنين على إثر قيام العراق باحتلال الأراضي التي تغيرت ملكيتها الوطنية بعد التخطيط الجديد للحدود البرية بين البلدين ووفقاً لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، ونعت إيران على العراق أنه احتل أراضيها دون أن يتوسل بالوسائل السلمية لحل الخلاف بالطرق والوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة السادسة من الاتفاقية سالفة الذكر.

وفي أعقاب الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ جاءت تصريحات المسؤولين الإيرانيين كاشفة عن عدم اعترافهم بهذا الاحتلال أو بأي تغيير

إقليمي ينجم عنه.

فقد أعلنت إيران رفضها قرار العراق بضم الكويت، وقال بيان إيراني صدر في طهران (إن إيران بوصفها دولة كبرى بمنطقة الخليج لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية.. [٤٧] وأعلن وزير خارجيتها الدكتور علي أكبر ولايتي (أن بلاده لن تقبل أي تغيير في الحدود الكويتية سواء في البر أو البحر) [٤٨].

وخلال اجتماع الرئيس الإيراني السيد الهاشمي الرفسنجاني مع وزير خارجية الكويت في ١٩٩٠/٨/٢٣ أكد الرئيس الإيراني مجدداً دعوة بلاده لانسحاب القوات العراقية من الكويت وقال أن موقف بلاده واضح وهو يطالب بانسحاب العراق وعودة الاستقرار في الخليج. [٤٩].

كما أكد آية الله يزدي رئيس السلطة القضائية وعضو مجلس الأمن القومي في إيران أن بلاده لن تقبل أبداً بالغزو العراقي للكويت، وأن على القوات العراقية الانسحاب لحدودها الدولية[٥٠].

وجاء البيان المشترك الذي أذيع في طهران في نهاية الزيارة التي قام بها الرئيس السوري حافظ الأسد لإيران (إن البلدين يرفضان أي تعديل في الخريطة السياسية للمنطقة)[٥١].

وفي طهران أكد الرئيس الإيراني مجدداً أن إيران ستعارض أية محاولة عراقية لضم الأراضي الكويتية. [٥٢].

ويتحليل التصريحات السابقة يتبين الآتي:

أولاً : إن إيران لا تقبل بالغزو كوسيلة لاكتساب الأراضي.

ثانياً: إن إيران لا تقبل أي تغيير في حدود يكون ناشئاً عن استخدام القوة.

ثالثاً: إن إيران لا تسمح بتغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة أو لخريطتها السياسية متى كان هذا التغيير قد وقع باستخدام القوة.

رابعاً: إن إيران لا تقبل ضم أراضي الغير بالقوة.

بيد أن موقف إيران الرسمي من مبدأ التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة الذي كشفت عنه تصريحات المسؤولين الإيرانيين يتناقض تماماً مع موقفها

الرسمي حينما يتعلق الأمر بمشكلة الجزر العربية الثلاث ، بعد سلسلة من التهديدات العلنية والجادة أطلقها الشاه ومسؤولو حكومته بغزو الجزر واحتلالها،اجتاحت القوات الإيرانية في فجر يوم ١٩٧١/١١/٣٠م وقبل ساعات فقط من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وإنهاء معاهدة الحماية لعام ١٨٨٢ - الحدود البحرية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة معلنة غزو الجزر الثلاث واحتلالها (استرجاعها إلى الوطن الأم كما جاء في الخطاب السياسي الإيراني).

وبالرغم من أن الغزو حالة واقعية تتحقق بمجرد اجتياح القوات العسكرية الغازية لحدود الدولة المعتدى عليها دون موافقة هذه الأخيرة أو رضاها، وقد تحقق هذا الغزو على يد القوات الإيرانية في صبيحة يوم ١٩٧١/١١/٣٠ إلا أن احتفاظ إيران بالأراضي التي غزتها حتى يومنا هذا يشكل في صحيح القانون احتلالاً حربياً يتناقض مع موقف إيران من مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة.

وثمة تناقض آخر يشوب الموقف الإيراني يتمثل في ضم الجزر إلى السيادة الإيرانية. وهو ما يبين من التقسيمات الإدارية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث جزيرة أبو موسى مقاطعة تضم طنبي الكبرى والصغرى وجزيرتي فارو الكبرى وفارو الصغرى وجزيرة صري [٥٣] وهذا الضم يعني في حقيقة الأمر تغييراً في الخريطة السياسية لهذه المنطقة.

وأخيراً فإن تبني مجلس الشورى الإيراني لقانون يقضي بتحديد المياه الإقليمية لإيران باثني عشر ميلاً بحرياً - دون حل لمشكلة الجزر الثلاث - من شأنه أن يعدل من الحدود البحرية الواقعية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية ، إذ أن هذا القانون يدخل الجزر الثلاث في نطاق المياه الإقليمية لإيران وهو ما يمثل تناقضاً في الموقف الإيراني الداعي إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في الحدود يكون ناتجاً عن استعمال القوة.

وهكذا ، فإن إيران تكيل مبدأ عدم الاعتداد بالتغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة بمكيالين، فهي تتمسك بهذا المبدأ حينما تكون هي المعتدى عليها أو حينما يسفر استخدام القوة عن تعريض مصالحها للخطر، وتأتي بالمبررات لتفي عن

نفسها تهمة خرق هذا المبدأ حينما يتعلق الأمر بفعل أو تصرف أتته بالمخالفة لأحكام هذا المبدأ.

ثانياً: موقف إيران من الحل السلمي لمشكلة الجزر الثلاث:

لقد استقر في القانون الدولي الحديث مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، ومؤدى هذا المبدأ أن على الدول واجب فض منازعاتها الدولية بالطرق والوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر، فمنذ أن بدأ المجتمع الدولي الاتجاه نحو نبذ القوة كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، وهو يفتح السبيل ويمهد الطريق أمام الدول لحل منازعاتها على نحو لا يضطر معه لاستخدام القوة، ولا يتعرض معه الأمن والسلم الدوليين للخطر.

ويجد هذا المبدأ سنده القانوني في الإتفاقات الكبرى التي أبرمت منذ مؤتمرات لاهاي (١٨٩٩ و١٩٠٧) وعلى الخصوص ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل من مقاصده حفظ الأمن والسلم الدوليين عن طريق حث الدول على تسوية منازعاتها وخلافاتها بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي. وبينت المادة (١/٣٣) من الميثاق طرق ووسائل التسوية السلمية فنصت على :

(يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء، بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها).

وجمهورية إيران الإسلامية باعتبارها من الدول الموقعة على هذا الميثاق ملزمة بإتيان واجبات هذا الميثاق والامتناع عن محظوراته ونواهيه باعتباره قانوناً واجب العمل به تمشياً مع قانونها المدني الذي تنص مادته التاسعة على :

(تعتبر المعاهدات التي تعقد بين الحكومة الإيرانية ومختلف دول العالم بمثابة القانون الواجب العمل به في حالة توافقها مع الدستور العام للبلاد).

ولا تماري إيران في إلزامية نصوص الميثاق، فقد ورد في كتاب (الحرب العراقية

المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية) مايلي:

(يعتبر ميثاق هيئة الأمم المتحدة من ضمن العهود التي صادقت عليها الحكومة الإسلامية في إيران، وتعتبره بمثابة أحد القوانين الداخلية الذي حظي بمصادقة السلطة التشريعية في البلاد، ويحق لكل شخص أن يطلب تنفيذ ذلك، ومراجعة المحاكم الداخلية عند لزوم الأمر). (٥٤).

ويسير الخطاب السياسي الإيراني نحو تأكيد هذا المبدأ والمطالبة بتطبيقه، فكما سبق ذكره فإن إيران دخلت في حرب طاحنة مع العراق أثر قيام هذا الأخير بإلغاء معاهدة الحدود لعام ١٩٧٥، واحتلال بعض المدن والقرى الإيرانية الحدودية، حملت إيران العراق مسؤولية هذه الحرب لعدم التجائه إلى الطرق والوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة السادسة المبينة لطرق ووسائل حل الخلافات الناشئة عن تطبيق وتنفيذ المعاهدة. (٥٥).

وفي صدد مشكلة الجزر الثلاث فقد دأب القادة الإيرانيون منذ تغير النظام السياسي في إيران على إطلاق التصريحات الكلامية المتضمنة رغبتهم في إيجاد حل لمشكلة الجزر الثلاث عبر آليات التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وتحديداً آلية المفاوضات، ولا أرى داعياً - منعاً للإطالة والتكرار - لسرد كل تلك التصريحات ، وسأكتفي بإيراد نماذج منها:

فعقب زيادة الدكتور حامد الغابد أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي لطهران في أوائل نوفمبر عام ١٩٩٢ أذاعت وكالة الأنباء الإيرانية أن الرئيس الإيراني السيد الهاشمي الرفسنجاني أبلغ أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي بأن موقف بلاده من مشكلة الجزر ثابت، وأن إيران تحبذ تسوية سلمية للخلافات بين الدول المطلة على الخليج (٥٦).

وجاء في بيان رسمي أصدرته وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أنه في الوقت الذي تؤكد فيه إيران عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبو موسى، فإنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة سوء الفهم، وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار..(٥٧).

وتعقيباً على الحديث الذي أدلى به سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لمجلة اليمامة السعودية، ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية نقلاً عن متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية استعداد إيران لإجراء محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن النزاع القائم بينهما على ملكية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.(٥٨).

غير أن امتحان هذه التصريحات على أرض الواقع كشف عن تناقض الموقف الإيراني من مسألة الحل السلمي لمشكلة الجزر الثلاث، فعلى أثر المساعي الحميدة التي بذلها بعض الأشقاء عقدت في أبوظبي في الفترة من ٢٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الجولة الأولى من المفاوضات الرسمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واستمرت مفاوضات هذه الجولة لثلاث جلسات وعقب انتهاء الجلسة الثالثة أعلن رسمياً عن فشل المفاوضات.

وخلال هذه المفاوضات أصر الجانب الإيراني على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مقصراً استعداده على بحث مسألة جزيرة أبو موسى في إطار مذكرة التفاهم وعلى نحو يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج.

وتبريراً لموقفها المناقض لمبدأ الحل السلمي للمنازعات الدولية اتهم بيان وزارة الخارجية الإيرانية - الذي صدر في أعقاب الإعلان عن فشل المفاوضات - دولة الإمارات العربية المتحدة باستغلال حسن نوايا إيران بإثارتها لمطالب غير أصولية وغير منطقية ولا أساس لها من الصحة، ولا علاقة لها بقضية جزيرة أبو موسى، وحمل البيان الإيراني دولة الإمارات مسؤولية فشل المفاوضات.

وإذا كان موقف إيران من الحل السلمي لمشكلة الجزر عبر آلية المفاوضات قد شابه التناقض - كما ذكرت سابقاً - فإن رفضها البات لحل هذه المشكلة عن طريق التسوية القضائية تناقض آخر بين الادعاءات والممارسة فمنذ أن برزت مشكلة الجزر الثلاث بين الدولتين، وإيران ترفض رفضاً قاطعاً حلها قضائياً.

ففي رده على رسالتي حاكم الشارقة و (وليم لوس) المبعوث البريطاني إلى إيران

قال شاه إيران (إن إيران ليس لديها شك في موضوع سيادتها على جزيرة أبو موسى، ولهذا ترفض إجراء مفاوضات على هذه السيادة، كما ترفض إحالة النزاع إلى التحكيم الدولي أو هيئة الأمم المتحدة..) [٥٩].

وتأكد موقف إيران الرافض من التسوية السلمية للمشكلة من خلال الخطاب الذي ألقاه حاكم الشارقة السابق الشيخ خالد بن محمد القاسمي إذ قال:

(لقد ذهبت إلى إيران أكثر من مرة ، وفي كل مرة كانت نوايا إيران واضحة، لقد أردت أن أحيل المشكلة إلى محكمة العدل الدولية، ولكن إيران رفضت)[٦٠].

ورغم تغير النظام السياسي في إيران، إلا أن موقف إيران من رفض التسوية القضائية ظل ثابتاً، فقد استبعد نائب وزير الخارجية الإيراني إمكانية اللجوء إلى التحكيم لحل النزاع القائم بين بلاده و دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر الثلاث [٦١].

وجاء في البيان الذي صدر عن وزارة الخارجية بدولة الإمارات عقب الإعلان عن فشل مفاوضات أبوظبي أن الجانب الإيراني رفض الموافقة على إحالة مشكلة الجزر إلى محكمة العدل الدولية. [٦٢].

وفي طهران قال الرئيس الإيراني الهاشمي الرفسنجاني (إن إحالة القضية إلى المحاكم الدولية لن تجدي نفعاً) [٦٣].

وصفوة القول أن موقف إيران من مشكلة الجزر جاء متناقضاً مع موقفها الواضح والمعلن من مبدأي عدم الاعتراف بالتغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة. والحل السلمي للمنازعات الدولية والتي عبرت عنها إبان حربي الخليج الأولى والثانية.

ولا يجد هذا التناقض تفسيراً له إلا أن إيران تنظر إلى هذه الجزر على أنها جزء لا يتجزأ من ترابها الوطني، أو كما عبرت عنه خلال مفاوضات أبوظبي من أن السيادة الإيرانية على الطنبين غير مطروحة للمناقشة مع الآخرين.

المبحث الثاني
تناقض خطاب التصريحات

أولاً - التناقض حول طبيعة الخلاف على الجزر:

تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الخلاف القائم بينها وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول جزرها الثلاث المحتلة من طرف إيران على أنه خلاف على السيادة وليس خلاف حدودي يمكن تسويته بالتنازل عن بعضها أو جزر منها، أو أنه مجرد سوء تفاهم يمكن حله بآليات المجاملات الدولية، أو أنه سحابة صيف يمكن تجاوزه بإطلاق بعض التصريحات الكلامية، وهذا التكييف لطبيعة الخلاف هو الذي دفع بمصدر مسؤول في وزارة الخارجية الإماراتية إلى رفض التصريح الذي أدلى به أحد المسؤولين في الحكومة الاتحادية واصفاً فيه الخلاف بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث على أنه مجرد (سوء تفاهم).

أما التكييفات الإيرانية لطبيعة الخلاف فقد جاءت متناقضة، فقد وصف السيد علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني النزاع على الجزر الثلاث بأنه (نزاع ثانوي) [٦٤] وثانوية النزاع في رأي هذا المسؤول الإيراني ترجع إلى أن الحقائق الجغرافية للمنطقة توجب القول بتبعية الجزر الثلاث لإيران، فهو لا يعدو أن يكون خلاف حدودي ليس إلا.

والواقع أن التمسك بالمعطيات الجغرافية كتبيرير لادعاءات إيران ملكية الجزر الثلاث ردده أكثر من مسؤول إيراني وفي أكثر من مناسبة فعلى أثر الشكوى التي تقدمت بها المجموعة العربية في الأمم المتحدة نيابة عن حكومتي الشارقة ورأس الخيمة عقب الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث صرح مندوب إيران في مجلس الأمن (إن هذه الجزر هي امتداد لتلك الجزر التي تشكل عملياً مجموعة الجزر التي كانت جميعها جزءاً من إيران) [٦٥].

وفي الحديث الذي دار بين السيد سليم اليافي الأمين المساعد للجامعة العربية وسفير مملكة إيران في القاهرة في ١٩٧١/١٢/٤م قال السفير الإيراني.

(أرجو من الأمانة العامة أن تبذل كل جهدها لتهدئة الخواطر بعدم إعطاء أية أهمية لهذا الموضوع، إن الحق معنا والجزر قريبة من شواطئنا وهي جزء من أرضنا)[٦٦].

كما ردد هذا الادعاء الجغرافي الدكتور محمد لاتشيني الدبلوماسي الإيراني السابق في مداخلته أمام ندوة (جزر الخليج العربي أسباب النزاع ومتطلبات الحل) التي عقدها مركز الدراسات العربي الأوربي بباريس في نوفمبر ١٩٩٣.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في الدوحة السيد محمد علي بشارتي وزير الداخلية الإيراني وصف النزاع (بأنه بسيط) [٦٧] وبساطة النزاع في رأي هذا المسؤول الإيراني أنه لا يطول إلا جزيرة واحدة فقط وهي جزيرة أبو موسى، وحتى هذه الجزيرة فإن وضعها القانوني محكوم بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١م.

والملفت للنظر أن الخطاب السياسي الإيراني يتجه أبداً نحو إبعاد جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى عن دائرة الخلاف باعتبارهما جزيرتين إيرانيتين. وأنهما جزء لا يتجزأ من أراضي إيران، وإن موضوع السيادة عليهما ليس مطروحاً للمناقشة مع الآخرين،وهذا الإصرار الإيراني على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال للجزيرتين من أهم أسباب فشل مفاوضات أبوظبي، كما أنه من بين الأسباب التي دعت إلى إلغاء الزيارة التي كان سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية يعتزم القيام بها لإيران في سبتمبر ١٩٩٣ إذ رفضت إيران إصدار بيان يشير إلى أن هدف الزيارة – ضمن أهداف أخرى – بحث الخلاف بين دولة الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

أما السيد/ حسين صادقي سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى دولة الكويت فقد صرح لإحدى الصحف الكويتية (أن المسألة انتهت بيننا وبين الإمارات وعلاقاتنا تتحسن وتتوسع يوماً بعد يوم)[٦٨] وانتهائية المسألة (الخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث) في مفهوم السيد السفير تعني التسليم بوجهة النظر الإيرانية حول جزيرتي (طنب الكبرى وطنب الصغرى) باعتبارهما جزيرتين إيرانيتين. وبالإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى، وبالتفسير الذي

أعطته إيران لبنود مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ التي تحكم الوضع القانوني لهذه الجزيرة.

وهذا التفسير المغالط فيه لطبيعة الخلاف هو ما حدا بسفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى دولة الكويت إلى التصريح لوكالة الأنباء الكويتية (بأن الوضع في الجزر ما زال على ما كان عليه منذ انتهاء مفاوضات أبوظبي). وتساءل السفير عن المعطيات التي جعلت السفير الإيراني يعلن عن انتهاء الخلاف [٦٩].

ويصل التناقض إلى منتهاه بقول رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إن إيران ستحتفظ بالجزر بأي ثمن). وحذر رئيس الجمهورية الإيرانية دولة الإمارات العربية المتحدة من مغبة محاولة استرجاع جزرها قائلاً:

(إن دولة الإمارات العربية المتحدة ستعبر بحراً من الدماء إذا ما أرادت السيطرة على الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) [٧٠].

ومفاد ما قاله رئيس جمهورية إيران الإسلامية أن إيران لا ترى أن هناك خلافاً يمكن وصفه بأنه (بسيط) أو (ثانوي) أو أنه تم (تسويته) لأن إيران مصممة على الاحتفاظ بالجزر الثلاث مهما كان الثمن، مما يعني أنها أغلقت الباب أمام أي حل أو تسوية سلمية للمشكلة، وليس أمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلا التسليم بهذا الواقع أو تحمل النتائج إذا ما حاولت استرجاع جزرها المحتلة.

ثانياً: التناقض حول تسوية الخلاف:

يشوب الموقف الإيراني من مسألة تسوية مشكلة الجزر سلمياً تناقض يصعب على المراقب العادي البعيد عن دائرة صنع القرار إيجاد تفسير منطقي له. فمن خلال تحليل تصريحات المسؤولين الإيرانيين في هذا الصدد يتضح أن الخطاب السياسي الإيراني حول مسألة تسوية مشكلة الجزر سلمياً يدور حول نقطتين متعارضتين ومتناقضتين أولهما التأكيد الإيراني على تبعية الجزر لإيران انطلاقاً من معطيات الجغرافية ووقائع التاريخ وتقريرات القانون(هذه العناصر الثلاثة تشكل عماد الادعاءات الإيرانية في المطالبة بتبعية الجزر لها) وثانيهما ادعاءات المسؤولين

الإيرانيين حول رغبتهم في إنهاء المشكلة سلماً.

فبخصوص النقطة الأولى فإن تصريحا المسؤولين الإيرانيين منذ عهد الشاه وحتى الآن تسير على وتيرة واحدة فجميعها تؤكد على تبعية الجزر الثلاث لإيران بزعم أنها كانت في الماضي تشكل جزءاً من إقليم الامبراطورية الفارسية، وأن موقعها الجغرافي وتكوينها الجيولوجي أقرب لإيران منه للعرب، وأن اعتراف بريطانيا وكذلك شيوخ وأعيان الإمارات العربية التي ظهرت على الساحل الشرقي للخليج بالسيادة الفارسية عليها يمنع من معاودة مناقشة أمر هذه السيادة ثانية لصيرورة هذا الاعتراف باتاً.

وعندما قامت القوات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث برر شاه إيران احتلاله على أساس أن الجزر فارسية التبعية مشيراً إلى أنها جزء من الأقاليم التي فتحها (داريوش) أحد ملوك الفرس القدماء [٧١].

وخلال الاجتماع الاستثنائي للبرلمان الإيراني أعلن رئيس وزراء إيران السيد/ أمير عباس هويدا أن إيران استعادت سيادتها على الجزر لتمارس حقوقها التاريخية التي حرمت منها طوال ثمانين عاما [٧٢].

وفي الخطاب الذي بعثه السيد/ صادق قطب زاده وزير خارجية إيران الأسبق إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أكد السيد الوزير على تبعية الجزر الثلاث لإيران باعتبار أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من إيران على مر التاريخ [٧٣].

وفي مقابلة أجرتها إذاعة مونت كارلو في ٣ إبريل ١٩٨٠ رفض الوزير (زاده) أن يكون للعرب حق المطالبة بالجزر الثلاث بدعوة أن جميع دول الخليج تشكل تاريخياً جزءاً من الأراضي الفارسية [٧٤].

وفي مؤتمر صحفي عقده الرئيس الإيراني الهاشمي الرفسنجاني في لاهور يوم ١٩٩٢/٩/٨ قال الرئيس الإيراني(إن جزيرة أبو موسى التي تديرها إيران والشارقة هي جزيرة إيرانية) [٧٥].

أما رئيس مجلس الشورى الإيراني السيد/ علي أكبر ناطق نوري فقد أدلى بتصريحات أثناء حديثه أمام جميع من الطلاب في جامعة طهران نشرتها صحيفة

(رسالات) جاء فيها (أن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى أراض إيرانية بموجب اتفاق مكتوب مع الإنجليز) [٧٦].

وبخصوص النقطة الثانية (رغبة إيران في إنهاء الخلاف سلماً) فتصريحات المسؤولين الإيرانيين كثيرة، ولذلك سأكتفي بإيراد طائفة منها:

فأثناء اجتماعية بوزيري خارجيتي قطر وسلطنة عمان في نيويورك على هامش اجتماع الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة قال وزير خارجية إيران (إن إيران لا تزال متمسكة بسيادتها على الجزر الثلاث بيد أنها ترغب في تسوية المسألة سلميا) [٧٧].

وفي طهران أكد بيان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية عدم تغيير سياسة إيران تجاه جزيرة أبو موسى، وأوضح البيان استعداد ايران لمواصلة المفاوضات مع دولة الإمارات العربية المتحدة لأنها كل سوء للفهم على أساس احترام السيادة الوطنية وحسن الجوار. [٧٨].

وفي طهران أكد رئيس الجمهورية الإيرانية عدم وجود تغيير في سياسة إيران تجاه جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، [٧٩] وقد سبق للرئيس الإيراني أن صرح في مؤتمر صحفي عقده في لاهور يوم ١٩٩٣/٩/٨ (إن جزيرة أبو موسى جزيرة إيرانية).

وفي تصريح نشرته جريدة كيهان الإيرانية الصادرة صباح يوم ١٩٩٤/٨/١١ ردد وزير داخلية إيران ادعاءات إيران بالسيادة على الجزر الثلاث، ودعا الوزير في تصريحه دولة الإمارات إلى التفاوض مع إيران حول مطالبتها ببعض هذه الجزر. [٨٠].

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير خارجية إيران بفندق قصر البستان بمسقط يوم ١٩٩٤/٩/٦ أعاد وزير الخارجية الإيراني تأكيداً موقف إيران من مشكلة الجزر الثلاث، ودعا مجدداً إلى استئناف المفاوضات بين البلدين بدون شروط مسبقة[٨١].

والواقع أنه مما يصعب على الفهم التوفيق بين ادعاءات إيران السيادة الكاملة على الجزر الثلاث ودعواتها إلى التفاوض لإنهاء الخلاف سلماً. ولعل هذا التناقض

هو ما عناه سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في المقابلة التي أجرتها معه جريدة الحياة اللبنانية حيث قال سموه:

(عند سماع كلام إيران وتصريحاتها نجد فيه بعداً عن ما نفكر به نحن، فالإنسان الذي يستولي على حق من حقوق ويشهر ويدعي أن هذا ملك سابق له، كيف تتفاوض معه وتحصل على شيء منه..)[٨٢].

صحيح أنه ليس في السياسة لا دائمة ولا نعم دائم، وإنما هناك مصالح دائمة، إلا أن وضوح الموقف في مسألة سياسة معينة في لحظة معينة عامل مهم لتحقيق الهدف السياسي.

خاتمة

لقد مضى على احتلال الجزر العربية الثلاث - حتى الآن - ثلاثة وعشرين عاماً، وخلال هذه السنوات شهدت منطقة الخليج أحداثاً جساماً كان لها أثرها البارز على دولها، فقد تغير النظام السياسي في إيران من نظام ملكي علماني إلى نظام جمهوري إسلامي، وشهدت ولادة أول تكتل إقليمي عربي خليجي تمثل في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما شهدت المنطقة حربي الخليج الأولى والثانية (الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير الكويت).

وعلى الرغم من هذه الأحداث فقد بقيت مسألة الجزر العربية الثلاث في حالة سبات حتى كادت أن تسقط من الذاكرة العربية، وخلال العقدين المنصرمين عانت مسألة الجزر من معضلتي التغييب الإماراتي للمشكلة والاستمرار الإيراني للاحتلال، فتحت ستار الاعتبارات السياسية (انتهاز الظروف الملائمة، مراعاة حسن الجوار، عدم إثارة المسألة إعلامياً.. إلخ)

عالجت دولة الإمارات العربية المتحدة المشكلة عبر قنواتها الدبلوماسية باعتبارها مسألة سياسية لا قضية وطنية حتى أن نشر خبر عن الجزر أو عقد ندوة عنها داخل الدولة كان يدخل في دائرة المحرمات، فكانت النتيجة أن فقدت المشكلة الحماس الشعبي والدعم الجماهيري، وبالمقابل فإن السكوت الطويل لدولة الإمارات على المشكلة أعطى لإيران الدافع لأن تستمرئ احتلالها للجزر وتتمادى في تجاوزاتها لا لتعهداتها أو التزاماتها الدولية فحسب بل وحتى لبنود مذكرة التفاهم المنظمة لحدود وطبيعة التواجد الإيراني على جزيرة أبو موسى.

إن هذه الندوة(ندوة جزر السلام) جاءت في وقت تبدو فيه الحاجة ملحة لأن تخرج بتوصية لتشكيل لجنة وطنية عليا تضم بين أعضائها المتخصصين في المشكلة تكون مهمتها الأساسية إعادة صياغة المشكلة لا على أساس أنها مشكلة سياسة فحسب بل وعلى أنها قضية وطنية بالدرجة الأولى وذلك من منطلق أن أي مشكلة سياسية تمس الوطن أو المواطن لا تحظى بتأييد شعبي يكون مصيرها الفشل ولو بعد حين.

وربما أكون متفائلاً أكثر من اللازم فيما لو طالبت بإنجاز سفر موسوعي عن الجزر الثلاث يشتمل على تفاصيل تاريخها وجغرافيتها ووضعيتها القانونية والسياسية.. إلخ كي يكون مرجعاً تحت كل دارس وباحث.

هوامش البحث

● في يناير ١٩٩٢م حاز معد هذه الورقة درجة الماجستير في القانون العام من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس بالرباط عن أطروحته (مدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة - حالة الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي) وقد قام مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة بطباعة الأطروحة وملحقها بكتاب تحت عنوان (الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة).

١) انظر مجلة الشرطي، الإدارة العامة لشرطة الشارقة. العدد الثامن، السنة السادسة يناير ١٩٩٤، ص ١٧.
٢) انظر مجلة الوسط، العدد (٨٦) بتاريخ ٢٠ - ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣، ص ١٤ .
٣- جريدة الخليج، العدد (٤٩٣٠) تاريخ ٨/١١/١٩٩٢.

● ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة أخطرت الأمم المتحدة بهذا القانون وطلبت من الأمين العام للمنظمة الأممية تعميمه على كافة الدول الأعضاء فيها كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة. وللوقوف على نصوص هذا القانون انظر الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٢٥٧) السنة (٢٢) أكتوبر سنة ١٩٩٣.

● للوقوف على ماهية التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفاهم ووضعيتها القانونية وخلفياتها السياسية انظر (عبد الوهاب عبدول - الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة. إصدار مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، سلسلة كتاب الأبحاث رقم(٩)، ص ٣٤٣ - ٣٥٤.

● يذكر هذا المؤرخ في كتابه المشار إليه لاحقاً أن سكان مدينة لنجة كانوا حتى قبل ثمانين عاماً يطلقون على جزيرة أبو موسى اسم (كب سبزو) وذلك لما اشتهرت به هذه الجزيرة من توافر المياه العذبة والمراعي دائمة الاخضرار. وكان حكام الساحل الشرقي للخليج يرسلون مواشيهم وأغنامهم إليها للرعي فيها.
ولئن صحت استنتاجات هذا المؤرخ بخصوص فارسية اسم هذه الجزيرة. فإن على إيران أن تنسحب من من منطقة عربستان لأن النظائر والأشباه في اللغة توجب المساواة في الحكم. فعربستان تعني، وفق صحيح اللغة الفارسية. بلاد العرب. كما لم يذكر هذا المؤرخ لماذا تخلت إيران عن الاسم الذي أطلقه سكان مدينة لنجه على هذه الجزيرة وتمسكت بالاسم (بو موسى) رغم أن المدلول الفارسي للاسم الأول أقرب منه للاسم الثاني. ومما يجدر ذكره أن كب سبزو تعني باللغة المحلية لسكان مدينة لنجه الخد الأخضر.
ومما يحسن ذكره في هذا المقام أن صاحب كتاب (عرب الخليج) أورد في مؤلفه أن الخرائط

الأوروبية أشارت إلى جزيرة أبو موسى باسمها الحالي وأنها ظهرت على بعض الخرائط الهولندية باسم زيميو ZEEMEEUW نسبة إلى المركب الذي استكشف المنطقة. (انظر ب. ج. سلوت. عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية. ترجمة عايدة خوري، منشورات المجمع الثقافي أبوظبي، الطبعة الأولى /١٩٩٣ ، ص٦٥).

٤) إيرج إفشار (سيستاني)، جزيرة بو موسى وجزاير تنب برزك وتن كوجك، جاب أول ١٣٧١هـ.ش. إيران شناسي (٢٧) ص ٥٩ – ٦٠ .
٥) انظر إيرج إفشار (سيستاني) المرجع السابق، ص١١١.

● لم تشر المراجع الفارسية إلى سبب تخلي إيران عن الأسماء المحلية التي أطلقها سكان منطقة عربستان على مدنهم وقراهم واستبدالها بأسماء فارسية كتغيير اسم مدينة المحمره إلى خرمشهر، بل وتغيير اسم المنطقة ذاتها من عربستان إلى خوزستان.

٦) انظر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط. منشورات شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٢م الجزء الأول ص ١٠١.
٧) انظر : أبو منصور اسماعيل الثعالبي النيسابوري. فقه اللغة وسر العربية، دار الكتب العلمية – بيروت ص ٢٥٩.
٨) د. فالح حنظل، معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربيةالمتحدة منشورات وزارة الإعلام والثقافة – الإدارة الثقافية، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ٣٨٣.

● الدكتور عبد الهادي التازي. مفكر مغربي وسفير سابق وعضو أكاديمية المملكة المغربية وأستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط ومدير المركز الجامعي بالرباط. له العديد من الأبحاث والدراسات التاريخية والقانونية والسياسية والاجتماعية. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العربية والدولية، له عدة مؤلفات من أشهرها تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية. يقع هذا السفر في عشر مجلدات من القطع الكبير. شارك مشكوراً في عضوية الهيئة التي تولت مناقشة الأطروحة التي تقدم بها معد هذه الورقة إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط.

٩) انظر : مجلة الوسط ، العدد (٨٦) ، تاريخ ١٩٩٣/٩/٢٠م ، ص ١٦
١٠) إيرج إفشار سيستاني ، المرجع السابق ، ص ١١١
١١) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٤٦
١٢) من الأسماء التي أطلقت على الخليج العربي عبر عصور التاريخ المختلفة. البحر الأدنى أو الممر Lower or Bitter Sea ، خليج فارس أو خليج العجم، خليج البصرة، خليج القطيف وخليج

البحرين. انظر :– قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٢م ، ص ٧ –٨ .

١٣) د. عبد الملك التميمي، مسمى الخليج – دراسة في العلاقات العربية الإيرانية، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٨) يونيه / حزيران ١٩٩٤، ص٥٧.

١٤) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص٢٤٨.

١٥) انظر : مجلة الوسط ، العدد المشار إليه سابقاً ، ص ٢٠.

١٦) انظر مجلة الشرطي، العدد المشار إليه سابقاً ، ص ١٢.

● ومما يجدر الإشارة إليه أن المجلس الأعلى للاتحاد أعلن عن أن الاتفاقيات المعقودة بين أي إمارة والدول المجاورة تعد اتفاقيات بين اتحاد دولة الإمارات وهذه الدول. انظر الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة العدد (٢٤٠) السنة الثانية والعشرين / يوليو ١٩٩٢م ، ص ١٣.

● للوقوف على تفاصيل المضايقات الإيرانية لسكان جزيرة أبو موسى والقادمين إليها ، انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٤٣ – ٣٤٦.

● للوقوف على تفاصيل هذه الحقوق انظر : د. محي الدين علي عشماوي. حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي. منشورات عالم الكتب. القاهرة / يناير ١٩٧٢ ص ٢٠٩ – ٥٤٤.

● انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ – ٢٤٩.

١٧) جريدة الخليج ، العدد (٥٢٦٠) تاريخ ٦/١٠/١٩٩٣م.

١٨) جريدة الخليج ، العدد (٤٩٥٢) تاريخ ٣٠/١١/١٩٩٢م.

١٩) جريدة الحياة (طبعة الخليج) العدد (١١٣٠٣) تاريخ ٢٦/١/١٩٩٤م.

٢٠) مجلة الوسط العدد (١٢٦) تاريخ ٢٧/٦/١٩٩٤م.

٢١) جريدة الخليج ، العدد (٥٣١٨) تاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٣م.

٢٢) جريدة الخليج ، العدد (٥١٠٠) تاريخ ٢٨/٤/١٩٩٣م.

٢٣) جريدة الخليج ، العدد (٥١١٤) تاريخ ١٢/٥/١٩٩٣م.

٢٤) جريدة الخليج ، العدد (٥٢٥٩) تاريخ ٥/١٠/١٩٩٣م.

٢٥) جريدة الخليج ، العدد (٥٤٩٦) تاريخ ١/٦/١٩٩٤م.

٢٦) جريدة الخليج ، العدد (٥٢٣٥) تاريخ ١١/٩/١٩٩٣م.

● أكد هذا البيان دعم المجلس ومساندته لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وتأييده لكل الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها معرباً عن الأمل في أن

يفضي الحوار بين الإمارات وإيران إلى إزالة كل المسائل العالقة بينهما.
٢٧) انظر جريدة الحياة (طبعة الخليج) العدد (١١٣٠٣) تاريخ ٢٦/١/١٩٩٤م.

● انظر على سبيل المثال المواد : ١٤ ، ٣٣، ٣٤، ٣٥ ، ٣٦، ٣٧ ، ٣٨ ، ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٨) انظر جريدة الخليج ، العدد (٥٣٤٩) تاريخ ٣/١/١٩٩٤م.
٢٩) انظر وثيقة الأمم المتحدة تحت الرمز A/35/727 - S/14290 تاريخ ٩ ديسمبر ١٩٨٠م.

● للوقوف على تفاصيل تأكيدات دولة الإمارات العربية المتحدة لسيادتها على جزرها الثلاث في صعيد الأمم المتحدة، انظر : مذكرة مستشار الوفد الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة المؤرخة في ١٢/٦/١٩٨٠م وملحقاتها.

● عقدت جلسات هذه المفاوضات في مدينة أبوظبي في الفترة ٢٧ – ٢٨ ديسمبر ١٩٩٢م بين وفدي دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبعد ثلاث جلسات أعلن رسمياً عن فشل المفاوضات، وألقى كل وفد مسؤولية الفشل على الطرف الاخر لمزيد من التفاصيل عن مفاوضات أبوظبي وأسباب فشلها انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٦٣ – ٣٦٨.

● تنص المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة (يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم ذلك في توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ ، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه). ومما يجد ذكره أن التدابير المذكورة في المادة السابقة تنقسم من حيث مداها إلى تدابير مؤقتة وتدابير غير عسكرية وتدابير عسكرية. (المواد ٤٠، ٤١ ، ٤٢ ، من الميثاق).

٣٠) جريدة الحياة (طبعة الخليج) العدد (١١٠٢٨) تاريخ ٢٣/٤/١٩٩٣م.
٣١) انظر جريدة الخليج ، العدد (٥١٢٤) تاريخ ٢٢/٥/١٩٩٣م.
٣٢) جريدة الخليج ، العدد (٥٤٢٤) تاريخ ٢٠/٣/١٩٩٤م.
٣٣) جريدة الخليج ، العدد (٥٤٩٦) تاريخ ١/٦/١٩٩٤م.
٣٤) جريدة الخليج ، العدد (٥٤٩٦) تاريخ ١/٦/١٩٩٤م.
٣٥) انظر جريدة الحياة (طبعة الخليج) العدد (١١٣٠٣) تاريخ ٢٦/١/١٩٩٤م.
٣٦) جريدة الخليج ، العدد (٥٣٣٦) تاريخ ٢١/١٢/١٩٩٣م.
٣٧) جريدة الخليج ، العدد (٥٤٣٣) تاريخ ٢٨/٣/١٩٩٤م.
٣٨) جريدة الخليج ، العدد (٥٤٤٠) تاريخ ٥/٤/١٩٩٤م.

٣٩) جريدة الخليج ، العدد (٥٣٥٧) تاريخ ١١/١/١٩٩٤م.
٤٠) انظر كراسة البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. منشورات الأمانة العامة لمجلس التعاون بدول الخليج العربية الطبعة السابعة، ص ٨٧.
٤١) انظر جريدة الخليج ، العدد (٥٤٣٩) تاريخ ٤/٤/١٩٩٤م.
٤٢) جريدة الخليج ، العدد (٥٤٧٤) تاريخ ٩/٥/١٩٩٤م.
٤٣) جريدة الخليج ، العدد (٥٥٠١) تاريخ ٦/٦/١٩٩٤م.
٤٤) جريدة الخليج ، العدد (٥٣٢٠) تاريخ ٥/١٢/١٩٩٣م.
٤٥) جريدة الخليج ، العدد (٥٣٨٣) تاريخ ٦/٢/١٩٩٤م.
٤٦) عبد الوهاب عبدول : الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدي مشروعية التغييرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة. إصدار مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة. سلسلة كتاب الأبحاث رقم (٩) ص ١٥ – ١٦.
٤٧) مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٢) أكتوابر ٩٩٠م ، السنة (٢٦) ، ص ٣٤٢.
٤٨) كتاب الشرق (سجل وثاذقي لجريمة غزو الكويت) ، العدد (١) ص ٣٣.
٤٩) كتاب الشرق ، المرجع السابق ، ص ٨٨.
٥٠) كتاب الشرق ، المرجع السابق ، ص ١٠٣.
٥١) كتاب الشرق ، المرجع السابق ، ص العدد (٢) ص ١٠٧ .
٥٢) كتاب الشرق ، المرجع السابق ، ص العدد (٢) ص ٣٢.
٥٣) أيرج إفشار (سيستاني) ، جزيرة بو موسى وجزاذر تنب بزرك وتنب كوجك ، جاب أول ١٣٧١ هـ.ش إيران سناسي (٢٧) ، ص ١٠٠ و ١١٨.
٥٤) الحرب العراقية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، إعداد وزارة الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية ، الطبعة الأولى ، طهران / ١٤٠٤هـ ، ص٢١.
٥٥) انظر كتاب : الحرب العراقية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٥١–٥٤.
٥٦) انظر : جريدة الخليج ، العدد (٤٩٣٤) تاريخ ١٢/١١/١٩٩٢م.
٥٧) انظر : مجلة الوسط ، العدد (٣٧) تاريخ ١٢/١٠/١٩٩٢م.
٥٨) القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C ، نشرة أخبار الثامنة بتوقيت جرينتش لمساء يوم ٢/٦/١٩٩٤م، الرصد الخاص.
٥٩) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧.
٦٠) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧.
٦١) نقلاً عن إذاعة الرباط في نشرتها الإخبارية المذاعة في الثامنة مساء بتوقيت الرباط من مساء يوم ١٠/١٠/١٩٩٢م الرصد الخاص.
٦٢) جريدة الخليج ، العدد (٤٨٩٠) تاريخ ٢٩/٩/١٩٩٢م.
٦٣) جريدة الشرق الأوسط ، العدد (٥٦٧١) تاريخ ٨/٦/١٩٩٤م.

٦٤) جريدة الخليج ، العدد (٥٢١٢) تاريخ ١٩/٨/١٩٩٣م.
٦٥) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ١٠٣.
٦٦) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ١٠٤.
٦٧) جريدة الحياة (طبعة الخليج) العدد (١١٣٠٣) تاريخ ٢٦/١/١٩٩٤م.
٦٨) جريدة الخليج ، العدد (٥٠٥٣) تاريخ ١١/٣/١٩٩٣م.
٦٩) جريدة الخليج ، العدد (٥٠٥٣) تاريخ ١١/٣/١٩٩٣م.
٧٠) انظر : جريدة الشرق الأوسط ، العدد (٥٦٧١) تاريخ ٨/٦/١٩٩٤م.
٧١) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٩٤.
٧٢) انظر : إيرج إفشاري ، المرجع السابق ص ٨٨.
٧٣) نقلاً عن كتاب (فصول من النزاع العراقي الإيراني) تأليف ٠مجهول) ، طبعة (بدون) ، منشورات (بدون) ، ص ٣٢.
٧٤) نقلاص عن المصدر السابق ، ص ٣٢.
٧٥) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٦٦.
٧٦) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٦٧.
٧٧) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٦٦.
٧٨) إذاعة طهران، موجز النشرة الإخبارية المذاعة في الساعة الثالثة من مساء يوم ٣٠/٩/١٩٩٢م بتوقيت الإمارات ، الرصد الخاص.
٧٩) انظر : عبد الوهاب عبدول ، المرجع السابق ، ص ٣٦٥.
٨٠) انظر جريدة الخليج ، العدد (٥٥٧١) تاريخ ١٥/٨/١٩٩٤م.
٨١) القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C ، نشرة أخبار الثامنة بتوقيت جرينتش لمساء يوم ٦/٩/١٩٩٤م، الرصد الخاص.
٨٢) جريدة الخليج ، العدد (٥٤٢٤) تاريخ ٢٠/٣/١٩٩٤م.

تقرير وتوصيات الندوة

مقدمة :

بدعوة من مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة وبرعاية كريمة صاحب السمو الشيخ: خالد بن صقر القاسمي ولي العهد نائب حاكم رأس الخيمة - دولة الإمارات العربية المتحدة - عقدت ندوة تاريخية علمية هي الرابعة في سلسلة ندوات المركز تحت عنوان (جزر السلام) (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وذلك في الفترة من ٣٠ نوفمبر /تشرين الثاني وإلى ١ ديسمبر /كانون الأول ١٩٩٤.

وقد انتظمت الندوة في ست جلسات، كانت الأولى الجلسة الافتتاحية متضمنة كلمة صاحب السمو الشيخ خالد راعي الندوة أشار فيها إلى ذكرى الاحتلال الإيراني للجزر، وأشاد بالوعي العربي والدولي بقضية الجزر وبالتأييد الدولي وخاصة تأييد الدول الكبرى لدولة الإمارات العربية المتحدة في معالجتها للقضية.

ومن ثم ألقى الأستاذ/عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون السياسية، كلمة جامعة الدول العربية والتي ركز فيها على ضرورة التضامن العربي وتناسى الخلاف ودواعي الشقاق ليعود الصف العربي موحداً متماسكاً يقوي الصف العربي ويحمي الحقوق العربية.

ثم كلمة الأستاذ/ حسن جمام الأمين العام للاتحاد الدولي للعمال العرب، الذي أكد وقوف العمال العرب في الوطن العربي وخارجه بكل قوة لاستعادة الحقوق العربية وتأييدهم المطلق لدولة الإمارات العربية المتحدة في نهجها لاستعادة جزرها المحتلة الثلاث.

وفي ختام الجلسة ألقى الأستاذ/ أحمد جلال التدمري مدير المركز السابق المنظم للندوة كلمة المركز وقد ضمن كلمته الإشارة إلى الوثائق التاريخية والجغرافية والمستندات المحلية والدولية التي تؤكد عروبة الجزر في الخليج العربي والتأييد الدولي للسياسة الحكيمة التي تنهجها دولة الإمارات العربية المتحدة في مطالبتها باستعادة حقها.

تقرير الندوة:

شارك في ندوة (جزر السلام) نخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين ورجال القانون والإعلام والسياسة، وممثل لجامعة الدول العربية واتحاد المحامين العرب والأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وعدد آخر من المنظمات والنقابات مؤسسات المجتمع العربي الأهلي ومراكز الأبحاث والدراسات العربية والاجنبية.

وعلى مدى يومين، ناقشت الندوة جملة من البحوث القانونية والتاريخية والسياسية، بروح علمية وموضوعية، واستذكر المشاركون تطورات وتفاعلات العلاقات العربية الإيرانية عبر التاريخ المشترك وضمن دائرة الحضارة العربية الإسلامية وأكد المشاركون على أن علاقات الشعوب هي نتاج مباشر للتاريخ والجغرافية والتراث المشترك.

كما أكدوا على الضرورة الملحة للتقارب والتعاون والحوار العربي الإيراني ولتعميق فهم كل طرف للآخر وللاحترام المتبادل وحسن الجوار، ولتسوية القضايا الخلافية بالوسائل السلمية، ولعدم اللجوء إلى القوة أو التلويح باستخدامها أو التدخل في الشئون الداخلية.

وفي تحليل معمق واستشراف موضوعي لحاضرة العلاقات العربية الإيرانية ومستقبلها، أكد المشاركون في الندوة أن جوهر التوتر والنزاع في هذه العلاقات يمكن في احتلال إيران لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث، وفي إصرار جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة الاحتلال وتعميقه، وعلى تجاهل دعوات الحوار والتسوية بوسائل سلمية خاصة وسائل التحكم والقضاء الدولي، لمسألة احتلال الجزر.

وفي إطار البحوث والمداولات، ركزت الندوة على محاور عديدة، من أبرزها:

الجوانب القانونية التاريخية:

تدارست الندوة كافة الجوانب القانونية والتاريخية لقضية الجزر العربية المحتلة، ونظرت في التطورات التي سبقت عملية الاحتلال العسكري الإيراني للجزر، وما اتخذته إيران من إجراءات وتدابير تعسفية على أرض هذه الجزر وضد مواطنيها

الإماراتيين، سكان الجزر الأصليين وغيرهم من المقيمين.

واعتبرت أن تلك الإجراءات غير المبررة بما فيها اللجوء للقوة والتهديد باستخدامها في العلاقات الدولية تشكل اخلالا بالرغبة الإيرانية المعلنة لتطوير العلاقات الإيرانية الخليجية، العربية.

وأعاد المشاركون في الندوة التأكيد على السيادة الإماراتية العربية الفعلية والمتواصلة والهادئة على هذه الجزر الثلاث، وأكدوا على أن احتلال إيران لهذه الجزر يمثل انتهاكاً صارخاً لأحد المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وعلى الأخص بين الدول المتجاورة، كما يشكل مخالفة صارخة لأحكام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتي تحرم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، ورأى المشاركون أن مذكرة التفاهم الموقعة حول جزيرة أبو موسى بمسئولية سياسية وأخلاقية وقانونية بريطانية هي مجرد ترتيبات مملاة غير متكافئة التقى فيها شرط التعبير الحر والصريح عن الإرادة من جانب الطرف العربي الموقع عليها، فضلاً عن صراحتها الواضحة بتعليق السيادة على جزيرة أبو موسى ورغماً عن وجود هذه الإشكاليات الفاضحة، فإن إيران أفرغت مذكرة التفاهم من مضمونها، وبممارسات تعسفية مست هويتها العربية وتكوينها الديمغرافي.

وفي هذا الإطار، رأت أن الجزر العربية المحتلة الثلاث تعتبر من وجهة نظر القانون الدولي أراض محتلة تخضع لقواعد قانون الاحتلال العسكري، وقواعد القانون الدولي الأخرى المكملة لها، ومن بين القواعد الآمرة لهذا القانون خطر تغيير التكوين السكاني للأقاليم المختلفة، كما أكد المشاركون في الندوة على تقديرها العالي، وتثمينهم للتحرك الحضاري الرفيع الذي سلكته دولة الإمارات، باعتمادها الحوار والوسائل القضائية كطريق تسوية سلمية لحل نزاعها السيادي مع إيران.

إيران:

أكد المشاركون في الندوة على أهمية التعاون الإيراني الخليجي، والتنسيق بينهما في مواجهة المعطيات العالمية الجديدة والمتغيرة، فما بين شعوب إيران والشعب العربي

في الخليج من صلات وتفاعلات ومصالح الشيء الكثير لكن يبقى هناك قلق ومخاوف عربية مبررة انطلقت منذ احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، وعمقتها تصريحات رسمية إيرانية تنطوي على تهديدات لأمن واستقرار المنطقة، كما أكدت الندوة أن هناك مساحة واسعة لمصلحة عربية وإيرانية مشتركة في حفظ سلام الخليج وأمنه ونمائه، ولعل أبرز الأولويات لبناء هذه المساحة وتطوير إجراءات الثقة بين إيران ودول الخليج العربية تكمن في إزالة أسباب الخلاف والتوتر المتمثلة في استمرار احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، وقبول الدعوة السلمية بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية لإظهار الحق، ووضع نهاية لمسببات الخطر وموجباته الإنزلاق إلى نتائج لا تحمد عقباها، لاسيما وقد سبق لإيران أن توجهت أورضيت - عبر التاريخ المعاصر، باللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدوليين في مناسبات عدة.

توصيات الندوة:

١- حشد التأييد العملي والدعم الفعلي لاسترجاع الحقوق العربية ولتوجيهات دولة الإمارات العربية المتحدة وتحركها الدبلوماسي - محليا وإقليمياً ودولياً - لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث المحتلة عبر تسوية سلمية تبقى على العلاقات الطبيعية والجوارية مع إيران.

٢- تنبيه المجتمع الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى أن استمرار احتلال إيران للجزر العربية من شأنه أن يعرض أمن الخليج والسلم والأمن الدوليين للخطر.

٣- مطالبة إيران بالاستجابة الصادقة لنداءات السلام والتي صدرت وتصدر عن دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذا النزاع السياسي وإعادة الحقوق لأصحابها ورفع الانتهاكات التعسفية في الجزر المحتلة التي تعرض الأمن والاستقرار في المنطقة لأرشد المخاطر والأذى.

٤- وفي قراءة معمقة للأوضاع العربية عامة والخليج خاصة، استشعر المشاركون في الندوة المخاطر الجسيمة التي يواجهها الأمن القومي وأمن الخليج العربي-

حاضراً ومستقبلاً - وإدراكاً منهم لأهمية الالتزام القومي في كفالة أمن ونماء الوطن العربي ، فإن الخطوة الأولى تبدأ في مناعة البيت الخليج العربي بانتمائه العربي وبتفعيل الآليات العربية لمنع كل أشكال التهديد والعدوان، وأن ذلك يعني موقفاً خليجياً واحداً بخطاب وسلوك حاسمين دعما لدولة الإمارات العربية المتحدة في موقفها تجاه أرضيها المحتلة وعلى كافة الأصعدة.

٥- شدد المشاركون على أهمية إعادة بناء التضامن العربي بالقيام بالمصالحة العربية ودعم الجامعة العربية ودورها القومي الذي يشكل تعزيزاً للأمن القومي العربي بمفهومه الشامل.

٦- التأكيد على أهمية التزام كل دولة عربية وإسلامية بالنهوض للمساندة بكل الطاقات لأية دولة عربية وإسلامية ومساعدتها على صد العدوان وإعادة الحقوق المغتصبة - حيث يشكل هذا الالتزام الأخلاقي والأخوى واستثماراً جماعياً لأمن كل دولة في المستقبل، وتنفيذ لأحكام ميثاقي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي هذا الإطار، تحث الندوة الدول العربية والإسلامية ومنظماتها الجماعية لبذل أقصى الجهود الممكنة وعلى أعلى المستويات مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لحشد التأييد والدعم لموقف الإمارات العادل في مواجهة الاحتلال الإيراني.

٧- وعلى المستوى الشعبي ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز أبحاثه وجامعاته ومنابره الثقافية والفكرية، فإن الندوة تدعو لتعميق ومعالجة الإدراك العام المتبادل لكل من العرب والإيرانيين لبعضها البعض.

وتستشعر الندوة الحاجة الماسة لتكثيف الجهود البحثية والدراسات الموضوعية في العلاقات العربية الإيرانية، واستكشفا إمكانيات التعاون والتنسيق وتبديد عناصر القلق والتوجس، ورأى المشاركون أن استمرار إيران باحتلالها للجزر العربية يزيد من أسباب التوتر والنزاع والمخاطر.

٨- تدعو الندوة كافة الفعاليات الثقافية والفكرية ومؤسسات المجتمع الأهلي في

منطقة الخليج العربي وخارجها إلى رفع مستوى الاهتمام بقضية احتلال الجزر العربية على كافة الصعد بما في ذلك اعتبار عام ١٩٩٥م. عاماً للجزر العربية المحتلة، وتضمين المناهج التربوية العربية المعلومات الضرورية عن هذه القضية القومية.

٩- تحث الندوة مراكز الدراسات والبحوث الوطنية والعربية والأجنبية على إجراء مزيداً من الدراسات والبحثو المعمقة حول الجزر العربية المحتلة ونشر تلك البحوث وتعميها بمختلف اللغات الحية، وتقديم الدعم المادي والفني والوثائقي لهذه الجهود البحثية العلمية.

١٠- يعبر المشاركون في الندوة عن عميق تقديرهم لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة على جهوده وسياسته الحكيمة لاسترجاع الحقوق العربية في الجزر الثلاث المحتلة.

١١- يرفع المشاركون في الندوة أسمى آيات التقدير لإمارة رأس الخيمة بقيادة صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة رأس الخيمة وإلى ولي عهد نائب الحاكم صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي، على رعايته الكريمة لهذه الندوة، كما يثمن جهد مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة في مجال البحث والنشر والتوثيق والاهتمام بقضية الجزر المثلة.

وأخيرا قرر المنتدون رفع برقية إلى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة يعبرون فيها عن تقديرهم لموقف الدولة القومي وسياستها الحكيمة.

برقية عاجلة

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حفظه الله

يشرفني نيابة عن المشاركين في ندوة رأس الخيمة التاريخية (جزر السلام) أن أرفع إلى سموكم خالص التهاني والتبريكات بحلول الذكرى الثالثة والعشرين لقيام دولتنا/الإمارات العربية المتحدة المباركة.

فقد أشادت الندوة بالمنجزات العظيمة والمشهودة التي حققتها الدولة بقيادة سموكم الحكيمة.

ويسرني أن أنهي إلى سموكم أن هذه الندوة التي عقدت في ذكرى احتلال الجزر الثلاث قد تناولت قضية الجزر تاريخياً وقانونياً وسياسياً وانطلاقاً من توجيهات سموكم السلمية وسياستكم الرشيدة التي تسعى لترسيخ علاقات حسن الجوار وتحرص على مصالح الدولة ومستقبلها والحفاظ على حقوقها الوطنية والقومية.

وأود أن أنقل لسموكم اعتزاز وتقدير المشاركين بالندوة بتوجيهكم القومي لإعادة التضامن العربي إلى ما يجب أن يكون عليه من خلال سعيكم المتواصل لإصلاح العلاقات بين الأقطار العربية وتجاوز الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية الخليجية، مما ينعكس على مستقبل الأمة العربية ويؤدي إلى الإعلام من شأنها وصيانة حقوقها.

لقد استعرضت الندوة يا صاحب السمو/الوثائق والأسانيد التي تدعم باليقين حقنا في الجزر الثلاث، وتوصلت إلى عدد من التوصيات التي تتطابق مع نهج سموكم وتوجهات سياسة دولتنا إقليمياً وعربياً ودولياً ، بما يعزز هذا المنهج وتلك التوجيهات التي تعكس إرادتكم السامية.

وختاماً يسعدني يا صاحب السمو أن أنقل إليكم شخصياً تمنيات الندوة

والمشاركين فيها بدوام الصحة والعزة، ولدولتنا/الإمارات العربية المتحدة بقيادتكم بتواصل التقدم والرخاء والازدهار.

وفقكم الله يا صاحب السمو وسدد خطاكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابنكم المخلص

خالد بن صقر القاسمي

ولي العهد نائب الحاكم

راعي ندوة جزر السلام - رأس الخيمة

المحتويات



جُزر السلام

متابعةً لقضية الجزر الإماراتية المحتلة وإيماناً منا بالسلام وبحق دولة الإمارات العربية المتحدة باستعادتها، وبأن السلام يجب أن يسود منطقة الخليج العربي، كانت تسميتنا لجزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بجزر السلام.

وكانت أبحاث وأوراق الندوة التي ضمها هذا الكتاب تعبيراً عن رغبة الأمة العربية بكافة تنظيماتها ابتداءً من جامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومروراً بالاتحادات الأهلية، الاتحاد الدولي للعمال العرب واتحاد المحامين العرب وعدد من مراكز الدراسات السياسية والتاريخية والوثائقية، العربية والأجنبية، التي أجمعت على الدعوة المشددة للجارة إيران باتخاذ خطوات إيجابية لحل تلك القضية والاستجابة لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة باللجوء إلى المباح... اللجوء إلى محكمة الع... والأمل متواصل بأن تل... الدعوة السلمية الصادقة.